جريدة وطنية
تصدر من بني ملال

ملفات تادلة

ⵜⴰⴷⵍⴰ ⵎⵉⵍⴰⴼⴰⵜ

milafattadla24.com

جريدة معتمدة لدى الأمم المتحدة

جريدة أسبوعية مستقلة شاملة - تصدر مؤقتا نصف شهرية تصدر من بني ملال وتوزع وطنيا - مديرة النشر: نعيمة خلفاوي. - مدير التحرير: حسن إسماعيلي - العدد 571 من 16 الى 31 اكتوبر 2025 الثمن: 4 دراهم



الأستاذ: محمد نجيب الحجام

فقيد جريدة ملفات تادلة

احتجاجات جيل زZ :

"المشكل ليس جيليا والجواب لا يمكن أن يكون جيليا"

أحمد بوز:



الإعلام العمومي واحتجاجات

جيل "Z" : تحول حقيقي أم تمثيل سياسي؟

ذ.التهامي ياسين :



الشباب وشروط المجتمع الديمقراطي

ذ.إسماعيل حمودي :

القدرات التكتيكية لجيل z أكبر من قدراته الاستراتيجية.. وحكومة تتكلم لغة المال و"البزنس" لن تفهم لغته"

ذ.محمد حفيظ:



أسبوع من احتجاجات "جيل Z" حين يصبح الأمن المتحدث الوحيد باسم الدولة

جيل "Zزيد":
احتجاجات الشباب بين الشرعية والغموض

"حين يسدل القرار الستار على حلم الشباب: شهادات عليا بلا عمل وغربة داخل الوطن"

الشباب بين عزوف مستمر ومبادرات فاعلة لإحياء الثقة بالسياسة

ملف مطلبي لشباب المغرب:

من أجل تفعيل العقد الدستوري وتحقيق طموح النموذج التنموي الجديد

■ لإعلاناتكم التجارية ■
والإشهارية

لنشر جميع الإعلانات التجارية والاشهارية والعقارية، سواء تعلق الأمر بالبيع أو الشراء أو الكراء أو الرهونات لكل المواد المنقولة والعينية والرسوم والعقود، وطلبات العروض المفتوحة، وتأسيس الشركات

اتصلوا بنا في مقر الجريدة في العنوان التالي:

حي الأدارسة، الزنقة 2، رقم 25، بني ملال

أو الاتصال بالهاتف.: 0672071311

أو البريد الالكتروني:

milafattadla@gmail.com

سلمونا من إعلاناتكم وسنوصل الخبر والمنتوج إلى الرأي العام الجهوي والوطني عبر الجريدة الورقية.

بالنسبة للجريدة الالكترونية:

www.milafattadla24.com

الاتصال ب:

milafattadla@gmail.com

■ للاشتراك ■

للتوصل بأعداد الجريدة عبر البريد فور صدورها، تفتح ملفات تادلة إمكانية الاشتراك السنوي أو نصف السنوي، سواء للافراد أو للمؤسسات للراغبات والراغبين في الاشتراك يرجى الاتصال بإدارة الجريدة :

اتصلوا بنا في مقر الجريدة الكائن بحي الادارسة، الزنقة 2، رقم 25، بني ملال

أو بالهاتف: 0523484454

أو البريد الالكتروني:

milafattadla@gmail.com

سلمونا إعلاناتكم وسنوصل الخبر والمنتوج إلى الرأي العام الجهوي والوطني عبر الجريدة الورقية.

بالنسبة للجريدة الالكترونية:

www.milafattadla24

الاتصال ب:

milafattadla@gmail.com

المملكة المغربية
وزارة العدل
محكمة الاستئناف ببني ملال
المحكمة الابتدائية ببني ملال
قسم التنفيذ المدني بني ملال

إعلان عن بيع منقولات بالمزاد العلني

لفائدة: العربي الجرموني نائبا عن الجماعة السلالية أولاد سي ميمون
ينوب عنه : محمد الضو محام بهيئة بني ملال
ضد: صالح قاسمي.

ملف التنفيذ عدد : 2025/6152/2422
مواصلة لملف التنفيذ عدد 2019/6152/1756

يعلن رئيس مصلحة كتابة الضبط لدى المحكمة الابتدائية بني ملال أنه بتاريخ 2025/12/09 على الساعة الواحدة زوالا بعين المكان (الضيعة الفلاحية) سيقع بيع بالمزاد العلني للمنقولات التالية المرفقة بهذا الإعلان ، والكائنة بالضيعة الفلاحية التابعة للجماعة السلالية أولاد سي ميمون جماعة و قيادة سيدي جابر بني ملال.
وقد حدد الثمن الافتتاحي لبيع المنقولات من طرف الخبير (انظر قائمة المنقولات المرفقة بالإعلان).
وعلى من رست عليه المزايدة ان يؤدي الثمن فورا مع زيادة 10% واجب الخزينة العامة.
وللمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بقسم التنفيذات القضائية بهذه المحكمة للاطلاع على دفتر الشروط والتحملات.

حرر ببني ملال بتاريخ 2025/10/08
مصلحة كتابة الضبط
مأمور التنفيذ
حسن العزيري





جريدة ملفات تادلة تصدر عن مؤسسة ملفات تادلة للتواصل والاشهار

مديرة النشر: نعيمة خلفاوي
milafattadla@gmail.com
+212 666 283 603
مدير التحرير: حسن اسماعيلي
ishassan@msn.com
المراسل المقيم بالأمم المتحدة:
عبد القادر عبادي
سكرتيرة التحرير: عاصيم نزهة
المستشار القانوني: محمد اعبودو
هيئة التحرير:
بناصر زيكزي، خالد أبو رقية، محمد لغريب، نادية مصلوح، نعيمة خلفاوي، بديعة أيت بن عدي، حمزة، إشراق الريحاني، رضوان السعيدي، عبد الكريم جلال.
كتاب الأعمدة:
ع.الحكيم برنوص، التهامي ياسين، خالد البكاري، عائشة العلوي، بناصر زيكزي،

أحمد حفظي
القسم الإداري والمالي: نعيمة خلفاوي
التصفيف والإخراج: عاصيم نزهة
القسم الرياضي: نادية مصلوح، سعيد عيلول
تصوير: (أ. ف. ب. و. م. ع. أيس بريس)
مندوب الرباط: عبد الحق الريحاني
الهاتف:0668471294
0661457700
السحب: INTEPRIMA
ملف الصحافة: 91/3431
الإيداع القانوني: 91/84
الترقيم الدولي : 1113013
المراسلة: صندوق البريد 94 بني ملال
الهاتف الثابت: 0523484454
البريد الالكتروني:
milafattadla@gmail.com
الإدارة والتحرير:
حي الأدارسة الزنقة 2 رقم 25 بني ملال
الهاتف : 0672071311
رقم اللجنة الثنائية: ج.أ.ع/06/044
الحساب البنكي
145090212118033639001802
البنك الشعبي وكالة العرصة
بني ملال





ملف مطلبي لشباب المغرب: من أجل تفعيل العقد الدستوري وتحقيق طموح النموذج التنموي الجديد

الديباجة: نداء جيل من أجل المستقبل

إن هذه الوثيقة ليست مجرد بيان احتجاجي، بل هي مساهمة وطنية جادة ومسؤولة، يقدمها جيل الشباب المغربي، وهو الجيل الذي نشأ في ظل دستور 2011 وتربى على طموحات مغرب جديد. لا نقدم أنفسنا كفئة مهمشة أو ساخطة، بل كقوة حية وفاعلة تسعى لتفعيل الإمكانات الكاملة للوطن، وتطالب بتجسير الهوة السحيقة بين المغرب الذي تعد به النصوص الرسمية والمغرب الذي نعيشه يوميا. إن مطالبنا ليست سوى خارطة طريق عملية لسد هذه الفجوة، انطلاقا من إيماننا الراسخ بأن المستقبل لا ينتظر، بل يبنى بالجدية والمسؤولية. نؤكد من خلال هذا الملف المطلبي التزامنا المطلق بثوابت الأمة الجامعة، كما يحددها الدستور، والمتمثلة في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي.

الفصل الأول: المرجعية العليا للعقد الاجتماعي: الثوابت الدستورية والتوجهات الملكية السامية

إن مطالبنا لا تنبع من فراغ، بل تستمد شرعيتها وقوتها من أسمى مرجعيتين في البلاد: دستور المملكة الذي يمثل العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، والرؤية الملكية السامية التي ترسم معالم المستقبل. نحن لا نطالب بما هو خارج عن القانون أو متعارض مع التوجهات العليا للدولة، بل نطالب بالتفعيل الكامل والجاد لما هو مكفول وموعود به.

1.1 -الدستور كوثيقة للحقوق والواجبات

ان دستور 2011 ليس مجرد نص قانوني مجرد، بل هو عقد اجتماعي ملزم لجميع الأطراف ومن هذا المنطلق، فإن مطالبنا تستند إلى فصول واضحة وصريحة تكرس حقوقا أساسية وتحدد مسؤوليات السلطات العمومية.

- **الفصل 1** : ينص هذا الفصل على أن نظام الحكم بالمغرب هو "ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية"، ويقوم على مبادئ الحكامة الجيدة و"ربط المسؤولية بالمحاسبة." هذا المبدأ الأخير ليس شعارا، بل هو حجر الزاوية في بناء الثقة بين المواطن والدولة، والآلية الدستورية لضمان نجاعة السياسات العمومية. وسيكون هذا المبدأ هو العمود الفقري لحجتنا المطالبة بالتغيير السياسي في نهاية هذا الملف.
- **الفصل 31** : يعد هذا الفصل الركيزة الأساسية لمطالبنا الاجتماعية. فهو يلزم الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، بشكل صريح، ب"تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والحصول على تعليم عصرى ميسر الولوج وذي جودة." إن استخدام المشرع الدستوري لعبارة "تعبئة كل الوسائل المتاحة" ينفي أي عذر يتعلق بنقص الموارد، ويضع على عاتق السلطات العمومية واجبا بتحقيق نتيجة.
- **الفصل 33**: يخاطب هذا الفصل الشباب المغربي مباشرة، حيث يلزم السلطات العمومية ب"اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق. مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني." هذا ليس مجرد توصية، بل هو تفويض دستوري واضح ومباشر، وأي تقصير في تنفيذه يعد إخلالا بالالتزامات الدستورية تجاه شريحة تمثل مستقبل الأمة.

إن تأسيس مطالبنا على هذه الفصول الدستورية ينقل الحوار من منطق التوسل وتقديم الالتماسات إلى منطق المطالبة بالحقوق وتفعيل الالتزامات القانونية الملزمة للدولة.

1.2الرؤية الملكية كبوصلة للتنمية

تنسجم مطالبنا بشكل كامل مع الرؤية الاستراتيجية التي يحددها جلالة الملك، والتي تمثل البوصلة الموجهة لمسار التنمية في البلاد. فالخطب الملكية السامية ما فتئت تشدد على ضرورة إحداث قطيعة مع أساليب التدبير القديمة والدعوة إلى "الجدية" كمنهج للحكم والتنمية. إن الدعوة الملكية لإعداد "نموذج تنموي جديد " كانت في جوهرها إقرارا بحدود النموذج السابق وحاجة البلاد الملحة إلى رؤية جديدة وميثاق وطني متجدد.

عندما نطالب باصلاح الإدارة، ومحاربة الفساد، وتجويد الخدمات العمومية، فنحن لا نفعل سوى الاستجابة للدعوات الملكية المتكررة التى تشخص بدقة نفس الأعطاب الى نعاني منها: البيروقراطية، وضعف التنفيذ، وغياب الفعالية. وبالتالي، فإن هذا الملف المطلبي يجب أن يقرأ ليس كوثيقة معارضة، بل كاستجابة عملية ومواطنة لدعوة جلالة الملك إلى تعبئة وطنية شاملة من أجل تحقيق الإصلاح المنشود.

الفصل الثاني: تشخيص الواقع: هوة الإنجازوجذورأزمة الثقة

إن أزمة الثقة التي يشعر بها الشباب المغربي تجاه المؤسسات ليست وليدة انطباعات ذاتية أو عدمية، بل هي نتيجة منطقية لفجوة عميقة ومتنامية بين الوعود الرسمية والواقع المعيش. إن هذه الفجوة هي التي تغذى أزمة الثقة العميقة، والتي لم تعد مجرد انطباع عام، بل حقيقة تؤكدها الأرقام. فقد أظهرت أحدث الاستطلاعات المتخصصة (المركز المغربى للمواطنة، سبتمبر 2025) أن الثقة في الأحزاب السياسية قد انهارت لتصل إلى حوالي 5% فقط، بينما تظل الثقة في الحكومة لدى فئة الشباب في مستويات متدنية للغاية تقارب 16% (هسبريس 2025)، مما يكشف عن قطيعة شبه تامة مع المؤسسات. هذه الفجوة موثقة بدقة في التقارير الصادرة عن مؤسسات الدولة نفسها، والتى تقدم تشخيصا صريحا للأعطاب البنيوية الى تعيق مسار التنمية في بلادنا.

2.1 خلاصات التقارير الوطنية الكبرى: إقراررسمي بالفشل

لقد قامت الدولة المغربية، في لحظات مفصلية، بمراجعات نقدية شجاعة لمسارها التنموي. وتشكل هذه التقارير الرسمية مرجعية أساسية لفهم جذورالمشاكل الحالية، وتؤكد أن الإخفاقات الى نشير إليها ليست اكتشافا جديدا، بل هى أعطاب بنيوية تم تشخيصها مرارا وتكرارا دون أن تجد طريقها إلى الحل.

- **تقريرالخمسينية (50 سنة من التنمية البشرية)**: شكل هذا التقرير، الذي صدر في منتصف العقد الأول من الألفية، وقفة تاريخية لتقييم نصف قرن من التنمية. وقد خلص إلى أن مستقبل المغرب يرتكز على قدرته على مواجهة تحديات حاسمة في مجالات المعرفة، والإدماج الاجتماعى، والحكامة. العديد من الاختلالات التي شخصها التقرير آنذاك، خاصة فيما يتعلق بالفجوة الاجتماعية وضعف الحكامة، لا تزال قائمة، مما يطرح سؤالا جوهريا حول قدرة السياسات العمومية المتعاقبة عل، استيعاب الدروس، وتنفيذ الاصلاحات.
- **النموذج التنموي الجديد**: جاء هذا التقرير الأحدث كإقرار رسمي بأن النموذج المعتمد سابقا قد وصل إلى حدوده. وقد شخص التقرير بوضوح وجود "معيقات نسقية وكوابح في وجه التنمية" ووضعية "تختلط فيها المكاسب ومظاهر الخصاص." كما دعا إلى "نهضة تربوية" حقيقية وإلى بناء اقتصاد منتج ومتنوع قادر على خلق قيمة مضافة ومناصب شغل ذات جودة." إن مجرد الدعوة إل نموذج "جديد" هو في حد ذاته اعتراف بأن النموذج "القديم" قد فشل في تحقيق طموحات المغاربة، وخاصة الشباب.

2.2- مؤشرات الأداء القطاعي: الحقيقة بالأرقام

تتحول الخلاصات العامة للتقارير الكبرى إلى حقيقة مرة عندما ننظر إلى الأرقام والمؤشرات الصادرة عن الهيئات الرسمية المتخصصة. هذه الأرقام لا تكذب، وهي ترسم صورة قاتمة لواقع يبتعد بشكل متزايد عن الرؤية الطموحة للدولة.

- **بطالة الشباب**: تكشف أرقام المندوبية السامية للتخطيط عن أزمة حقيقية. فمعدل البطالة في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة بلغ 36.7% وحاملي الشهادات (19,6%) في سنة 2024، وهى نسبة كارثية بكل المقاييس.
- **سوء تدبير الخدمات العمومية**: تقدم تقارير المجلس الأعلى للحسابات تشخيصا دقيقا وموثقا لسوء التدبير في قطاعات حيوية كالصحة، حيث تشير إلى نقص حاد في الموارد البشرية، وسوء توزيعها الجغرافى، وضعف التخطيط الاستراتيجي.
- **استشراء الفساد**: يؤكد التقرير السنوي للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها لسنة 2023 استمرار "الوضعية غير المرضية للفساد ببلادنا." كما يشير إلى تراجع المغرب في مؤشر مدركات الفساد بخمس نقاط خلال السنوات الخمس الأخيرة.

إن التقاطع بين هذه المعطيات يكشف عن حقيقة بنيوية: الدولة المغربية تمتلك رؤية طموحة للتنمية، كما هو مجسد في الدستور والنموذج التنموي الجديد. وفى نفس الوقت، تنتج هيئاتها الرقابية والإحصائية تقارير مفصلة تظهر واقعا مغايرا تماما، يتسم بالفشل المنهجي، وعدم المساواة، والفساد. الاستنتاج المنطقي ليس أن الرؤية خاطئة، بل أن هناك فشلا كارثيا في الحكامة، وفي تنفيذ السياسات، وفي الإرادة السياسية لدى الجهاز التنفيذي. هذه الهوة بين الرؤية والتنفيذ هي المصدر الرئيسي لأزمة الثقة بين الشباب ومؤسسات الدولة، وهي الى تجعل كل الوعود بالإصلاح تبدو جوفاء. إن المطالب الواردة في هذا الملف تهدف بشكل أساسي إلى ردم هذه الهوة عبر حلول عملية ومساءلة حقيقية.

تتمـــة ص 9 و10

مجلس جهة بني ملال خنيفرة يصادق على مشاريع تهم الصحة والبنيات التحتية



صادق مجلس جهة بني ملال- خنيفرة خلال دورته العادية لشهر اكتوبر 2025 المنعقدة بمقر الجهة ببني ملال يوم الإثنين 06 اكتوبر 2025 على نقاط جدول أعمال الدورة التي ترأس اشغالها عادل البراكات رئيس مجلس الجهة، بحضور محمد بنرباك والي الجهة، والكاتب العام للشؤون الجهوية، وأعضاء المجلس، وممثلو المصالح اللاممركزة، وممثلو الهيئات الاستشارية المحدثة لدى مجلس الجهة وأطر إدارة الجهة، والولاية، والوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع.

وفي مستهل أشغال هذه الدورة قدم رئيس مجلس الجهة، تقريرا إخباريا حول مجمل أنشطة التي ميزت عمل المجلس خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين. وقد تميزت هذه الدورة بالمصادقة على كل من مشروع ميزانية الجهة برسم سنة 2026، والميزانية الملحقة لدار المنتخب برسم سنة 2026، ومشروع برمجة الفائض التقديري لسنة 2026.

وتدارس المجلس وصادق خلال هذه الدورة على عدد من مشاريع اتفاقيات للشراكة همت على مستوى قطاع اعداد التراب والتنمية المجالية والبيئة صادق على كل من ملحق رقم (1) لاتفاقية الشراكة والتعاون المتعلقة بالمساعدة المعمارية والتقنية بالعالم القروي بين وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وزارة الاقتصاد والمالية، ومجلس جهة بني ملال خنيفرة، و مشروع اتفاقية تعاون وشراكة من أجل تهيئة مداخل المدينة وخلق فضاءات خضراء بالساحات العمومية بجماعة أولاد عياد إقليم الفقيه بن صالح، الى جانب مشروع اتفاقية شراكة من أجل تمويل وإنجاز المشاريع المتعلقة بأنظمة المراقبة بالكاميرات بالفضاء العام وكذا عمليات الصيانة ومستلزمات الربط الشبكي والكهربائي المرتبطة بها، بكل من مدينتي الفقيه بن صالح وسوق السبت، الى جانب مناقشة مشروع اتفاقية شراكة تتعلق بإنجاز مشروع أشغال الحماية من الفيضانات بمركز أولاد زمام، المقدم في إطار طلب المشاريع لسنة2025، الممولة من طرف "صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية.

وعلى مستوى قطاع التجهيزات والبنيات التحتية والنقل صادق المجلس على مشروع شراكة لتمويل وإنجاز مشروع التطهير السائل بجماعة أهل المربع، بين وزارة الداخلية، مجلس جهة بني ملال-خنيفرة، الجماعة الترابية أهل المربع إقليم الفقيه بن صالح، والوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بتادلة.

اما على مستوى قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والشؤون الرياضية تدارس المجلس وصادق على كل من مشروع ملحق رقم 1 لاتفاقية شراكة بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ومجلس جهة بني ملال-خنيفرة من أجل تأهيل وتجهيز وحدة الولادة الخاصة بالمركز الاستشفائي الجهوي بني ملال، ومشروع اتفاقية شراكة بين مجلس جهة بني ملال-خنيفرة ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية من اجل وضع عقار رهن إشارة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لبناء مستشفى القرب بمركز واويزغت، وفي نفس السياق تدارس المجلس بشكل مستفيض كل مشروع اتفاقية شراكة لأجل بناء وتجهيز ملعب لممارسة كرة القدم بجماعة عين قيشر.

وفي مجال قطاع السياحة والشؤون الثقافية والاهتمام بالشباب تمت المصادقة على كل من مشروع اتفاقية شراكة خصوصية بين مجلس الجهة، و وزارة الشباب والثقافة والتواصل، وشركة النقل الحضري بريما باص PRIMBUSفي شأن دعم خدمات النقل العمومي الموجهة للشباب باقليم الفقيه بن صالح، والتي تندرج ضمن برنامج جواز الشباب، ومشروع اتفاقية شراكة خصوصية بين مجلس الجهة، و وزارة الشباب والثقافة والتواصل، و مؤسسة التعاون بين الجماعات فزاز، وشركة حافلات الكرامة خنيفرة في شأن دعم خدمات النقل العمومي الموجهة للشباب باقليم خنيفرة، و مشروع اتفاقية شراكة خصوصية بين مجلس الجهة، و وزارة الشباب والثقافة والتواصل، و مجموعة الجماعات الترابية "الأطلس"، وشركة حافلات الكرامة بني ملال في شأن دعم خدمات النقل العمومي الموجهة للشباب باقليم بني ملال، بحيث سيدعم مجلس الجهة خدمات النقل الحضري لفائدة الطلبة بالأقاليم الثلاث على ان تليها اتفاقيات خاصة بكل من خريبكة وازيلال. والى جانب ذلك صادق في نفس الإطار على مشروع اتفاقية شراكة بين مجلس جهة بني ملال-خنيفرة وشركة التنمية الجهوية أطلس السياحية لجهة بني ملال خنيفرة من أجل تدبير الوحدة الفندقية أوزود ببني ملال.

وتم عرض خلال الدورة عريضة جمعية مغرب المستقبل لإحداث معهد للتكوين في المهن السينمائية لمواكبة مهرجان السينما الإفريقية بخريبكة. ويؤكد هذا المشروع انسجام مجلس جهة بني ملال-خنيفرة مع تصوره وأهدافه، من خلال تفعيل الهيئات الاستشارية بالمجلس، وتقديم الآراء الاستشارية، وإعداد برنامج التنمية الجهوية المنفتح بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني، إلى جانب إعلان برنامج الميزانية المواطنة، وتعزيز التواصل الداخلي والخارجي، والرد على شكايات المواطنين وضمان الحق في الحصول على المعلومات.

وفي كلمته الختامية، جدد رئيس مجلس الجهة التأكيد على التزام المجلس بمواصلة دعم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ذات الأولوية، خصوصاً في مجالات الصحة، التعليم، السياحة، الثقافة، الرياضة، والصناعة، بما ينسجم مع الرؤية التنموية الشاملة.

ملفات تادلة 24

حملة تحسيسية للكشف المبكر عن سرطان الثدي ببني ملال



نظم المركز الجهوي لعلاج السرطان ببني ملال، يوم الثلاثاء 14 أكتوبر الجاري، يوما تحسيسيا وورشات ترفيهية وتوعوية بمناسبة شهر أكتوبر الوردي، الذي يخلد عالميا للتوعية بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي، تحت شعار: "الكشف المبكر، أمل وحياة".

وعرف الحفل الافتتاحي حضور عدد من الأطر الصحية والطبية والتمريضية، وممثلي السلطات المحلية، إلى جانب فعاليات من المجتمع المدني وشركاء المركز، حيث تم التأكيد في مختلف الكلمات التي ألقيت بالمناسبة على أهمية هذه المبادرة في نشر ثقافة الوعي الصحي وتشجيع النساء على الفحص المبكر، لما له من دور حاسم في إنقاذ الأرواح وتقليل نسب الوفيات الناتجة عن المرض.

وفي تصريح خصت به مديرة المركز الجهوي لعلاج السرطان ببني ملال نادية الفيلالي جريدة "ملفات تادلة 24"، أكدت أن شهر أكتوبر الوردي يعد مناسبة سنوية لتعزيز الوعي بخطورة سرطان الثدي.

وأشارت إلى أن الوقاية والكشف المبكر يشكلان حجر الزاوية في العلاج الناجح"، مضيفة أن "كلما كان الكشف في مرحلة مبكرة، زادت فرص الشفاء الكامل، سواء عبر الفحص السريري أو التحاليل والفحوصات التي تجرى للسيدات فوق سن الأربعين".

ودعت الفيلالي في ختام تصريحها جميع النساء إلى المبادرة بإجراء الفحص الذاتي والدوري، باعتباره "خطوة بسيطة لكنها منقذة للحياة".

من جانبه، أوضح المعطي خادة، رئيس مصلحة العلاجات التمريضية بالمركز الجهوي لعلاج السرطان ببني ملال، أن المركز "يحتفل، للسنة الخامسة على التوالي، بهذه المناسبة التي تكتسي بعدا إنسانيا وتوعويا مهما"، مضيفا أن الهدف من هذه الحملة هو "تحسيس كل النساء بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي، سواء المريضات أو السليمات، مع تنظيم ورشات توعوية في مجالات التغذية الصحية والنصائح الموجهة لمرضى السرطان، خصوصا الذين يتابعون العلاج الكيماوي".

وشهد اليوم التحسيسي أجواء إنسانية وتفاعلية، توزعت بين الورشات التحسيسية والأنشطة الترفيهية والتوعوية، إلى جانب توزيع مطويات ومعلومات طبية حول أهمية الفحص المبكر ودوره في الوقاية والعلاج.

كما تم في ختام الفعاليات توزيع شواهد تقديرية على مجموعة من الشركاء والداعمين للمركز، تقديرا لمساهماتهم في إنجاح هذه المبادرة الصحية والإنسانية.

ويعد هذا النشاط جزءا من البرنامج السنوي للمركز الجهوي لعلاج السرطان ببني ملال، الذي يسعى إلى تعزيز الوعي الصحي لدى النساء، وتكريس ثقافة الوقاية، والمساهمة في تقليص معدلات الإصابة بسرطان الثدي عبر الكشف المبكر والتوجيه السليم نحو العلاج في الوقت المناسب.

ملفات تادلة 24

اتفاقية لتأهيل نزلاء السجن المحلي ببني ملال في مجال تثمين وتلفيف الحبوب والتوابل

تم مؤخرا، بالسجن المحلي بني ملال، التوقيع على اتفاقية شراكة لتأهيل السجناء في مجال تثمين وتلفيف الحبوب والتوابل.

وذكر بلاغ لإدارة السجن المحلي بني ملال أن هذه الاتفاقية، التي وقعت بين المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، وتعاونية سند الفلاحية، تروم إنجاز برنامج للتكوين التأهيلي لفائدة السجناء في مجال تثمين وتلفيف الحبوب والتوابل.

وأوضح البلاغ أن التوقيع على هذه الاتفاقية، يأتي في إطار برنامج السجون المنتجة الذي أطلقته المندوبية العامة مستهل سنة 2021 ضمن مقاربتها الهادفة إلى انفتاح المؤسسات السجنية على القطاع الخاص لمساهمته في تنويع البرامج التأهيلية عن طريق شراكات تروم فتح وحدات حديثة لتكوين وتشغيل السجناء.



وتروم الاتفاقية، حسب المصدر ذاته، إلى إرساء إطار عام للشراكة بين الأطراف الموقعة عليها من شأنه تمكين النزلاء المستفيدين خلال فترة العقوبة من كفاءات ومهارات تضمن لهم تحقيق تأهيل حقيقي وفعلي في أفق إدماجهم في النسيج السوسيو- اقتصادي بعد الإفراج.

و م ع

المخزن والضباب!؟

وأخيرا أصبح أمر تشكيل الحكومة أكيد بالتحالف الرباعي ليختتم ثاني أصل في تنزيل الدستور المعدل بعد فصل الانتخابات البرلمانية.

ورغم أن فصول أو حلقات تنزيل الدستور لا زالت لم تكتمل إلا مع نهاية سنة 2012 بعد صياغة وإصدار القوانين التنظيمية وإجراء الانتخابات الجماعية والجهوية والمهنية ومجلس المستشارين، فإن المعطيات المتوفرة كافية لإجراء قراءة في الخريطة والتشكلات السياسية للمجتمع المغربي واستشراف المستقبل.

منذ السنوات الأخيرة لحكم المرحوم الحسن الثاني والخطاب السياسي الرسمي المغربي بما فيه الأحزاب الشرعية كأدوات مرتبطة، يتمحور حول شعار الفرز السياسي كبديل للبلقنة، أي تشكيل الحقل الحزبي على مرجعيات إيديولوجية بصيغة ثلاثة أو أربعة أقطاب سياسية كبرى يمين وسط يسار، لإزالة الضبابية والخلط في المرجع والمشروع المجتمعي أو على الأقل البرنامجي للأحزاب، وتحقيق الوضوح والآلية اللازمة لعملية التداول على السلطة مثل باقي البلدان والمجتمعات التي تحكمها دولة المؤسسات.

فهل المغرب الآن كما يدعي البعض حقق نسبة من هذا الفرز والإنسجام في التحالفات والوضوح في البرامج وتشكل الأقطاب؟

بالطبع فالتحالف الحكومي الحالي يعكس حالة البركان الذي أصاب الأقطاب التي تشكلت قبل نتائج الانتخابات البرلمانية . الكتلة الوطنية، مجموعة الثمانية، تحالف اليسار، لأن حكومة بنكيران "الإسلامية" تضم اليمين الحركة الشعبية، الوسط حزب الاستقلال، اليسار: حزب التقدم والاشتراكية، مما يجعل أمر اعتبار الحكومة تمثل قطبا سياسيا مقابل قطب أو أقطاب وإجراء مخالفة في المرجعية والتوجه في المعارضة.

لقد أصاب البركان الكتلة الوطنية بأمر تموقع الاتحاد الاشتراكي في المعارضة ضد حليفيه السياسية السابقين في الكتلة والحكومة الاستقلال والتقدم والاشتراكية، ليجد نفسه إلى جانب بقايا مجموعة الثمانية التي أصابها هي الأخرى البركان المخزني بالتحاق الحركة الشعبية بالأغلبية الحكومية.

فهل هذا الوضع من شأنه أن يقربنا من القطبية والوضوح السياسي والإيديولوجي؟ أم أن البلقنة والضبابية ستزداد وتنفشى؟

الجواب واضح، اليمين في الحكومة والمعارضة الحركة الشعبية، حزب الاستقلال يعارضهم التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة، كذلك اليسار في الحكومة والمعارضة حزب التقدم والاشتراكية يعارضهم الاتحاد الاشتراكي والمؤتمر الوطني واليسار الأخضر، الإسلام السياسي هو الآخر في الحكومة والمعارضة حزب العدالة والتنمية يعارضهم حزب الفضيلة.



إنها فعلا البلقنة في أعلى درجات الضبابية التي لم تصلها الخريطة السياسية المغربية من قبل.

والسؤال الذي يفرض الآن هو من يشكل اللحمة هاته التشكلات الهجينة؟ طبعا الجواب يكمن في طبيعة المخزن وقدرته على إعادة انتاج سيادته وتحكمه، لأنه أي المخزن وبكل بساطة يستمد قوته من ضعف المجتمع المدني وضبابية الرؤية، ولأنه وبكل بساطة مبني على كون المجتمع هو الذي يجب أن يكون في خدمة الدولة، ولكي يستقيم لهاته الخدمة يجب أن يكون ضعيفا ومفككا ومريضا وجاهلا ومعطلا وفقيرا، ليبقى برنامج حكومة الظل هو الوحيد والأرضية التي تتنافس الأحزاب عن من يتقن تنفيذها والمساهمة في التسيير وليس التقرير، عكس دولة المؤسسات التي هي في خدمة المجتمع ولكي تستقيم تستوجب مجتمعا قويا ومتماسكا وصحيحا ومتعلما ومنتجا وغنيا.

إن قراءة الوضع السياسي من خلال تشكيل الحكومة لا يعكس فقط تغليب المقاربة العددية على الانسجام الايديولوجي، وهي نفس المقاربة التي حكمت تشكيل المعارضة، بل إن هذا التشكل يبرز صورة كاريكاتورية أكثر وضوحا لقدرة المخزن على تشكيل الخريطة السياسية وفق مرجعياته، التي نقضي بأن لا أحد يجب أن يكون قويا سواء بما فيهم القوى اليمينية فبالأحرى اليسارية، رغم أن كل الأحزاب المشاركة في جزء من المؤسسة المخزنية ومرتبطة بها عضويا سواء في المعارضة أو في الحكومة، وهو الأمر الواضح على الأقل في قانون النسبية المنظم للانتخابات والذي من المستحيل بموجبه أن يحصل أي حزب على الأغلبية المطلقة أو تجاوز نسبة 50% المحسوبة أصلا على عدد المسجلين وليس البالغين من التصويت.

ورغم أن المخزن استطاع أن يطلق رصاصة الرحمة على الكتلة الوطنية واليسار والإسلاميين واليمين، فإن الخريطة السياسية المشكلة بشقيها المعارض والحكومي، تبقى ضعيفة القاعدة، التي هي قاعدة الدولة الصلبة، مقابل ارتياد الشروط الموضوعية والذاتية لتوسع قاعدة المعارضة المقاطعة للعملية السياسية والدستورية برمتها وفي مقدمتها حركة 20 فبراير والعدل والإحسان والسلفية الجهادية والتحالف اليساري تذكر منهم النهج والاشتراكي الموحد والطليعة والاشتراكي.

إن الوضع والزمن المغربي الحالي والمستقبلي يتضمن القليل من مقومات الاستقرار الفعلي فبالأخرى التنمية وبناء دولة المؤسسات و إنجاز الخدمات التي هي وحدها الضامنة للاستقرار المجتمع وهيئة الدولة، وأن الحراك الاجتماعي المتنامي للشعب لا يدين بولائه لا للأحزاب ولا للمخزن، لأن الولاء للأحزاب حين تكون تمثله وليس تمثيل المخزن فيه، والولاء للدولة وهيبتها تأتي من الخدمات في توفير الصحة للمرضى والعدل للمظلومين والتعليم للناشئة والشغل للمتخرجين والبالغين والسكن للأسرو......

طبعا يمكن أن يحدث عكس ما سبق ذكره لذا كان حزب العدالة والتنمية بالمغرب هو حزب العدالة والتنمية بتركيا الذي وصل للحكم وليس للحكومة بأغلبية ساحقة واستطاع إرجاع سلطة العسكر إلى الائتمار بتوجيهات الحكومة، ومع ذلك نقول أن ترويض عسكر أتاتورك أيسر من تحديث مخزن المغرب القوي بتعميم الضباب

العدد238 دجنبر 2011



بين مفاصل الصخرة تنبت عشبة القبّار (2/2)
Capparis spinosa

مليكة أبو الحرمة





روى سندباد البحري في رحلته إلى جزر التوابل: ذهبت إلى البصرة مع فريق من التجار والرفاق، وأبحرنا في سفينة في البحر. في بداية الأمر شعرت بالدوار بسبب الأمواج وحركة السفينة، ولكن سرعان ما تمالكت نفسي وتجولت بين الجزر أشتري وأبيع..

ويعقب حسين فوزي على قصص السندباد قائلا: " وأيا كان مؤلف السندباد فقد استطاع أن ينشئ قصته الخلابة من أشتات المعارف الجغرافية، وحكايات الرحالين المتداولة في عصره، دون أن ينتقص هذا من قدره كفنان بارع. فالقصة تخرج على لسان بطلها مفعمة بالحياة، تتدافع أحداثها بعضها في أثر بعض كأنها أمواج البحر الزاخر، الذي لج فيه السندباد، وعرف مره أكثر من حلوه."

كتب الجغرافيا وكتب العجائب ومصادره، ومنها قصص السندباد، هي مجموعة المعارف المتداولة عن البحر الشرقي الكبير فيما بين القرن التاسع والقرن الرابع عشر الميلادي.

وقد امدتنا هذه المجموعة من القصص البحري بمعارف شتى عن حياة المحيط وجزره وبعض المنتجات الزراعية والمعدنية وطريقة استخراجها... وأكثر فائدة من هذه المعلومات الصورة الحية التي أعطتها لنا تلك الرحلات عن الحياة في المحيط الهندي الذي هو مسرح "حوادثها"..

ومع الفتح العربي خلال القرن السابع، جلب العرب معهم إلى المغرب التوابل مثل القرفة والفلفل الحلو والزنجبيل من بلاد الهند والصين.. مما أثر على إعداد الأطباق التي تجمع بين الطعم الحلو واللاذع.

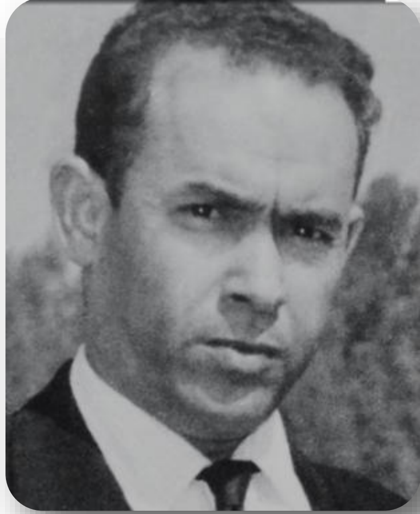
وطريق التوابل من شأنها اليوم أن تخلق عصرا جديدا من الاتصال..

عند النظر إلى بعض الصناديق القديمة الطراز للتوابل في المتاحف يصعب علينا أن ندرك كم كانت ثمينة لدى أسلافنا. وعلى أي حال فمنذ أقدم العصور وحتى الأزمنة الحديثة نسبيا، كانت التوابل ترفا مشتهى.

لم يكن شيء في خزانة الحبر Venerable Bede ما يمتلك قيمة مثل قيمة الفلفل والبخور في عيون إخوته من الرهبان، والذين كان يوزعهما قبيل وفاته عليهم مع حبّه العارم. وكان ألريك Alaric القوطي يطلب من الرومان فريضة لا من الذهب والفضة فقط، بل قدرا كبيرا من الفلفل، يقدّر وزنه بما يتراوح بين الألفين وثلاثة آلاف رطل.. و"القبّار ذهب أخضر لدى العديد من البلدان".. كفيل بإدخال السرور إلى قلوب الكثير من العائلات..

القبار كواحد من التوابل، ولأهميته الغذائية، بدأ الاهتمام بزراعته ، على المستوى العالمي، وبالمغرب أيضا، اهتماما بالغا..

إن بذور القبار صغيرة جدا، فهي تنبت بنسب قليلة، وذلك بسبب المادة الصمغية التي تغلف البذور، والتي يمكن أن تشكل عائقا أمام وصول الأكسجين إلى الجنين، لذلك فهي تتطلب مجهودات إضافية كي تنبت وتنمو. ومن الإجراءات التي يمكن القيام بها، غمر البذور بماء حرارته تتراوح ما بين خمس إلى أربعين درجة مئوية، وتركها منقوعة لمدة يوم، ومن ثم لفها بقماش رطب، ووضعها في صندوق زجاجي محكم الإغلاق في البراد لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر. تنقع البذور، بعد ذلك، في ماء دافئ مرة ثانية لمدة يوم، ثم تزرع في تربة خفيفة وتترك لتنبت وتنمو، في درجة حرارة تتراوح ما بين خمس إلى عشر درجات مئوية، أما إكثار القبار بالطرق الأخرى، كالتجذير مثلا، فلم يجد نفعا.



وإذا كنت قد تناولت موضوع القبّار صيفا، فأنا لم أضل الطريق.. فمنذ سنوات خلت، كانت امرأة خرساء صماء تجلس عند عتبة باب بيتها، وهي متزوجة، ولا زالت في ريعان شبابها، تنسج رداء من الصوف بسفودين؛ فمرت علها فتاة، ابنة الجيران، وقالت متعجبة: تنسجين رداء من الصوف والوقت وقت حرّ؟ فأشارت إليها المرأة الخرساء: إني أنسج ملابس البرد صيفا، وأخيط ملابس الصيف شتاء. فـ"اللي بغا الكراب في السمايم يتسارى عليه في الليالي.. وكذلك القبار، اللي بغاه في الليالي، يتسارى عليه في السمايم.. واستعدوا للبرد كما تستعدون للعدو..

يقول محمود درويش:

"كما ينبت العشب
بين مفاصل صخرة
وجدنا غريبين معا"

فكما ينبت العشب بين مفاصل الصخرة، وجد القبّار غريبا..

"هو كائن وحيد من نوعه، لا يلد، ولا يبيض، ولم يحدث يوما ما ما يشبهه، نسخة فريدة، أهلكت قلبه الحوادث، ثم تضخمت روحه كأنها منطاد من كثرة ما ونس نفسه بنفسه، الرحالة يقولون إنه يعيش الآن في الهند فوق أحد الجبال المطلة على طريق التوابل، وحيداً كعادته، أقلع عن الاختباء لكنه يعاني من نحول شديد من فرط الذهول، يتغذى على الطحالب، وينتظر بفارغ الصبر نهاية الكون."

قصة تجارة التوابل بلا شك قصة ساحرة؛ لكن طريق التوابل عديمة الأمان..

مليكة أبوالحرمة
بني ملال. غشت 2025

دور "إسرائيل" في إفريقيا
محور مداخلة الشهيد المهدي بنبركة
في ندوة فلسطين العالمية بالقاهرة ما بين 30 مارس إلى 6 أبريل 1965
اشهر قبل اختطافه واغتياله

وهنا، يجب أن نعطي أهمية كبرى للدور الذي تلعبه هذه الدول الإفريقية الجديدة في المنظمات الدولية، سواء كانت هذه المنظمات إفريقية أو الأمم المتحدة نفسها. ففي يوليو 1963 مثلا، نجحت إسرائيل بعض الشيء بعد أن انعقد المؤتمر الأول لرؤساء الدول الإفريقية بأديس أبابا، حيث أن هذا المؤتمر المنعقد في ماي 1963 لم يتخذ أي قرار بإدانة إسرائيل. فراحت إسرائيل تعتبر هذا انتصارا لها، وكتبت مجلة الاوكونومست الإسرائيلية في يوليو 1963 غداة هذا المؤتمر تقول:

" إننا لا نغالي إذا قلنا بأن ضغط الرأي العام الإفريقي، سوف يلعب دورا حاسما في أية تسوية في الشرق الأوسط. وليس معنى هذا أن مثل هذه التسوية يمكن أن تتحقق في المستقبل القريب، ولكن معنى هذا أن أي سياسي عربي يرغب في أن يلعب دورا فعالا في إفريقيا، لابد له أن يحسب حسابا يزداد أهمية مع الزمن للمتاعب التي سيتعرض لها مع الأفارقة، إذا ما أثار فكرة الحرب ضد إسرائيل ."

وتزيد المجلة قائلة:

"ولقد أصبح عدد كبير من الدول الصديقة لإسرائيل من البلاد المسلمة خاصة، مثل السنغال وسيراليون وتشاد، ومن التي تشتمل على نسبة كبيرة مهمة من المسلمين مثل تنجانيقا ونيجيريا، هذه الدول أصبحت توالي إسرائيل، وبذلك تقول هذه المجلة وهي الشبهه بالرسمية لإسرائيل " أحدثنا ثغرة كبرى جديدة في الجبهة الإسلامية المعادية لإسرائيل، التي تعب العرب في محاولة خلقها منذ نشوء الدولة اليهودية منذ سنة 1948".

هذا هو الغرض الأول، وهذا هو العامل الأول لأن تقوم إسرائيل بمجهود متواصل لكسب الدول الإفريقية الفتية.

وهناك عامل ثاني، يمكن أن نقول أيضا إنه رئيس وهو خدمة المصالح الاستعمارية الدولية.

هنا يجب أن أقف وقفة قصيرة، لألفت نظركم إلى أن الاستعمار قد غير خططه أمام الدفع الثوري الأسيوي والإفريقي والأمريكي-اللاتيني، وعندما وجد نفسه مضطرا للاعتراف بالاستقلال مثلا، وللتنازل أمام هذه الإرادة الثورية، بقي حريصا على أن يحتفظ بمصالحه الأساسية الاقتصادية والإستراتيجية، بما يسمى بأساليب الاستعمار الجديد، وهو تارة يكون عن طرق الحكومات العميلة، وتارة عن طريق الاتفاقية للتعاون المزعوم، وأخرى عن طريق التآمر إذا اقتضى الحال.

وكثيرا ما يتساءل الناس، وبالأخص في الرأي العام الدولي، لماذا تتهمون إسرائيل بأنها أداة للاستعمار؟ إنها تقدم الخدمات لهذه الدول الإفريقية، إنها تريد أن تتاجر معهم، وهي الدولة التي ليست لها مطامع توسعية كما قالت جولدا مايرِ أنفا.

والحقيقة أن اكتشاف الدور العميل للاستعمار بالنسبة لإسرائيل في إفريقيا، أمر صعب دقيق، ولا أدل عليه من تردد الثوريين الأفارقة نفسهم في اتخاذ موقف صريح قبل السنة الماضية، ولكن لدينا وثائق ولدينا قرائن تثبت هذه الصلة بين دور إسرائيل وبين الخطة الاستعمارية الدولية.

فقد عثرت مثلا، وان كان قد يعتبر هذا مجرد ندوة صحفية، ولكن هذه الندوة كان لها مغزى هام، حيث أنها كشفت عن احد الجوانب لدور إسرائيل خدمة الاستعمار في إفريقيا. هذه الندوة نشرتها مجلة "لاش" وهي مجلة صهيونية تصدر بفرنسا، وقد جمعت في مايو 1962 غداة اتفاقية ايفيان. وعند قرب إعلان استقلال الجزائر نظمت ندوة بين بعض الشخصيات الفرنسية، لتعرف هل هناك تحول في السياسية الفرنسية تجاه إسرائيل بعد استقلال الجزائر. وكان من بين المواضيع التي أثيرت هي موضوع انضمام إسرائيل الى السوق الأوروبية المشتركة، وضرورة تأييد فرنسا لهذا الانضمام.

وقد حضر هذه الندوة شخصيات بارزة في فرنسا مثل " دانييل باير ، وليو هامو وأحد الاستعماريين الفرنسيين الذين لهم صلة وثيقة بإسرائيل وهو رولان بري، وأخذ رولان يدافع عن وجهة نظر إسرائيل فيما يتعلق بدخولها للسوق الأوروبية المشتركة قائلا:

إن مسألة الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة بالنسبة لإسرائيل ذات أهمية قصوى. لا لأنها تتعلق فقط بجانب التبادل التجاري بينها وبين دول السوق، بل لأنها تتصل بموضوع تولية إسرائيل اهتماما متزايدا لأنه مرتبط بمستقبلها الاقتصادي، وهو موضوع علاقتها مع العالم المتخلف بإفريقيا وآسيا ".

ولا شك انه إذا نظرنا إلى الموضوع من وجهة نظر المصالح الاقتصادية البحتة بدول السوق الأوروبية المشتركة، فإنه من العسير أن نجد مستندا لإثبات فائدة الانضمام بالنسبة للمجموعة الأوروبية، ولذلك أرى أن المستند الحقيقي، إنما هو من الناحية السياسية.

يقول رولان بري :" يجب علينا أن نعتبر إسرائيل تسربا للغرب في المناطق التي انصرفت عن الغرب، يجب أن ننظر إلى إسرائيل كأداة لتغلغل النفوذ الغربي بالنسبة للبلاد المتخلفة في إفريقيا وآسيا". ولذلك يقول رولان بري:" أعتقد أنه من حقنا أن نطالب بانضمام إسرائيل إلى السوق الأوروبية المشتركة استنادا إلى هذه الحجة بالذات".

من هنا نفهم هذه الفقرة التي وردت في خطاب الرئيس أحمد بنبلا في مؤتمر الدول الإفريقية المنعقد بالقاهرة في يوليو 1963 عندما قال:" إن إسرائيل تحل محل الإمبريالية في كل مكان ترحل عنه، فتقرض رؤوس أموالها وبالأحرى رؤوس أموال البنوك الأوروبية، والفنيين الذين دربوا في مصانعها وفي معاملها برؤوس أموال أوروبية، وأينما اضطرت الامبريالية إلى التخلي عن مكانها تأتي إسرائيل لتعرض خدماتها".

وحينئذ نرى أن هذه الأداة التي هي إسرائيل، هي في خدمة أغراض استعمارية محلية بالنسبة للثورة العربية، ولأغراض دولية بالنسبة للاستعمار عامة، وهي تشارك مع هذا الاستعمار في عمليات النهب الاستعماري لثروات إفريقيا إذا نظرنا إلى شكل التجارة التي بينها وبين هذه البلاد.

وأمام هذه الأداة التي صيغت للقيام بهذه المهمة، هناك أيضا شروط وفرت لهذه الأداة حتى تقوم بمهمتها، وان هذه الاداة جدية ذلك فأن الاستعمار لا بدان يواجه الموضوع بجدية، ومن هنا أيضا يلزمنا نحن من الوجهة النظرية الثورية أن نوجه أيضا معركتنا ضد الاستعمار بنفس الجدية.

اعداد : يوسف بوستة

يتبـــع



الشباب وشروط المجتمع الديمقراطي ..

" الديمقراطية الحقة لا تنشأ من فوق، بل تنبت من تحت.." د محمد سبيلا

ذ. التهامي ياسين

يعاني المجتمع المغربي عموما في الفترة الراهنة من اختلالات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية .. تتعلق بالتدبير الحكومي القائم... نتجت كحصيلة عن تراكم الأخطاء من نهاية" تجربة التناوب" إلى الآن ، تراكم الأخطاء زادت حدتها في الاختيارات السياسية والمتتالية التي انتهجت في قطاعات حيوية أساسية ترتبط أساسا بالعنصر البشري ،أي بمكانة الإنسان ودوره في المجتمع وببنائه وتكوينه والاستثمار فيه كرأسمال مركزي للمستقبل علميا وتربويا وسياسيا..نذكر هنا تحديدا قطاع التربية والتكوين بكل أسلاكه من تكوين الطفل بالمدرسة إلى البحث الجامعي و العلمي، و قطاع الصحة ،ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله.. مما أطلق مؤخرا مسلسل احباطات ما فتئت تتفاقم ..وقد عبر الشباب في تظاهراتهم الأخيرة في مدن مختلفة عن ذلك ،من خلال ما رفعوه من شعارات وما سموه على لسان بعضهم بالمطالب التي يرونها أساسية في نظرهم ، وقد تمركزت تلك "المطالب" على قطاعين حيويتين هما التعليم والصحة مع الإلحاح على التشغيل ومحاربة الفساد بشكل عام ..

ولا شك أنه لا يختلف ملاحظان يهتمان بموضوع التنمية بشكل عام في اعتبار أن الشباب هم الركيزة الأساسية، وأن الاهتمام بهم من الأولويات في كل مشروع نهضوي يهدف تحقيق التنمية الشاملة والإقلاع العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والحضاري بشكل عام في زمن يتطور بسرعة، و يشهد اكتساح العولمة كل دول العالم ، ويشهد تنافسا بين تكتلاته وتحالفاته.. كما لا يمكن أيضا إلا أن يؤكد كل كتابه مهتم بالشأن الديمقراطي أنه في أن كل برنامج حكومي لأي دولة ما. كما هو الشأن في البلدان التي تحتل الآن رتبا متقدمة في التنمية البشرية والبحث العلمي . في أن مصدر تقدم تلك البلدان يتحدد في الاهتمام الكبير بالشباب كعنصر محوري . كما قلنا . ، وذلك بتكوينه وتثقيفه والاستثمار فيه وتأهيله علميا ودبمقراطيا وتأطيره أيضا سياسيا ومدنيا لعالم اليوم المعاصر ..باعتبار أن شباب اليوم هم في الغد أطر المجتمع، وعلماؤه وسياسيوه وحكامه...وفي سياق هذه الملاحظات الأولية يمكن أيضا أن نشير الى حالة التدمر والاستياء في تصريحات الشباب من السياسة وأهلها أو من العمل السياسي خاصة الحزبي مما يعكس فقدان الثقة من جانب الشباب بما يسمى بالمسلسل الديمقراطي الذي انتهجته الحكومات المتعاقبة وتخوضه الأحزاب السياسية المتعددة وتنتهجه حاليا ، والذي . كما لاحظنا . بالمقابل يتشبث به المسؤولون السياسيون من جهتهم في الأحزاب ويعددون مكتسباتهم وما حققوه من نتائج مختلفة، ومازالوا يصرون على نجاعة اختياراتهم السياسية، وأنهم ماضون في الإصلاح على حد تعبيرهم رغم التقارير الرسمية التي تؤكد بالمعطيات الإحصائية على فشل المنظومة التعليمية والصحية التي تدهورت خدماتها العمومية أمام اكتساح القطاع الخاص وتغوله وتسيده كما هو واضح للعيان..

وعموما تؤكد هذه الفئات الشبابية.. ونقصد تلك التي تتظاهر سلميا والمعبرة بطرق حضارية عن وعي بمشاكلها وانتظاراتها... وكما يتردد في مداخلات بعض الشباب في منابر معينة وفي مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع أخرى ، تؤكد باستمرار أن السياسة الحكومية باتت هي "المتهم الرئيسي" أي أن "الفعل السياسي " كما هو ممارس وسائد في جل التنظيمات السياسية لم يعد يطيقونه ،وأنه لم يعد يلبي انتظاراتهم ومن هنا يطفو الى السطح مجددا ذلك السؤال الكبير : لماذا تصلح السياسة اليوم..؟ فمع التغيرات السريعة التي يشهدها العالم ، تغيرات اجتماعية وسياسية وفكرية، تعمقت الفجوة وتحولت إلى هوة، لم يكن سببها الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي فقط ، ولكن بسبب ما صاحب هذه التغيرات من تطور تكنولوجي واعلامي رهيب أيضا ،وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى هذا الجيل الذي ولد جله في ظل الأنترنيت و التطور الرقمي ،فإنه بفضل ذلك صار عدد كبير منه سيما الواعي والمدرك لتناقضات واقعه يدرك أبعاد كل مشكلة يواجهها ، ومن الصعب خداعه بأي نوع من الأكاذيب أو الوعود ..

لقد صارت النخب السياسية على اختلاف برامجها حتى لو كانت براقة في قفص الاتهام ..وهكذا فإن هذه الفئات الشبابية صارت تدرك بالملموس ومع توالي الأحداث وبالمقارنة في عالم التقنية الذي يمكنهم بالمعلومات في حينها تلك التفاوتات الاجتماعية التي تتفاقم وتشهدها مناطق مختلفة من المغرب على مستوى البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية العمومية ..ولم يعد خافيا ليس من الشباب ،بل من كل الأجيال ذلك الحيف المجالي الذي مازال بين الجهات والمناطق بين المدن والقرى بين المناطق الحضرية والجبلية، فالعالم القروي عرفت مناطق فيه مؤخرا مسيرات احتجاجية تضع المنتخبين المحليين والمركزيين وكل من له مسؤولية موضع مساءلة قوية ..إذ أنه تكونت لدى الشباب وعن طريق وسائل الاتصال والتواصل التي باتت في حوزتهم صورة تعكس اختلافات عميقة بين من أنواع واشكال مختلفة من التنشئات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية للشباب المغربي من منطقة لأخرى.. من شباب يحظى بظروف خاصة ويحظون بفرص أكبر ليتموا التعليم إلى نهايته وتحقيق أحلامهم ،والسفر أيضا إلى الخارج للتكوين أكثر، بينما هناك من يتوقف لديه قطار التعلم والتعليم في بلدته، وينقطع خط سير تعليمه، وبالتالي صارت سوق العمل مزدحمة بطالبي الوظائف ويبحثون عن من يمتلكون مهارات أفضل ومعدلات تحصيل عالية جدا، نتج عن ذلك حرمان عدد كبير من تحقيق أحلامهم ، ولا يجدون لهم مكان إلا في مقاهي العاطلين ،بل يدخلون عالما آخر تتهدد فيهم حياتهم في كل لحظة ..وصارت جحافل من هؤلاء الشباب وآخرون ممن وعوا الفجوة بينهم وبين "الجيل القديم" الذي ينعثونه بالتقليد والقدم وفقدان الصلاحية ، بل والتخاذل ...، يستعجلون حلولا عملية واقعية لا ديماغوجية فيها ،حلولا ملموسة إجرائية في الواقع وآنية دون تسويف أو مماطلة.. هذه الوقائع التي يقر بها الجميع تجعل من المهتمين من ناحية أخرى من زاوية سياسية وفكرية يتأملون ويقاربون بالتحليل والنقد "المسألة الديمقراطية" في حد ذاتها، كإشكال مركب تتداخل فيه عناصر مختلفة سياسية وثقافية وفلسفية...، عاد السؤال إلى الواجهة ما الديمقراطية ؟! وهذا الموقف لا ينبغي أن نعتبره ترفا فكريا يخص فئة المنظرين وحدهم في صالونات أدبية كما يعتقد البعض، بل أنه صار ضروريا مراجعة دائمة للمفاهيم والبداهات التي اعتبرت كاملة ومطلقة، وتقليبا وتمحيصا دائما للنتائج المترتبة عنها في الواقع.

> وهكذا فإن هذه الفئات الشبابية صارت تدرك بالملموس ومع توالي الأحداث و بالمقارنة في عالم التقنية الذي يمكنهم بالمعلومات في حينها تلك التفاوتات الاجتماعية التي تتفاقم وتشهدها مناطق مختلفة من المغرب

ومن ثمة بات على المثقفين او النخبة المثقفة أن تلعب دورها الحقيقي في هذه الإشكالات ذات المستويين النظري والواقعي الاجتماعي، والتي نسمع عن حدوثها كذلك في الدول الأوروبية التي عاشت منذ عهود الحياة الديمقراطية. موضوع المجتمع الديمقراطي وشروطه صار يفرض نفسه على الجميع مناقشته لتطويره وتحديثه .. ولا ننكر أنه بعد الاستقلال والممارسة السياسية شهدت في بعض الأحزاب نشاطا فكريا وفلسفيا ..ووجد من كان يهتم في تلك الأحزاب (اليسارية بالخصوص)بهذا الجانب من التكوين النظري الفلسفي وبالسبل الكفيلة لإنجاح الديمقراطية كاختيار ايديولوجي علمي ، وبالبحث في طرق الاستفادة من نتائجها العملية من طرف كافة شرائح المجتمع ، ويبدو أن إشكالية التسيس واللاتسيس صارت بدورها تفرض نفسها إذ ينبغي البحث عن أسباب العزوف والانعزال الذي صار يطبع عامة المجتمع والخاصة أيضا من المثقفين ..لكن ومع ذلك يقتضي الأمر بإلحاح حدا أدنى من المعرفة السياسية النظرية والعملية ينبغي أن يتوفر ، ثقافة وسلوكيات ومحيط ومناخ وتجارب ومرجعيات.. في كل من يخوض في هذه التجربة. لقد كان السؤال ما السياسة؟ بالتالي وما الديمقراطية؟ وما الليبرالية؟ وما الحرية ؟....الخ وغيرها من الأسئلة ، كانت أسئلة إشكالية دوما ومن الموضوعات التي انشغل بها منظرون مغاربة منذ وقت طويل كمحمد عابد الجابري وذ. عبد الله العروي وعبد الكبير الخطيبي وعلي أومليل ومحمد جسوس وعبد السلام بنعبد العالي...وغيرهم ممن كانوا يزاوجون بشكل جدلي بين الفكر النظري والممارسة السياسية النضالية المسؤولة داخل تنظيماتهم السياسية.. انشغل هؤلاء ومايزال كثير من المفكرين المغاربة وإلى الآن كل بطريقته، بموضوع الديمقراطية كإشكال مركب في أبعاده السياسية الاجتماعية والفلسفية. لقد شكلت الديمقراطية منذ وقت طويل هاجسا أساسيا لهؤلاء المفكرين ولم يتهاونوا في وقتهم من أن يكشفوا عن الخلفيات الفلسفية والايدولوجية للنموذج الديمقراطي المستلهم والمستوحى من الغرب، والذي تبنته كثير من دول العالم ومن بينها المغرب وبلدان أخرى عربية وافريقية.. ويلاحظ إن هؤلاء المفكرين في إطار مساءلتهم التحليلية النقدية لمفهوم الديمقراطية كما طرح في الغرب نظريا وواقعيا طرحوه بالعلاقات الأساسية مع مسألة الحقوق الثقافية وأساسها الفلسفي وبعلاقة الكونية والخصوصية في خطاب "حقوق الإنسان" ، وبالطابع الأخلاقي للسياسة، وأيضا بالسؤال الكبير العريض الذي يفرض نفسه وهو : هل الديمقراطية هي مطلب النخبة أكثر مما هو مطلب الجماهير الواسعة..؟ وهل الرأسمالية "ديمقراطية" بطبيعتها"؟ ولماذا عوائق التحديث في المجتمعات مثل مجتمعنا المغربي جاثمة ومعرقلة ومعيقة للتحديث الذي هو مرتبط بالفعل الديمقراطي؟ إلى غير ذلك من الإشكالات التي لا تخلو من أهمية ، وذلك من أجل الوعي بها، ولأن تكون الممارسة الديمقراطية واضحة وجلية للجميع، فالديمقراطية ليست عملية تقنية تنحصر في إجراءات انتخابية تتكرر في كل محطة استحقاقية معينة ..

وفي هذا الإطار يبدو أن هذا الحدث الشبابي أو هذا التدمر المعلن عنه من لدن الشباب ينبغي أن يقرأ بشكل سليم، وأن يعتبر حدثا يعكس فشل التدبير الحكومي للقضايا المجالية والتعليم والصحة ...حدث يحث على إعادة هذه الأسئلة الدائمة التي ما فتئت تتكرر باستمرار إلى الواجهة وإعادة النظر في كثير من البداهات الدوغمائية حول الديمقراطية مفهوما وتطبيقا..، لكن على ضوء متغيرات منها ما هو وطني داخلي وماهو كوني عالمي .وفي هذا السياق فإن كتابات الراحل ذ محمد سبيلا الذي نعتبره مفكرا متيما بالحداثة ، والذي اهتم كثيرا بهذا القضايا في كليتها وترابطها الجدلي وأسئلتها الفلسفية السياسية تسعفنا في التعرف على شروط المجتمع الديمقراطي كما يحددها بكثافة وعمق. لقد كان الراحل محمد سبيلا يؤكد في كل كتاباته وفي كثير من المناسبات "ان الديمقراطية الحقة لا تنشأ من فوق ،بل تنبت من تحت " ..ويستفيض هذا الباحث في شرح ذلك في كتاب له بعنوان" حقوق الإنسان والديمقراطية" ، إذ يعتبر أن شعار الديمقراطية أصبح اليوم شعارا واسع الانتشار والذيوع .فالنخبة المثقفة بالنسبة له تقدمه ، وكأنه الطوبى الكفيلة بنقل المجتمع من حالة التأخر والفوات التي يعيشها إلى وضعية الرشد والتقدم .بل أنه في نظره وكما يقول : (أن القوى السياسية كافة ، والدولة نفسها، تتباهى بإدخال المجتمع مرحلة الديمقراطية ،فتراها تتحدث عن الديمقراطية وكأنها أصبحت أمرا واقعا بمجرد إقرار دستور أو إجراء انتخابات محلية ونيابية .أو ما شاكل ذلك.). يبرز هذا الباحث أن هذا الموقف الذي يختزل الديمقراطية إلى مجرد شكليات إنتخابية وتقنيات ومؤسسات تمثيلية ونص دستوري غير مقنع. في حين يؤكد يشير محمد سبيلا إلى أن الديمقراطية أعمق وأشمل من كل ذلك بكثير. ففي نظره تعني الديمقراطية في مفهومها العميق جملة عناصر ثقافية ينبغي أن تعم وتسود وأهمها : لأنها تعني تغيرا كاملا في علاقة الحاكم بالمحكوم وفي مفهوم السلطة...وفي مفهومها العميق والمشاكل جملة عناصر أهمها : إقرار الحقوق الفردية والجماعية قانونيا وفعليا، واقرار الحريات الفردية والجماعية قانونيا وفعليا كذلك، وتحقيق سيادة القانون في دولة القانون والمؤسسات ، وإقامة تمثيلية نزيهة ،وكذلك إقامة السلطة على أساس جديد من "المشروعية والعقلانية والديمقراطية الحقة"، بهذا المعنى، فالديمقراطية هي النظام السياسي الذي يحقق سيادة الشعب عبر ضمان وتأطير قانوني للمواطنة الحقة والتمثيلية الحقة ، وفي إطار "المشروعية العقلانية للسلطة".

يتبع

ملف العدد

احتجاجات جيل Zz :

"المشكل ليس جيليا والجواب لا يمكن أن يكون جيليا"

تقديم:

اندلعت في الأسابيع الأخيرة موجة احتجاجات غير مسبوقة، حيث خرج آلاف من شباب جيل "Z"إلى الشوارع المغربية، محطمين حاجز الصمت واللامبالاة، ومحدثين زلزالا في المشهد السياسي والاجتماعي لم يعرفه المغرب منذ حركة 20 فبراير 2011. شكلت الاحتجاجات صرخة مدوية لشباب دفعهم الو اقع الطبقي والسياسات الاقتصادية للدولة والمؤسسات المالية الدولية إلى الهامش، فما كان لهم سوى التمرد والاحتجاج والمطالبة بتغيير حقيقي في مجالات التعليم والصحة، وخلق فرص الشغل، وتحسين الخدمات العمومية، ومكافحة الفساد.

لكن ما جعل هذه الاحتجاجات أكثرزخما ودلالة هو السياق الذي انطلقت فيه، والذي يتميزبعدة عوامل متشابكة تعكس تحولات عميقة في المجتمع المغربي. فإلى جانب تراجع دور الأحزاب السياسية وضعف الإعلام في تمثيل المواطنين ونقل همومهم، يواجه الشباب تحديات حقيقية تتمثل في ارتفاع نسب البطالة، وغياب فرص الانخراط الفعلي في الحياة السياسية، إضافة إلى تأثيرات الهجرة غير النظامية التي تؤكد شعورهم بالهشاشة والتهميش والأفق المظلم والمستقبل المجهول.

في ظل هذا الو اقع، وجد الشباب مساحة للتعبير عن ذواتهم في الفضاء الرقمي، حيث أصبحوا مندمجين في عوالم موازية بلا حدود، يطلعون من خلالها على تجارب دولية، ويستفيدون من أدوات للتواصل والتنظيم والتعبيرالسريع عن مطالبهم، ما أسهم في رفع مستوى وعيهم بذاتهم، وبحقوقهم، وبقدرتهم على التأثير في المجتمع. وقد شكل الفضاء الرقمي بالنسبة لهم منصة لتشكيل رأي عام شبابي واعٍ، يطالب بتغيير ملموس في مختلف مجالات الحياة يلبي تطلعاتهم.

في ملف هذا العدد الخاص، نستعرض خلفيات الاحتجاجات، مطالب الشباب، ردود الفعل الرسمية والمجتمعية، والرجة التي أحدثتها الاحتجاجات الأخيرة في المشهد السياسي والاجتماعي بالمغرب، لنفهم كيف أصبح جيل "Z"لاعبا أساسيا لا يمكن تجاهله.

الشباب المغربي بين البحث عن المعنى وتراجع الإحساس بالانتماء

تقرير دولي يرصد ملامح القلق الوجودي والرفاه النفسي لدى الجيل الصاعد

كشف تقرير دولي جديد عن معطيات دقيقة ومقلقة بشأن واقع المعنوية والرفاه النفسي لدى الشباب المغربي، مبرزا أن الفئة المراهقة تعاني تراجعًا ملحوظًا في الإحساس بالانتماء والقبول الاجتماعي، مقابل حضور قوي للأسرة كمصدر رئيسي للمعنى والدعم العاطفي.

التقرير الصادر عن "مؤشر الشباب للمعنوية 2024–2025 (Youth Meaningfulness Index – YMI)"، الذي شاركت في إنجاز بياناته بالمغرب جمعية Chabab4، يشكل أول محاولة لقياس ما يمنح حياة الأطفال والشباب معنى على المستويين الفردي والجماعي. وقد شملت الدراسة 355 طفلا ومراهقا تتراوح أعمارهم بين 7 و17 سنة، في إطار بحث ميداني مقارن شمل سبع دول من بينها الجزائر، كينيا، الهند، النرويج، بيرو وأوكرانيا.

أظهرت النتائج أن الأطفال دون سن الثالثة عشرة يسجلون معدلا أعلى من الإحساس بالمعنى بلغ 7.85 من 10، في حين انخفض المعدل إلى 7.69 لدى المراهقين، وهو ما يعكس صعوبة مرحلة الانتقال نحو سن النضج وما يصاحبها من أسئلة وجودية وشعور بالعزلة أو فقدان التوازن النفسي.

كما بين التقرير أن العلاقات الأسرية والصداقات تمثل الركيزة الأساسية التي تمنح الشباب المغربي الإحساس بالأمان والانتماء، حيث جاءت العبارات "لدي أشخاص يهتمون بي" وأقضي وقتا مع أصدقائي أو عائلتي" ضمن أعلى مؤشرات المعنى بمعدلات 8.68 و8.43 على التوالي.

في المقابل، سجلت المؤشرات المرتبطة بالانخراط المجتمعي أدنى المعدلات، إذ تراجع الإحساس بالانتماء إلى النوادي أو المجموعات أو الفرق الشبابية إلى 7.29 فقط، ما يدلّ على ضعف الروابط المجتمعية خارج نطاق الأسرة.

وبخصوص التعليم يبرز التقرير أن الطموح والرغبة في التعلم يشكلان مصدرا مهما للمعنى لدى الشباب المغربي. فقد عبر العديد من المستجوبين عن أحلامهم في "تغيير العالم" أو "تحقيق الذات والمساهمة في المجتمع"، وهي مؤشرات إيجابية على وجود نزعة نحو الفعل الإيجابي وبناء المستقبل رغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

من بين المحاور الأربعة التي يقيسها المؤشر (الغرض، الترابط الاجتماعي، المشاركة الذهنية والجسدية، والرعاية الذاتية)، جاءت الرعاية الذاتية Self-care في المرتبة الأخيرة داخل الحالة المغربية.

وأبرز التقرير أن عدداً كبيرا من الشباب لا يخصص وقتا كافيا للراحة، أو للتفكير في الذات، أو للعناية بالصحة النفسية. وتُعد هذه الفجوة إشارة إلى ضعف ثقافة الرعاية النفسية والتأمل الذاتي في المجتمع المغربي، خصوصا في ظل محدودية الخدمات النفسية الموجهة للأطفال والمراهقين.

ويرى القائمون على التقرير أن النتائج المغربية تعكس تحديات مجتمعية وثقافية عميقة، حيث يظل دور الأسرة قويا لكنه غير كاف لتعويض غياب سياسات عمومية مستدامة تُعنى بالصحة النفسية والانخراط المجتمعي للشباب.

ويؤكد الخبراء أن مواجهة هذه الفجوة تتطلب مقاربات متعددة الأبعاد تشمل التعليم، والإرشاد النفسي داخل المؤسسات التربوية، وتوسيع فضاءات التعبير والمشاركة الثقافية، إضافة إلى دعم المبادرات الشبابية المحلية التي تعزز الثقة والوعي بالذات.

في ختام التقرير، دعا الباحثون إلى جعل "المعنوية" مؤشرا مكملا للتنمية البشرية، معتبرين أن رفاه الأجيال الصاعدة لا يُقاس فقط بالمؤشرات الاقتصادية، بل أيضًا بمدى إحساسهم بالهدف، والارتباط، والمشاركة في الحياة العامة.

وفي السياق المغربي، يشير التقرير إلى أن الاستثمار في المعنى قد يكون مفتاحا للحد من الإحباط والعزوف لدى الشباب، ورافعة لتعزيز روح المبادرة والإبداع الاجتماعي.

محمد لغريب

(تتمة) ملف مطلبي لشباب المغرب: من أجل تفعيل العقد الدستوري وتحقيق طموح النموذج التنموي الجديد

الفصل الثالث: المطالب الجوهرية: بناء دولة الرفاه وتكافؤ الفرص

استنادا إلى المرجعية الدستورية والتشخيص الموضوع للواقع، نقدم مطالبنا الجوهرية كحلول عملية وضرورية لمعالجة الأزمات البنيوية في القطاعات التي تمس حياة كل شاب وشابة في المغرب. هذه المطالب ليست قائمة أمنيات، بل هي خريطة طريق لتفعيل الحقوق المكفولة دستوريا وتحقيق الأهداف التي سطرتها الدولة لنفسها.

3.1دولة القانون وحماية الحريات العامة

الوعد الدستوري: يكفل الدستوري فصله 29 "حرية الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي." كما أن الاختيار الديمقراطي هو أحد ثوابت الأمة الجامعة التي لا يمكن المساس بها (الفصل1).

الواقع المؤلم: شهدت الأحداث التي انطلقت في 27 سبتمبر 2025 انزلاقا خطيرا نحو المقاربة الأمنية في التعامل مع الاحتجاجات السلمية للشباب. وثقت منظمات حقوقية وطنية ودولية الاستخدام المفرط للقوة، والاعتقالات غير المبررة التي طالت مئات الشباب، وصولا إلى حوادث مأساوية مثل دهس شاب في مدينة وجدة مما أدى إلى بتر ساقه. هذا الواقع لا يمثل فقط خرقا للحقوق الدستورية، بل يقوض عقد الثقة بين الشباب ودولتهم، ويضرب في الصميم الاختيار الديمقراطي للبلاد.

المطالب:

1-تحقيق مستقل ومحاسبة: فتح تحقيق قضائي مستقل ونزيه في جميع الانتهاكات التي شابت التعامل مع الاحتجاجات، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة وحادثة وجدة، ومعاقبة كل من ثبت تورطه في هذه الانتهاكات تفعيلا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

2- إطلاق سراح معتقلي الرأي: الإفراج الفوري عن جميع الشباب المعتقلين على خلفية مشاركتهم في التظاهرات السلمية، وضمان حقهم في محاكمات عادلة.3

3- ضمان الحق في الاحتجاج السلمي: التزام الحكومة والمؤسسات الأمنية بضمان ممارسة الحق الدستوري في التظاهر السلمي، ووضع حد نهائي للمقاربة القمعية التي لا تزيد إلا من تفاقم أزمة الثقة.

منظومة صحية تحفظ الكرامة وتضمن الحق في العلاج

الوعد الدستوري: يضمن الفصل 31 من الدستور الحق في "العلاج والعناية الصحية".

الواقع المرير: يكشف رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (نونبر2024) عن حقيقة صادمة: 8.5 مليون مواطن ومواطنة لا يزالون خارج دائرة الاستفادة الفعلية من الحماية الصحية. وتؤكد تقارير المجلس الأعلى للحسابات أن هذه النتيجة هي حصيلة منظومة صحية تعاني من أمراض مزمنة. يسجل تقرير 2021 "تراجعا في كثافة أطباء القطاع العام" وعجزا في الموارد البشرية، وتفاوتا صارخا في توزيعها الجغرافي، مما يجعل الولوج إلى العلاج حقا نظريا للعديد من المواطنين. كما يشير تقرير 2020-2019 إلى "نقص في الموارد المالية والبشرية، وعدم ملاءمة البنية التحتية" واختلالات عميقة في الحكامة. الوضع أكثر كارثية في مجال الصحة النفسية، حيث لا تتجاوز القدرة الاستيعابية 2.466 سريرا في القطاع العمومي، أي بمعدل 6.86 سرير لكل 100,000 نسمة، وهو معدل بعيد كل البعد عن المعايير الدولية وعن هدف مخطط الصحة 2025 (10 أسرة لكل 100,000 نسمة)

المطالب:

1- **إصلاح حكامة القطاع:** نطالب بالتطبيق الفوري لتوصيات المجلس الأعلى للحسابات عبر إرساء نموذج حكامة شفاف وقائم على الأداء في قطاع الصحة، مع آليات مساءلة واضحة تربط المسؤوليات بالنتائج.

2- **خطة استعجالية للرأسمال البشري:** إطلاق مخطط وطني عاجل لتكوين وتوظيف واستبقاء الأطر الصحية، مع وضع تحفيزات مادية ومعنوية حقيقية للعمل في المناطق النائية، لمعالجة الخلل الخطير في التوزيع الجغرافي الذي وثقه المجلس الأعلى للحسابات.

3- **أولوية في الميزانية:** الرفع من ميزانية قطاع الصحة لتصل إلى المستويات الموصى بها من طرف المنظمات الدولية، مع توجيه الإنفاق نحو الرعاية الصحية الأولية، وتحديث المستشفيات، ووضع خطة وطنية شاملة للصحة النفسية والعقلية.

4- مراجعة التعريفة المرجعية ووقف استنزاف جيوب المواطنين :إطلاق مراجعة شاملة وعاجلة للتعريفة المرجعية الوطنية (TNR) لجعلها متوافقة مع التكاليف الحقيقية للخدمات الطبية. الهدف هو خفض نسبة المصاريف التي يتحملها المواطنون مباشرة من جيوبهم، والتي تصل حاليا إلى 50%، إلى السقف الموصى به دوليا(25%) ، لكي لا يبقى التأمين الصحي شكليا.

3.3 ثورة تربوية من أجل رأسمال بشرى مؤهل ومبدع

الوعد التشريعي: يهدف القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي إلى ارساء "مدرسة جديدة مفتوحة أمام الجميع، تتوخى تأهيل الرأسمال البشري، مستندة إلى ركيزتي المساواة وتكافؤ الفرص من جهة، والجودة للجميع من جهة أخرى."

الواقع المأزوم: يصف النموذج التنموي الجديد الوضع بوضوح عندما يدعو إلى "نهضة تربوية"، وهو إقرار بأن المنظومة الحالية تعاني من اختلالات عميقة. فحتى تطبيق القانون الإطار يسير ببطء شديد ويواجه تحديات كبيرة، مما يجعله حبرا على ورق في العديد من جوانبه. كما أن دعوة النموذج التنموي صراحة إلى "إدماج تعلم اللغات الحية والتقنيات الحديثة في كل المسارات التعليمية من الابتدائي إلى الجامعي"، لا يزال هدفا بعيد المنال.

ويتفاقم هذا المأزق في قطاع التعليم العالي، الذي يعاني من تغييرات متتالية يتم فرضها بشكل فوقي دون اشراك حقيقي للأساتذة والطلبة. يضاف إلى ذلك الخصاص المهول في البنية التحتية والموارد البشرية، وعدم قدرة العرض الجامعي العمومي على مواكبة الطلب المتزايد، مما يؤدي إلى اكتظاظ كارثي يضرب في الصميم جودة التكوين.

المطالب :

1- **التنزيل الكامل للقانون الإطار 51.17 :** نطالب بوضع خارطة طريق واضحة، محددة زمنيا، وممولة بالكامل، للتطبيق الشامل لجميع مقتضيات القانون الإطار، والانتقال من منطق المشاريع التجريبية المحدودة إلى التغيير المنهجي والوطني. 2- **تحديث جذري للمناهج:** تفعيل "اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج" للقيام بمراجعة جذرية للمناهج الدراسية، والتركيز على تنمية الفكر النقدي، والمهارات الرقمية، والتربية على المواطنة، والكفاءات العملية التي يتطلبها القرن الواحد والعشرون، كما أوصى بذلك النموذج التنموي.

3- **تمكين هيئة التدريس:** الاستثمار المكثف في التكوين الأساسي والمستمر، والتطوير المهني، وتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية لنساء ورجال التعليم، باعتبارهم المحرك الأساسي لأي إصلاح تربوي ناجح.

4- **ميثاق وطني لإصلاح التعليم العالي** :وضع ميثاق وطني مستقر ومحدد زمنيا لإصلاح التعليم العالي، قائم على حوار وطني شامل يشرك فعليا الأساتذة والطلبة والخبراء، لوضع حد لحالة التخبط والتغييرات المستمرة وغير المدروسة التي تضر بمستقبل أجيال من الخريجين.

3.4 اقتصاد منتج يوفر الشغل اللائق ويحرر طاقات الشباب

الوعد التنموي: يطمح النموذج التنموي الجديد إلى بناء "اقتصاد منتج ومتنوع قادر على خلق قيمة مضافة ومناصب شغل ذات جودة".

الواقع الصادم: الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2024 ترسم صورة قاتمة. معدل البطالة الإجمالي بلغ 13.3%، لكنه يقفز إلى 36.7% في صفوف الشباب (15-24 سنة) و21.0% في صفوف الفئة العمرية (25-34 سنة) والأخطر من ذلك، أن الاقتصاد المغربي يفقد مناصب الشغل في قطاعات حيوية كالفلاحة والغابة والصيد (-137.000 منصب بين 2023 و2024) .

تبرز هذه الأرقام مفارقة خطيرة: ففي الوقت الذي تدفع فيه الدولة الشباب نحو التكوين المهني كحل للبطالة، نجد أن معدل البطالة في صفوف حاملي شهادات التأهيل المهني سجل أحد أهم الارتفاعات (+1.5 نقطة) ليصل إلى 23.9%. هذا يدل على وجود شرخ عميق بين مخرجات نظام التكوين وحاجيات اقتصاد راكد ومنخفض القيمة المضافة. المشكلة ليست فقط في نقص المؤهلات، بل في غياب بنية اقتصادية قادرة على استيعاب المهارات الة، تنتجها. إن الاستمرار ف، توجيه الشباب نحو هذه المسارات دون إصلاح بنية الاقتصاد هو بمثابة إعدادهم للبطالة المستقبلية

المؤشر	2023	2024	التغيير
معدل البطالة الوطني (%)	13.0	13.3	+0.3 نقطة
معدل بطالة الشباب (15-24 سنة) (%)	35.8	36.7	+0.9 نقطة
معدل بطالة الشباب (25-34 سنة) (%)	20.6	21.0	+0.4 نقطة
معدل بطالة حاملي الشهادات (%)	19.7	19.6	-0.1 نقطة
معدل بطالة حاملي شهادات التأهيل المهني (%)	22.4 (تقديري)	23.9	+1.5 نقطة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، وضعية سوق الشغل 2024

المطالب:

1-إعادة توجيه استراتيجي للاقتصاد: نطالب الحكومة بالتطبيق الفعلي لتوصيات النموذج التنموي الجديد المتعلقة بتحويل الاقتصاد نحو قطاعات ذات قيمة مضافة عالية (التكنولوجيا، الاقتصاد الأخضر، الصناعات المتقدمة)، وذلك عبر استثمارات موجهة، وحوافز ضريبية، وإزالة العقبات البيروقراطية أمام الشركات الناشئة.

2- قانون لدعم ريادة الأعمال لدى الشباب: اقتراح قانون وطني شامل لدعم المقاولة لدى الشباب، يوفر الولوج إلى التمويل الأولي، والإرشاد، والمواكبة، ويضمن مساطر إدارية مبسطة ومحفزة.

3- اصلاح سوق الشغل: إصلاح قوانين الشغل لتوفير حماية أكبر للشباب وتشجيع التوظيف الرسمي، وملاءمة برامج التكوين المهني مع الحاجيات المستقبلية لاقتصاد حديث ومبتكر، وليس مع الواقع الحالي لاقتصاد راكد.

3.5استئصال الفساد وتكريس الحكامة الرشيدة

الوعد الدستوري: يكرس الدستور مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، والنزاهة في تدبير الشأن العام.

الواقع المقلق: يؤكد تقرير الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها لسنة 2023 أن الفساد أصبح "واقعا بنيويا" في المغرب. وقد تراجع ترتيب المغرب في مؤشر مدركات الفساد بشكل مستمر، وتشخص الهيئة نفسها أسباب فشل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في "غياب ترسيخ منهجية لتحديد الأولويات"، و"هيمنة التدبير القطاعي"، و"محدودية منظومة حاكمتها." هذا يعني أن المقاربة المعتمدة من طرف الحكومة كانت مجزأة وتفتقر إلى الإرادة السياسية والتنسيق الفعال. وترجم هذه المحدودية عمليا ف قرارات سياسية تفرغ مكافحة الفساد من محتواها، كسحب مشروع قانون تجريم الإثراء غير المشروع، وتعطيل آليات الرقابة البرلمانية عبر رفض تشكيل لجان تقصي الحقائق في ملفات حساسة.

المطالب:

1-تمكين هيئات الرقابة: ضمان الاستقلالية السياسية والمالية الكاملة للهيأة الوطنية للنزاهة والمجلس الأعلى للحسابات ، وإلزام الحكومة والجهاز القضائي بالتفعيل الفوري لتوصياتهما وقراراتهما.

2- شفافية الصفقات العمومية : تطبيق نظام رقمي شفاف بالكامل للصفقات العمومية، يغلق كل منافذ المحسوبية والزبونية، وهو مجال يعتبر من أهم بؤر الفساد.

3- استقلالية القضاء وتفعيل المحاسبة: تعزيز استقلالية القضاء في معالجة قضايا الفساد الكبرى، وفي نفس الوقت، تفعيل آليات المحاسبة الداخلية عبر تقوية دور المفتشية العامة للشؤون القضائية ومنحها صلاحيات التحقيق الاستباقي.

4- شفافية ثروات المسؤولين: تفعيل وتوسيع نظام التصريح الاجباري بالممتلكات ليشمل جميع كبار المسؤولين في الدولة، بشكل دوري، مع إخضاع تصريحاتهم لرقابة دقيقة ونشر خلاصاها للعموم.

5- تجريم الاثراء غير المشروع: الاخراج الفوري والكامل لقانون الاثراء غير المشروع الى حيز الوجود، ووضعه على رأس أولويات الاجندة التشريعية. إن غياب هذا القانون يمثل أكبر ثغرة في المنظومة القانونية لمكافحة الفساد، ويفرغ كل الإجراءات الأخرى من فعاليتها طالما أن إخفاء الثروات المنهوبة يبقى ممكنا قانونيا

تتمـــة ص 10

مثقفون وسياسيون يوجهون رسالة مفتوحة إلى الملك محمد السادس

وجه عشرات المثقفين والسياسيين والإعلاميين المغاربة رسالة مفتوحة إلى الملك محمد السادس، دعوه فيها إلى اتخاذ "إجراءات عاجلة وجذرية" استجابة للاحتجاجات المتواصلة التي يقودها شباب حركة "جيل "Z، معتبرين أن "البلاد تمر بمرحلة خطيرة تتطلب تحركا في العمق".

الرسالة التي حملت عنوان "آن الأوان للتحرك في العمق" وجرى تداولها عبر منصات التواصل الاجتماعي وخلقت نقاشات كبيرة بين الموقعين وبين المعارضين لهذه الخطوة بالذات في سياق استمرار المظاهرات منذ أكثر من عشرة أيام في عشرات المدن المغربية، للمطالبة بإصلاحات في الصحة والتعليم ومحاربة الفساد.

وقال الموقعون الذين ينتمون إلى أحزاب سياسية وجمعيات حقوقية ونقابات، إلى جانب شخصيات تنتمي إلى الحقل الأدبي والإعلامي والثقافي إنهم يخاطبون الملك باعتباره "صاحب السلطة والمسؤولية النهائية في البلاد"، محذرين من "انزلاق خطير نحو المجهول" إذا استمر التعامل الأمني مع الحراك الشبابي.

وشددت الرسالة على أن معالجة الأزمة تتطلب "إصلاحا عميقا" يرتكز على ثلاثة محار أساسية ويتعلق الأمر بمأسسة محاربة الفساد والريع والزبونية، وربط ممارسة السلطة بالمساءلة السياسية والقضائية. وإعادة توجيه أولويات الدولة نحو الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وفرص الشغل بدل "الإنفاق على المشاريع الرمزية والمكلفة" مثل الملاعب الضخمة والقطارات السريعة. واستعادة مصداقية المؤسسات عبر ربط السلطة بالمسؤولية أمام الشعب.

وطالب الموقعون الملك محمد السادس باتخاذ خطوات فورية منها تقديم تعازٍ رسمية لعائلات الضحايا في الاحتجاجات الأخيرة وفتح تحقيقات شفافة. والإفراج عن جميع معتقلي حركة جيل زد والمعتقلين السياسيين بمن فيهم سجناء حراك الريف. وضمان حرية التعبير والإعلام وإصلاح القانون الجنائي لإزالة القيود على الحريات. وإطلاق إصلاح دستوري يعزز السيادة الشعبية والفصل الحقيقي بين السلط. وفتح حوار وطني شامل يعيد ترتيب أولويات الإنفاق العام ويوجه الموارد إلى القطاعات الاجتماعية



ويأتي تزامن نشر الرسالة مع استمرار مظاهرات "جيل "Z التي رفعت شعارات تطالب بإسقاط الحكومة ومحاسبة الفاسدين، وهي المطالب التي سبق أن وجهها نشطاء الحركة أنفسهم في رسالة مفتوحة إلى الملك قبل أيام، دعوه فيها إلى الاستماع لصوت الشارع وإنقاذ البلاد من الانسداد السياسي.

ويرى مراقبون أن التقاطع الواضح بين مطالب رسالة المثقفين ومطالب شباب "جيل "Zيشير إلى تلاقي بين جيلين من الفاعلين الاجتماعيين في المغرب، رغم اختلاف تجاربهم وأساليب تعبيرهم. فالرسالة الأخيرة، وإن صيغت بلغة نخبوية، تعبّر بوضوح عن روح الحراك الشبابي وتتبنّى عدداً من شعاراته، مطالبةً بـ إجراءات عملية وملموسة عوض الاكتفاء بالخطابات.

وأثارت الرسالة جدلا واسعا داخل الأوساط الثقافية والسياسية؛ إذ رأى بعض المثقفين أن توجيهها مباشرة إلى الملك يكرس منطق الوصاية على الشباب ويُعفي المؤسسة الملكية من مسؤولياتها السياسية، بينما اعتبرها آخرون نداءً صادقاً وتحذيراً مبكراً هدفه تفادي انزلاق البلاد نحو مواجهة مفتوحة بين الدولة والمجتمع.

مُخطِيءٌ مَن يَستهِينُ باحتِجاجَات الشباب: نَبض المُستقبَل وَصَوْت التَغيِير



المصطفى القرواني

في ظل تحولات المجتمعات الحديثة وتزايد التحديات الاجتماعية والاقتصادية، يبرز الشباب دائمًا كفاعل أساسي في صياغة المستقبل. إلا أن البعض ما يزال يستهين باحتجاجاتهم، معتبرًا إياها مُجرد لحظات غضب عابرة أو مظاهر انفلات شعوري.

لكن التاريخ المُعاصر يُثبت العكس: الشباب، بصوته الحاد ومطالبه المُلِحَّة، يشكل بَوْصَلَة التغيير وأداة مِحورية للمُساءلة والإصلاح.

احتجاجات الشباب ليست مُجرد صيحات غضب، بل هي رسائل واضحة إلى المجتمع والحكومات على حَدّ سواء، تقول: "نحن موجودون، نراقب، ونطالب بالعدل والمُساواة والفُرص الحقيقية". ومَن يظن أن تجاهل هذه الرسائل سيؤدي إلى هُدنة اجتماعية، فهو مُخطيء، لأن غضب الشباب، إذا لم يُستجب لِمَطالبه المشروعة، يتحول إلى قوة لا يمكن كَبحها.

لقد شهدت بلادنا خلال الأيام الأخيرة سلسلة من التحركات الشبابية التي سلطت الضوء على ملفات هامة، من التعليم إلى التشغيل، ومن العدالة الاجتماعية إلى حقوق الإنسان. هذه الاحتجاجات، رغم اختلاف أهدافها، تشترك جميعها في جَوهر واحد: الإصرار على أن يكون للشباب مكان في صنع القرار والمساهمة الفعلية في بناء الوطن.

من زاوية المُواطن، الاحتجاجات ليست تهديدًا، بل فُرصَة. فرصة لإعادة النظر في السياسات، وتحفيز المؤسسات على التفاعل الإيجابي مع المَطالب الحقيقية، وإشراك الشباب في المسار التنموي.

فالاحتجاج لا يعني الفَوضى، بل يمثل مُؤشرًا على وَعي اجتماعي ونضج سياسي إذا ما تمت إدارتها بحكمة واحترام القانون.

في النهاية، مَن يستهين باحتجاجات الشباب يغفل أن المستقبل لَهُم. إنهم ليسوا مجرد قوة ضغط، بل صوت يقود التغيير، ونبض يمنح الحياة للمجتمع. على الجميع أن يستمع إليهم بجدية، وأن يحول غضبهم المشروع إلى دينامية بناء وإصلاح، لأن تجاهلهم اليوم قد يكون هزيمة للجميع غدًا.

احتجاجات الشباب المَغربي.. أزمَة ثِقَة تفرِضُ مُراجَعَة النَمُوذج السياسي

لم تعد احتجاجات الشباب المغربي مجرّد تعبير لحظي عن الغضب أو ردّ فعل عابر على أوضاع اجتماعية واقتصادية متأزمة، بل أصبحت عنواناً بارزاً لأزمة ثقة عميقة بين الدولة ومؤسساتها من جهة، وبين الجيل الجديد من المواطنين من جهة ثانية. هذه الأزمة، التي تتغذى من التفاوتات الاجتماعية، البطالة، ضعف الخدمات الأساسية، وتراجع الأمل في العدالة الاجتماعية، تفرض مراجعة جذرية للنموذج السياسي القائم، حتى يواكب انتظارات شباب وُلد في زمن مختلف، يتواصل بعقلية كونية، ويقارن وضعه بأوضاع أقرانه عبر العالم.

شباب جديد.. بوعي جديد:

جيل اليوم ليس هو جيل الأمس. فالشباب المغربي، خاصة جيل "زد" (Z)، يعيش انفتاحاً غير مسبوق بفعل الثورة الرقمية، ويتنفس الحرية عبر وسائط التواصل الاجتماعي، حيث لا رقابة ولا وصاية على المعلومة والرأي.

لهذا، فإن خطاب الوعود الفضفاضة والشعارات الجوفاء لم يعد يقنعه، بل صار يطالب بالنتائج الملموسة: شغل، كرامة، تعليم، صحة وعدالة اجتماعية.

إن هذا التحول في الوعي جعل من أي محاولة لتأطير غضبه بأساليب قديمة أو تقليدية مجرّد هروب إلى الأمام، لأن جيل اليوم يمتلك أدوات جديدة لفضح التناقضات ورصد الخلل في السياسات العمومية.

أزمة ثقة عميقة:

الاحتجاجات التي تشهدها عدة مدن مغربية تكشف أن الثقة في المؤسسات الوسيطة ـ أحزاباً كانت أو نقابات أو جمعيات ـ باتت مهزوزة إلى حد بعيد. فالشباب لا يرى في هذه الكيانات سوى واجهات شكلية، غارقة في الحسابات الضيقة والمصالح الذاتية، بدل أن تكون حاملة لمطالبه وصوته الحقيقي.

الأخطر أن هذه الهوة تتسع يوماً بعد آخر، لتتحول إلى شرخ قد يهدد استقرار العلاقة بين المجتمع والدولة إن لم يتم تدارك الأمر بإجراءات ملموسة، لا بمجرد وعود جديدة.

مراجعة النموذج السياسي:

إذا كان النموذج التنموي قد خضع لنقاش وطني واسع قبل سنوات، فإن اللحظة الراهنة تفرض التفكير الجاد في مراجعة النموذج السياسي. ذلك أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تنجح دون تأطير سياسي ديمقراطي يعيد الثقة للمواطن، خصوصاً الشباب.

إن تقليص الفوارق الاجتماعية، تعزيز العدالة المجالية، إشراك الشباب في القرار، وربط المسؤولية بالمحاسبة، كلها مدخلات أساسية لأي إصلاح سياسي جاد. فالمشكل ليس في الموارد بقدر ما هو في طريقة التدبير وغياب الإرادة في القطع مع الريع والامتيازات غير المستحقة.

نحو عقد اجتماعي جديد:

الحاجة اليوم ملحّة لعقد اجتماعي جديد يؤسس لمرحلة ثقة متبادلة، يكون فيها الشباب شريكاً أساسياً لا مجرد موضوع للسياسات العمومية. عقد يضمن الحقوق ويرسخ الواجبات، ويضع حداً للتفاوت بين الخطاب والواقع.

فإذا كان الجيل السابق قد قَبِل بسياسات ترقيعية ومقاربات ظرفية، فإن جيل اليوم يرفض الاستمرار في "إدارة الأزمة"، ويطالب بإصلاحات حقيقية تضع المغرب على سكة جديدة تليق بتطلعاته المستقبلية.

شِبه خاتمة:

إن احتجاجات الشباب المغربي ليست تهديداً للاستقرار، بل فرصة ثمينة لمراجعة المسار وتصحيح الاختلالات. وحدها الجرأة السياسية، والاعتراف بالخلل، والانفتاح على جيل جديد بعقلية جديدة، كفيلة ببناء جسور الثقة المفقودة. فالسياسة، في نهاية المطاف، ليست مجرد تدبير للسلطة، بل هي قبل كل شيء فنّ للاستماع والتفاعل مع نبض المجتمع.

بقلم المصطفى القرواني

(تتمة) ملف مطلبي لشباب المغرب:

من أجل تفعيل العقد الدستوري وتحقيق طموح النموذج التنموي الجديد

الفصل الرابع: تفعيل المسؤولية السياسية: شرط لازم للانتقال نحو مغرب أفضل

ان هذا الملف المطلبي ليس مجرد سرد للمشاكل، بل هو بناء منطقي وحجة متكاملة تصل الى نتيجة حتمية. لقد أظهرنا، بالاستناد إلى أسمى المرجعيات في البلاد، أن هناك فجوة عميقة بين الوعود والواقع. وأثبتنا بالاعتماد على تقارير مؤسسات الدولة نفسها، أن الفشل ليس عرضيا أو قطاعيا، بل هو فشل منهجي وشامل يمس كل المجالات الحيوية التي تشكل مستقبل الشباب.

لقد فشلت الحكومة الحالية في الوفاء بالتزاماتها الدستورية المنصوص عليها في الفصل 31، وفشلت في ترجمة الرؤية الملكية السامية إلى سياسات عمومية ناجعة. وفشلت في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي سطرها النموذج التنموي الجديد. إن تقارير المجلس الأعلى الحسابات، والمندوبية السامية للتخطيط، والهيئة الوطنية للنزاهة، ليست مجرد وثائق إدارية، بل هي بمثابة شهادات رسمية وموثقة على هذا الفشل.

وهنا نصل الى جوهر العقد الدستوري، ينص الفصل الأول من الدستور على مبدأ "ربط المسؤولية بالمحاسبة". إن مسؤولية الحكومة من تدبير شؤون الدولة وتحقيق الحقوق الدستورية والرؤى الاستراتيجية التي فصلناها في هذا الملف. وإن آليات المحاسبة الرسمية، المتمثلة في تقارير هيئات الرقابة، قد قدمت دليلا قاطعا على الإخلال بهذه المسؤولية. ولكي لا يبقى هذا المبدأ الدستوري حبرا على ورق، لا بد من تفعيله. وفى مواجهة هذا الفشل المنهجي والموثق، فإن أعلى درجات المحاسبة السياسية هي رحيل السلطة التنفيذية المسؤولة.

لذلك، فإن مطلب استقالة الحكومة الحالية ليس شعارا شعبويا، بل هو النتيجة المنطقية والضرورية لتفعيل الدستور. إنه شرط لا غنى عنه لفتح الطريق أمام فريق حكومي جديد، يتمتع بالكفاءة والمصداقية والإرادة السياسية، قادر على تنفيذ الإصلاحات الواردة في هذا الملف واستعادة ثقة الشباب في مؤسسات بلدهم. إن هذا المطلب هو التفعيل الأسمى لروح دستور 2011 الديمقراطية.

خاتمة: أمانة المستقبل والتزام بالبناء

نختتم هذا الملف المطلبي بتجديد تأكيدنا على التزامنا الراسخ بمستقبل المغرب. هذه الوثيقة هي خارطة طريق جادة، بناءة، وعاجلة من أجل تجديد وطني. إنها ليست نهاية لمسار، بل هي بداية لفصل جديد من المواطنة الفاعلة واليقظة، نقدمها بروح من الولاء لجلالة الملك وللوطن، وبأمل كبير في أن نرى مغربا يليق بطموحات شبابه وتاريخه العظيم.

"الصراعات البيضاء" داخل المستشفيات المغربية.. والمريض هو الضحية

دراسة تكشف "الصراعات البيضاء" داخل المستشفيات المغربية.. والمريض هو الضحية

بينما يتطلع المواطن المغربي إلى خدمات صحية فعالة، تكشف دراسة علمية حديثة للباحث زكريا البلغيتي ونشرت في BMJ Global Health عن واقع مختلف تماما في المستشفيات العمومية، حيث تصطدم التطلعات بصراعات مهنية تؤثر على جودة الرعاية.

وتشير الدراسة إلى ما يسمى بـ"الصراعات البيضاء"، أي التوترات الخفية بين الأطباء والمرضين وبين المهنيين والإدارة، ما يعكس شبكة معقدة من الصراعات اليومية التي تضع المريض آخر من يُؤخذ في الحسبان.

وتبرز الدراسة أن الأطباء المختصين يحتلون قمة الهرم المهني، ليس فقط لكفاءتهم الطبية، بل أيضا للسلطة غير الرسمية المستمدة من اعتراف المجتمع بهم وضعف الرقابة الإدارية.

ويتحكم هؤلاء في جداول عملهم وعدد المرضى الذين يعاينونهم، ويقررون حضورهم في الاجتماعات الإدارية، بينما تظل الإدارة عاجزة عن فرض أي إصلاحات تنظيمية فعلية دون مواجهة مباشرة مع الجسم الطبي.

رغم الدور الحيوي للممرضين في تقديم الرعاية اليومية، ينظر إليهم غالبا كمجرد منفذين لتعليمات الأطباء، ما يحد من روح المبادرة لديهم ويضعف مساهمتهم في تحسين جودة الخدمات.

وحتى محاولاتهم لبناء علاقات عمل قوية فيما بينهم لا تفي بالغرض، إذ يستمر غياب الاعتراف الرسمي بدورهم في الحد من فاعليتهم داخل المنظومة الصحية.

وتعاني الإدارة من ضعف الصلاحيات، فلا يمكن للمدير تحفيز الموظفين المتميزين أو معاقبة المتقاعسين، فيما تظل معظم القرارات المتعلقة بالترقية أو العقوبات محتكرة من وزارة الصحة، ما يدفع بعض المديرين إلى خلق تحالفات داخلية مؤقتة لتسيير العمل بعيدًا عن أي دعم قانوني أو إداري فعال.

وينتج عن هذا النظام المختل فقدان الثقة بين الفئات المهنية، حيث يرى الأطباء أن التراتبية ضرورية لضبط النظام، بينما يشعر الممرضون بالتسلط واللامساواة.

هذا الانقسام يضعف روح الفريق ويؤدي إلى قرارات متفرقة ومسارات علاجية غير منسقة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على المرضى من خلال تأخر التدخلات الطبية وتكرار الأخطاء.

وتختتم الدراسة بدعوة لإصلاحات هيكلية شاملة تشمل تمكين الممرضين والأطباء العاملين من أدوار قيادية في تنسيق الرعاية، ومنح المديرين سلطات فعلية في إدارة الموارد البشرية والتحفيز والتأديب، وخلق آليات حوار مؤسسي دائم بين الفئات المهنية، بالإضافة إلى إعادة النظر في تكوين الأطر الطبية والتمريضية لتعزيز قيم التعاون والعمل الجماعي.

وتشير الدراسة إلى أن أي محاولة لتحسين أداء المستشفيات المغربية ستظل محدودة ما لم تعالج الصراعات البنيوية بين المهنيين أنفسهم، وإلا سيبقى المريض رهينة منظومة تهشها الصراعات والصمت المهني.

عن سفيركم 17 سبتمبر، 2025



عبد الحميد البجوقي

جيل "زيد": احتجاجات الشباب بين الشرعية والغموض

شهدت عدة مدن مغربية في الأسابيع الأخيرة تظاهرات ووقفات احتجاجية قادها شباب أطلقوا على حركتهم اسم "جيل زيد"، في إشارة رمزية إلى الامتداد التاريخي للأجيال المغربية التي ترفض الاستسلام لليأس، وتُصر على مقاومة الفساد والوصاية السياسية بمضامين جديدة أكثر التصاقًا بروح العصر. هذه الحركة، رغم حداثة عهدها، أثارت نقاشًا واسعًا حول شرعيتها وآفاقها، وحول طبيعة التفاعل الرسمي وغير الرسمي معها.

من جهة الشرعية، يصعب إنكار أن هذا الجيل يستند إلى حق دستوري في التعبير والتظاهر، كما يستند إلى رصيد تاريخي متجدد من الانتفاضات والحركات الشعبية التي طبعت مسار المغرب المعاصر. إن "جيل زيد" يعكس رغبة فئة واسعة من الشباب في تجاوز انسداد قنوات الوساطة السياسية، ورفض الأحزاب التقليدية التي باتت فاقدة للمصداقية والقدرة على تمثيل قضايا الناس. وفي ذلك استمرارية رمزية لحركة 20 فبراير، مع وعي . ربما . أوضح بحدودها وأسباب اختراقها وانطفائها.

رغم الطابع السلمي للتظاهرات، يسود غموض كبير في التعامل مع الحركة، هل ستُعامل كصوت احتجاجي عابر يمكن استيعابه أو احتواؤه؟ أم كنواة سياسية قد تعيد خلط الأوراق في المشهد برمّته؟ ما يزيد من هذا الغموض هو تسرب أخبار عن صراعات خفية بين أجنحة داخل السلطة وخارجها، لكل منها حساباته الخاصة تجاه الحراك. هذا الغموض، بدل أن يُضعف الحركة، يعزز رمزيتها بوصفها مساحة غير مُرَوَّضة بعد، مساحة لم يُحَدَّد بعد من يمكنه استثمارها أو استيعابها.

في هذا السياق، لا يمكن إغفال ما ورد في البلاغ الصحفي الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تضمن خلاصات أولية حول الاحتجاجات الشبابية. وقد جاء البلاغ بنبرة إيجابية، إذ أكد على الطابع السلمي للحراك وعلى مشروعية المطالب الاجتماعية والسياسية المطروحة. هذا الموقف شكل إشارة إلى إمكانية انفتاح مؤسسات الدولة على مقاربة حوارية، بدل الاقتصار على المعالجة الأمنية التقليدية.

كما أن التفاعل الدولي لم يتأخر، حيث تابعت منظمات حقوقية وإعلامية تطورات الأحداث عن كثب، فيما شدد الأمين العام للأمم المتحدة في تصريح مقتضب على أهمية احترام حق الشباب في التعبير السلمي، الأمر الذي أضفى على الحراك بعدًا دوليًا وأحرج كل محاولات التقليل من شأنه. وتزداد أهمية هذه المعطيات بالنظر إلى تزامن اندلاع الاحتجاجات مع مناقشات مجلس الأمن حول قضية الصحراء المغربية في أكتوبر الجاري، ما قد يمنح خصوم المغرب فرصة لاستثمار الوضع في سياق الصراع الدبلوماسي القائم.

رغم كل المساحات الرمادية التي ترافق هذه الحركة، تبقى أسبابها شرعية وصحية ومبرّرة، وتكمن أهمية هذه الحركة المسماة ب"جيل زيد" في رمزيتها أكثر من عدد المشاركين فيها.

إن مجرد خروج جيل جديد من المغاربة إلى الشارع، حاملًا شعارات تُزاوج بين الوطنية والعدالة الاجتماعية والكرامة، دليل على أن الطاقة الاحتجاجية في المجتمع لم تنطفئ، وأنها تجد دائمًا قنوات جديدة للتعبير. لكن السؤال الجوهري والمُقلق الذي يحضرني هو: هل ستبقى هذه الحركة مجرد موجة احتجاجية، أم سَتُطور ذاتها إلى مشروع سياسي مُنظم؟

في هذا الصدد، يبدو أن الدرس المُستفاد من حركة 20 فبراير هو أن الرفض المطلق للتنظيم الحزبي يفضي إلى التلاشي. لذلك تحضر فرضية وعي شباب "جيل زيد" أو بعضهم، بإمكانية الذهاب أبعد من جيل 20 فبراير، فرضية أو ضرورة تأسيس حزب سياسي جديد يكون قاعدة للحوار، لا يخضع لوصاية الأحزاب القائمة، بل يسعى مباشرة إلى خوض غمار الحوار المباشر والفعل السياسي المستقل والتغيير من خلال المشاركة في التدبير والسلطة.

ليست هذه الفكرة بعيدة عن تجارب الحركات الاحتجاجية الشبابية في العالم، أقربها جغرافيا وفي القياس بأسباب نزولها، وارتباطها أساسا بأزمة الخدمات واستشراء الفساد، تحضر التجربة الاسبانية. في إسبانيا، انطلقت حركة 15 ماي 2011 من الشارع والجامعة بتأطير من شباب جيل فقَدَ الثقة في الأحزاب التقليدية يمينا ويسارا وضد استشراء الفساد، وسرعان ما طورت هذه الحركة أدواتها الفكرية والتنظيمية لتؤسس حزب بوديموس، الذي قاد قياداته بعد سنوات قليلة إلى مواقع متقدمة داخل الحكومة. هذا النموذج يُقدم مثالاً ملموسًا على أن التحول من الاحتجاج إلى الفعل السياسي ممكن، شرط وجود رؤية واضحة، وتنظيم صلب، واستقلالية عن مراكز النفوذ التقليدية.

إن "جيل زيد" ليس مجرد صرخة شبابية عابرة، بل هو علامة على أن المغاربة، بأجيالهم المتعاقبة، يُصِرُّون على تجديد مقاومتهم للفساد والاستبداد، بوسائل وأشكال جديدة. نجاح حركة "Z"مرهون بقدرتها على تجاوز مأزق رفض التنظيم من جهة، ومخاطر الاحتواء أو الاختراق من جهة أخرى.

بين شرعية الشارع وإغراء السلطة، يقف "جيل زيد" أمام مفترق طرق قد يُحدد ملامح مرحلة سياسية جديدة في المغرب.

في انتظار المستجدات والمفاجآت القادمة.. للحديث بقية.

أكتوبر 6/2025

نيوز 4

193 متابعة قضائية في حق متسبب في أحداث عنف وتخريب



أكد زكرياء العروسي، رئيس وحدة تتبع تنفيذ التدابير الزجرية برئاسة النيابة العامة، أن ما يقارب 193 شخصاً تمت متابعتهم على خلفية أحداث العنف والتخريب التي شهدتها بعض المدن المغربية مؤخراً.

من بين هؤلاء:

18 شخصاً تمت إحالتهم على قاضي التحقيق، مع إيداع 16 منهم السجن.

19 شخصاً توبعوا في حالة اعتقال بالنظر لخطورة الأفعال المرتكبة، وبعضهم كان تحت تأثير المخدر.

158 شخصاً تمت متابعتهم في حالة سراح.

24 شخصاً تقرر حفظ المتابعة في حقهم.

تنمية التخلف البشري



سعيد زريوح

الصورة أدناه ألتقطت خلال الأحداث التي عرفتها مدينة سلا.



إنها صورة مؤلمة وموجعة وتحتمل الكثير من القراءات، المغرضة والنبيلة منها.

السؤال البسيط والخبيث في نفس الآن هو أن تقول مثلا ما علاقة سرقة الزيت من بقال الحي مع مطلب الصحة والتعليم؟؟؟ هدف السؤال واضح، خلط الأوراق والتركيز على الجانب السئ والمظلم في كل المشهد حتى نكفر بمطلب التغيير ونزيد من طلب الأمن والاستقرار الذي يهدده من يسرق الزيت !!!

حين نقلب السؤال يتغير كل شئ. إذا افترضنا أن المغاربة توفر لهم تعليم وصحة جيدين وحد أدنى من الدخل، هل من الممكن أن تجد مواطنين في حاجة للسرقة تحت عيون الكاميرات والأمن ؟؟؟ لا أعتقد ذلك، في كل التظاهرات، يمكنك أن تلاحظ أن الشباب الذين تبدو عليهم ملامح "الارتياح الاجتماعي" ينتجون سلوكا مدنيا وسلميا في علاقتهم بعناصر الأمن والممتلكات العامة.

حين تتمع بصحة جيدة وتعليم في المستوى وحد أدنى من الدخل القار، فإنك ستكون إنسانا حرا، بمعنى ستكون سيد اختياراتك. لن تدفعك الحاجة ولا الجهل للسرقة أو لبيع صوتك أو تلقي الأوامر من جهات خفية تريد إدارة الأحداث من خلف ستار . وحتى أن وجدت استثناءات لذلك فلن تعمل سوى على تأكيد القاعدة: من يتمتع بشروط الكرامة من الصعب تصوره يسرق زيت بقال بالحي.

لا أدري ما الذي جعل شبابا جيل Zيجعلون من التعليم والصحة عنوانا لحركتهم، ولكني مقتنع أنهم ذهبوا مباشرة لرأس الحية. كان المغرب دائما تلميذا كسولا يحتل المراتب الأخيرة في مؤشر التنمية البشرية لأنه يفتقد للتعليم والصحة الجيدين والدخل الكافي لأغلبية مواطنيه. والسلطة في البلد لا تنازع في ذلك ولا تفعل ما يجعل ذلك يتغير، ربما لأنها تعتبر تخلف الرعايا أقل كلفة من تحولهم إلى مواطنين لهم القدرات التي تجعلهم يسائلونها ويحاسبونها.

الحذر كل الحذر، الغرب ليس بعيدا عن الأحداث !!!

خروج حركة جيل Zللشارع تواكبه حملة إعلامية مكثفة بالدول الغربية وخصوصا بالولايات المتحدة الأمريكية. حسب متتبعين ومختصين، مدغشقر التي تعرف أحداثا كبيرة ودموية لم تحضى بنفس الاهتمام وبنفس السرعة.

من دون شك حركة جيل Zلا تملك من مواصفات الثورات الملونة أي شيئ حتى نطرح السؤال حول من يمولها ويدعمها ولأية أهداف. بالمقابل، لا يمكن أن تكون لنا ذرة شك في أن تجار الأزمات لهم الإمكانيات والقدرة على تحوير وتحويل حركة الشعوب في اتجاه خدمة مصالحهم. الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص لها باع طويل في هذا المضمار.

الولايات المتحدة الأمريكية صديقتنا، فلماذا قد نخاف دخولها على الخط؟ السبب بسيط جدا، تاريخ هذه الدولة الإمبريالية مليئ بانقلاباتها على أصدقائها قبل أعدائها. فلسفة السياسية في هذا البلد براغماتية بامتياز. ولما تخصص قناة CNNمثلا برنامجا خاصا لحركة جيل Zفنحن لسنا بصدد ممارسة للهواية ولكننا نحن بشأن أداة إعلامية خطيرة للدولة العميقة الأمريكية.

على عكس ما يعتقد بعض أشباه السياسيين والإعلاميين بالبلد، السياسة ليست طريقا مستقيما مفروشات بالورود. فلما توقع الدولة المغربية اتفاقا للتجارة الحرة مع الصين وتستورد نفط روسيا وتشيد الموانئ على طريق القوافل التجارية لتصل لعمق أفريقيا...فلا تظن أن أمريكا سترضى عليك لأنك أول من أعترف باستقلالها.

ما خلفية هذا القول؟ بشكل صريح، على شباب جيل Z أن يعوا بإمكانية اختراقهم من طرف لاعبين كبار حتى لا يصبحون لعبة في يدهم. ولكن المسؤولية الكبيرة تقع على عاتق الدولة المغربية. على هذه الأخيرة أن لا يخدرها وهم الاستقرار والإجماع والاستثناء....عليها إن أرادت فعلا تجنيب المغرب الاختراق أن تستجيب لمطالب شعبها العادلة وتتخلص من قبضة الفساد والمفترسين الذين سيركبون أو طائرة إن ساءت الأوضاع.

وعلينا نحن أن لا ننصت كثيرا ولا قليلا لتلك التفاهات التي تريد من جعل إيران والجزائر والموزنبيق....سببا لما يقع بالبلد. فأول من لا مصلحة له إطلاقا في هذه التوترات التي نشهدها هي الجزائر أولا وأخيرا. فكيف لنظام بتلك الهشاشة أن يرقص فرحا باشتعال النار على حدوده ؟!

بس: البارحة عبر غوتيريس الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه على ما يجري بالمغرب، ودخلت على الخط اليمنية الحائزة على جائزة نوبل.......

صدق العروي حيث اثار مصيبة الازدواجية..



نادية عطية

في الوقت الذي يعود فيه الاستعمار القديم بكل وقاحة ..مبادرة ترامب بسان عزة كعودة انتداب امريكي بريطاني على فلسطين ..احتلال سوريا كدولة هشة ..و نفس السيناريو للبنان و طبعا العراق ولا يمكن ان نستبعد الخليج و الاردن ...وشمال افريقيا ولا حتى فنزويلا و امريكا اللاتينية ..و اليوم تحشد امريكا قواتها بشكل غير مسبوق لإتمام الحرب على ايران و ربما فتح جبهة روسيا والصين ..و في الوقت الذي يسير العالم نحو استعادة سيادة الدولة ضد العولمة مع انتعاش اليمين في امريكا كما اوروبا ..في الوقت الذي ينتصر النموذج الصيني وراسمالية الدولة و يصمد فيه النموذج الروسي ايضا كنموذج للدولة القومية اليمينية ..مع كل هذه التحولات الخطيرة و مع بداية انهيار النموذج النيوليبرالي العولمي ومع مآلات ثورات الربيع الكارثية.. لا اثق في مقولات الثورة بلا قيادات و مشروع الهدم والاسقاط من خلال تظاهرات ...و السير نحو اللادولة .. الاناركية العبيطة .في البلدان القبائلية والعشائرية ...صدق العروي حيث اثار مصيبة الازدواجية..

تحركات الشباب اليوم...



محمد أبو القاسم بنكيران

أكبر خطأ يقع فيه في نظري من يحاول تفسير تحركات الشباب اليوم هو انكار وجود حركة شبابية عالمية سئمت فعلا من تصرفات الكبار. تفسير الظاهرة بالعودة إلى 2011، لا أعتقد بانه الطريق الناجع.

أكبر خطأ يقع فيه من يحاول تفسير تحركات الشباب اليوم هو إنكار وجود حركة شبابية عالمية، والعودة إلى تفسيرات قديمة مرتبطة بـ 2011..

في العمق، الحركة الشبابية لا يمكن فهمها كتيار سياسي أو كتنظيم محكم؛ إنها ظاهرة اجتماعية تتجدد مع كل جيل. جوهرها أناني بطبيعته، يشبه حال المراهق الذي يحاول التأثير على أسرته لانتزاع امتيازات أو فرض إيقاع جديد للحياة داخل البيت.

الشباب، كفئة عمرية، لا يعيشون أكثر من عقد زمني داخل مرحلة "الشباب"، وخلال هذه المرحلة يسعون إلى فرض إيقاعهم الخاص على المجتمع. لكن ما يميز هذه الحركات ليس مطالبها السياسية، بل كونها تعبيراً جماعياً عن رغبة جيل جديد في أن يُسمع صوته.

في المغرب مثلاً، جيل 2011 نزل إلى الشارع عبر حركة 20 فبراير. هؤلاء اليوم صار أغلبهم في الثلاثينات والأربعينات من العمر، وفقدوا تلك الصفة "الشبابية". لكن جيل 2025 يستعيد التجربة بشكل جديد، وبإيقاع يخصه. الإشكال الحقيقي ليس في أن الشباب يحتجون، بل في وتيرة تعاقب هذه الحركات.

في 2011 احتاج الأمر 14 سنة ليعود من جديد في 2025. إذا تكررت الدورة، فقد تنخفض الفترة الفاصلة إلى 10 سنوات، ثم 6 سنوات، ثم أقل... إلى أن نصبح أمام حركة شبابية متواصلة، لا تنقطع، تفرض نفسها باستمرار، وتضع المجتمعات في حالة اهتزاز دائم.

هذا ما يجعل الظاهرة خطيرة، ليس لأنها سياسية في جوهرها، بل لأنها دورية، متكررة، و قد تصبح متسارعة.

من هنا يلزم على الحكومات ان تأخذ الظاهرة بمحمل الجد و تغيير مقارباتها جدريا في مباشرة الشأن العام

أمير المؤمنين
Le commadeur des croyants



فجري الهاشمي

الأحداث التي يعرفها المغرب منذ السبت الماضي ذكرتني بكتاب واتربوري والذي عنوانه (أمير المؤمنين) وهو كتاب صدر سنة 1970 بعد أن أمضى مؤلفه سنوات في المغرب.

ما يهمني في الكتاب هو جملة ختم بها وتقول : "في المغرب، هناك سلطة بدون سلطة وهناك تهديد لاوجه له والصلاة تستمر وتقام باسم ذلك الذي اختاره الله".

وسنعرف فيما بعد أن التهديد كان/جاء من داخل الدولة نفسها، في انقلابات 1971 و 1972.

ما وجه المقارنة مع الوضع الحالي ؟

سنوضح :

نحن في وضع قريب مما وقع في السابق، الفرق هو أن التهديد هذه المرة متحكم فيه من الخارج، وهو تهديد لا وجه له.

كما أننا نعاين ضعف السلطة، فقد فشلت في خلق حزام أمني سياسي من خلال ديموقراطية حقيقية، بل تبين بالواضح أننا نعيش في منظومة فاسدة، وهو أمر نبهنا له مرارا وخصوصا حين أكدنا أن الانتخابات لم تنتج نخبة ديموقراطية، بل أنتجت منظومة فاسدة

والغريب أن الوحيد الذي كان موقفه واضحا هو بنكيران، أما الآخرون، فانتظاريتهم وانتهازيتهم واضحة.

وختاما، على المغاربة أن يفهموا، (كما قال المرزوقي، الرئيس السابق لتونس،

)أن الحفاظ على دولتهم وعلى الأمن والاستقرار، وذلك رأسمال هذا الوطن)، وأن على العابثين، كما قال المرزوقي أن يستحضروا ما وقع في بلدان الربيع.

وسأضيف الوضع الذي نعيشه الان سببه بالواضح انتشار الفساد وهو ما اعطى التطرف والعدمية وكذلك اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء

Au Maroc, il y a un pouvoir sans pouvoir et une menace sans visage et la prière continuera d'être dite au nom que Dieu a choisi

الوطن على حافة الانهيار حاكمين ومحكومين



عبد الرحمان الغندور

ها هو يقع ما حذرنا منه في مقالاتنا السابقة، حين دعونا للحكمة، واعتبرنا الكرة في المربع الملكي، ودعونا الملك نفسه كضامن دستوري لسلامة المؤسسات ووحدة الوطن للتدخل من اجل إيقاف النزيف. وها نحن نستيقظ على التطورات الرهيبة والمرعبة والمنذرة بأوخم العواقب، حيث امتدت الأشباح الجانحة والمجرمة في جنح الظلام لتعمّق جراح المشهد. فصوت الرصاص لن يكون محض حدث عابر أو صدفة عمياء، بل هو الثمرة المرة للتركيبة المعقدة للمشهد. فمن جهة أولى، هناك الطبيعة المجتمعية للمحتجين الشباب وللظاهرة الاحتجاجية، التي لا تخلو من المارقين والجانحين وذوي السوابق، وقد نغامر بالقول بأنها قد تتضمن تسربات ممنهجة fuites systématiques لفاعلين مسخرين لجهات خارجية تسعى لضرب الوحدة الوطنية، أو لجهات داخلية متصارعة تسعى لتصفية حسابات سياسية بينها على حساب الدولة والوطن. ومن جهة ثانية فما حدث من لعلعة الرصاص يعود أيضا للسياسات المتصلّبة التي ظنّت أنها تُحكم السيطرة، بينما كانت تنسف، على نحو منهجي، أسس التماسك المجتمعي وتقوّض القنوات الطبيعية للحوار والتوجيه.

لقد انطلقت الموجة الاحتجاجية الجديدة من رحم جيل متطلع، حاملاً معه رؤى مثالية وسلوكاً سلمياً وحضاريا، حيث تحولت الهواتف إلى منابر للتعبير بدلاً من أدوات العنف، وحلّت لغة المطالب الواضحة محل خطاب اليأس والرفض المجرّد. لكن الاستجابة الرسمية لهذا المدّ السلمي كانت قاسية وعمياء، تمثّلت في إجراءات قمعية صمّاء وإغلاق لأبواب الحوار.

والتاريخ يشهد بأن إجابة المطالب المشروعة بلغة القمع لا تنتج سوى الفراغ الذي يتحوّل إلى تربة خصبة لظواهر غامضة تستثمر حالة اللااستقرار، من أجل التخريب والتدمير والنهب، محوّلة الساحة من فضاء للمطالبة إلى ساحة للمواجهة التي تستدعي استعمال الرصاص، حيث انتهى الأمر بسقوط ضحايا في حادثة وُصفت رسمياً على أنها "دفاع عن النفس"، فيما كانت تقارير متضاربة تتحدث عن استهداف لمنشآت أمنية ومحاولة للاستيلاء على معدات، وسط عمليات تخريب طالت ممتلكات عامة وخاصة. وتكرّر المشهد في أكثر من مكان، حيث تم إحراق مؤسسة مالية وتدمير محتوياتها، مع استهداف لمركبات أمنية، فيما شهدت الأجواء حملات توقيف واسعة. هذا النمط المتكرّر من الهدوء النهاري الذي يتحوّل إلى فوضى ليلية يطرح أسئلة محيّرة عن هوية هذه العناصر، وعن توقيت ظهورها الدقيق بعد انتهاء التجمّعات السلمية، وكيفية نجاحها في الحركة بهذا الحجم رغم الوجود الأمني، مما يثير الريبة والشك ويطرح ألف سؤال وسؤال.

لكن جوهر الوباء، يكمن في عملية الاقصاء والتهميش والتبخيس المنهجة التي طالت الحياة السياسية على مدى سنوات، حيث تم إفراغ مؤسسات الوساطة بين الدولة والمواطن من مضمونها. وتحوّلت التنظيمات الحزبية إلى ديكور شكلي، وفقدت النقابات استقلاليتها ومصداقيتها، وأصبحت المنظمات المدنية تحت شبهة دائمة، بينما تحوّل الإعلام إلى ساحة للتشويه بدلاً من أن يكون منصة للحوار الهادف.

لقد أضعفت الدولة نفسها بنفسها، وظنّت أنها تكتسب قوة، بينما كانت تخلع عنها دروعها الواقية واحدة تلو الأخرى، لتجد نفسها اليوم عاجزة عن مواجهة التحديات، بلا أطر فاعلة قادرة على الوساطة، ولا وجوه ذات مصداقية تستطيع تهدئة الأجواء. فأين تلك النخب التي تتمع بامتيازات غير مبرّرة؟ وأين وسائل الإعلام التي بُنيت على أنقاض الوظيفة الحقيقية لها؟ وما دورها اليوم في بناء جسور الثقة أو احتواء الأزمة؟ الجواب هو الصمت المخجل أو التبرير الببغاوي لما تقوله الدولة.

لقد نبهنا وحذرنا كثيرا من أن ما نعيشه اليوم هو تجلٍّ لأزمة هيكلية عميقة تمسّ كيان الدولة بأكمله، ولا يمكن تحميل الحكومة الحالية وحدها تبعات الانهيار، رغم أنها الوجه الأبرز لهذا العجز. أيام من التوتر والملاحقات تمرّ دون موقف عملي ميداني مسؤول، خاصة من القوى السياسية التي تقود المشهد. وغياب الموقف لا يتناسب مع مؤسسات تُموّل من أموال دافعي الضرائب الذين يطالبون فقط بحقوق أساسية: رعاية صحية لائقة، تعليم ذو جودة، فرصة عمل كريمة.

كما أننا منذ سنوات ونحن نؤكد على أن الحقيقة التي يجب مواجهتها هي أن النهج الأمني الصارم الذي ساد لسنوات لم يحقق استقراراً حقيقياً، بل أوهم منفذيه بأنهم "انتصروا" على حراكات سابقة، معتبرين أي احتجاج ظاهرة مرضية عابرة يجب استئصالها بدلاً من اعتبارها جرس إنذار يستحق الإنصات.

ومع ذلك، لا بد من التمييز الواضح بين الاحتجاج السلمي المشروع وأعمال التخريب. فمن يحطم الممتلكات العامة والخاصة أو يهاجم المنشآت لا يمثل امتداداً للحراك الاجتماعي، بل يشوّهه ويطعنه في الظهر، سواء كان مصدره المجرمين وذوي السوابق أو كان من طرف الايدي الخفية، الخارجية أو الداخلية التي تلعب في الظلام. ومن واجب الشباب الواعي حماية مطالبهم من خلال عزل هذه العناصر، والحفاظ على السلمية كخيار استراتيجي، لأنها مصدر القوة الحقيقية. فالمسؤولية هنا مشتركة، وإن كانت مسؤولية الدولة أكبر، فهي صاحبة السلطة والموارد والقدرة على صنع القرار، وصاحبة القدرات اللوجيستيكية المهرة.

كما أنه رغم قتامة المشهد وخطورته، فإمكانية الحلول تظل متوفرة كلما حضرت الحكمة والحس الوطني. والذي يبدأ من الاعتراف الجريء بأن الوطن يجني ما زرعته السياسات المتبعة، وأن الطريق إلى التعافي يمر عبر إعادة إحياء السياسة الحقيقية. وهذا يتطلب:

- الإفراج العاجل عن كل المعتقلين بسبب مشاركتهم السلمية في الاحتجاجات.
- فتح تحقيقات نزيهة وشفافة في كل حالات استخدام القوة المفرطة، وبنفس مستوى الجدية الممنوحة لا بد من التحقيق في أعمال التخريب والعناصر المسؤولة عنها، سواء كانوا من ذوي السوابق أو من طرف جهات مدسوسة، وأجهزة مخابراتنا تمتلك من القدرات والكفاءات ما يجعلها قادرة على ذلك.
- إعلان هدنة مجتمعية يلتزم فيها المحتجون بوقف مؤقت للاحتجاجات وحماية الممتلكات، وتتعهد فيها السلطة بإجراءات ملموسة: فتح حوار شامل، وضع جدول زمني ملزم للإصلاحات العاجلة، مراجعة شفافة لسياسات الإنفاق، وإعادة فتح الفضاء الإعلامي أمام جميع الأصوات.

كما تتطلب إعادة إحياء السياسة إطلاق أوراش إصلاحية هيكلية حقيقية لإعادة بناء المؤسسات الوسيطة، من أحزاب تختار قياداتها بحرية، ونقابات مستقلة، ومنظمات مجتمع مدني تعمل دون مضايقات، وإعلام حر يخضع لمعايير المهنية.

بدون هذه الخطوات، سنبقى ندور في حلقة مفرغة من القمع الواهم الذي يزيد الهشاشة وسهولة الاختراقات، وشباب غارق في اليأس، وشوارع تعيد إنتاج كوابيس الفوضى. ومن السذاجة الادعاء بأن "الأمن يأتي قبل السياسة"، فالأمن الحقيقي لا يُبنى إلا على سياسات عادلة وشفافة. والهدوء المُفروض بالقمع ليس سوى صمت مؤقت يسبق العاصفة. وما حدث يؤكد أن واجب المرحلة لا يقتصر على إعادة النظام الظاهري، بل يتعداه إلى إصلاح العقد الاجتماعي المنهار. لأن خيار تجميد الحياة السياسية لا يقوّي الدولة، بل يجردها من حصانتها الأخلاقية والاجتماعية. فيصبح الثمن يجعل الدولة عاجزة أمام أعمال التخريب، والمجتمع يعاني تحت وطأة الخوف والإحباط.

ومع هذا، يبقى الأمل ممكناً. وطريقه كلمة حق من أعلى الهرم، ولو بإعلان حالة استثناء أو حالة طوارئ، يقابلها تهدئة حكيمة من القاعدة، وفتح مسار إصلاح واضح وحقيقي، يربط بين الموارد العامة وتحسين الخدمات الأساسية وتوفير فرص العمل. وإلا فسنظل في منطقة الزوابع الكارثية التي لن ينجو من عواقبها أحد حكاما ومحكومين.

ملاحظات إلى جيلنا على ضوء المطالب الجيلية الحالة



عزالدين بوالنيت

ومتابعتي لما يجري في بلدنا في هذه الآونة، أرى من واجبي ان ادلي ببعض الملاحظات و الاقتراحات بكل وضوح و مسؤولية وصراحة. وأتوجه بهذه الملاحظات اولا وقبل كل شيء إلى جيلنا نحن، ما دام الامر الان اضحى يتعلق بمطالب جيلية:

اذا كنا حقا نريد مصلحة بلدنا وحماية مستقبلنا، علينا أن نتحلى باليقظة ونبتعد عن الرومانسية الفجة في التعامل مع ما يجري امام أعيننا. وهذا مطلب ملح بغض النظر عن جمال مشهد التظاهر والاحتجاج وما يحركه فينا من تطلعات قديمة دفينة ومن متعة في مواجهة رموز السلطة. واول مظهر من مظاهر الحزم المطلوب منا، هو ان نقر بأن مطالب المجموعات الافتراضية هي من سذاجة والتفكك والضمور السياسي بشكل يدعو الى الهلع، حقا. الهلع لأن هذا الضمور السياسي يعكس افلاسا لمؤسسات الوساطة التقليدية في بلورة خطاب ووعي سياسي ناضجين تنخرط فيهما شرائح واسعة من المواطنين. هذه الهشاشة السياسية تجعل الحراك الذي يتلفع بها فريسة سهلة للتلاعب الخارجي.

وهنا ادعو الجميع الى ان يستدعوا بإلحاح إلى طاولة النقاش مفهوم الثورات الملونة وأن يبحثوا ويقرأوا على وجه السرعة ولو شيئا قليلا عن هذا الموضوع الذي ينبغي استحضاره بكثير من الجدية في تحاليلنا.

استعملت هذه الثورات الساحرة عدة مرات قبل اليوم لتفكيك عدد من الدول، وتغيير انظمتها تحت ذرائع متعددة. ومن خصائص هذه الثورات ان ميكانيزماتها متشابهة وتستجيب لمراحل إنضاج متكررة. وهي اليوم مروضة على نحو فعال مع اتساع نطاق استغلال الداتا الكبيرة، مما لم يكن متاحا بالشكل الكافي في النسخ السابقة.

وهذه بعض المؤشرات الدالة:

ما دلالة تكثيف الزخم الاعلامي على نطاق واسع ومتناسق في كل من اوروبا (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) وفي الولايات المتحدة، لمتابعة ما يجري في المغرب، وغض الطرف تقريبا عن ما يجري في فرنسا نفسها (حركة لنوقف كل شيء) وفي مدغشقر (حيث هناك احداث اكثر دموية وكثافة في الضحايا، 23 قتيلا لحد الآن).

هل هناك عملية تسخين للطبق قبل الشروع في اعداد المرق المناسب.

لماذا يركز الإعلام الأمريكي في بلاطوهات تحليله بالخصوص على البنيات التحتية المغربية المتعلقة بالموانئ وبناء الأسطول البحري المغربي بأسلوب يكاد يكون مستنكرا لها؟ ولماذا يطلب من شبابنا ان يصيح في الداخل ضد المنشآت الرياضية والتظاهرات المرتبطة بها؟ أليس في ذلك محاولة لإبعاد الأنظار عن الطبيعة الحقيقية لهذا التدخل.

علينا ان نكف عن الاستمرار في تجويف النقاش والربت على اكتاف المتظاهرين وكيل المديح لمطالبهم ذات النية الحسنة، ولكن البعيدة عن الرهانات الحقيقية لمن يتربصون بهذه الحركة الاحتجاجية، التي نفضل لحد الآن ان نقول إنها عفوية.

من نقاشات الأوروبيين والأمريكيين يظهر ان المواضيع الحقيقية لما يرومونه لا علاقة لها بأخنوش او حكومته، او ازمة الماء والصحة. ما يزعج هؤلاء أكثر هو ان المغرب يبني موانئه وملاعبه واسطوله بسواعد ابنائه وفاعليه الاقتصاديين. رودولف سعادة والآخرون ليسوا راضين عن ذلك نهائيا. وهذه هي الرسالة الواضحة التي توجه الى المغرب اليوم، على منصات قنواتهم الإعلامية. وكل الوسائل مشروعة من اجل وأد هذه الانطلاقة المغربية.

لهذا ينبغي ان نستحضر ان شارعنا ليس محصنا ضد محاولات الانقضاض على حركته التي لا خبرة ولا افق سياسي لها. والدراسات حول الثورات الملونة السابقة تبين كيف صرفت الأموال الطائلة لفعل ذلك، بينما المتظاهرون المساكين يعتقدون أنهم يحتجون من اجل مطالبهم العادلة.

علينا ان ندخل الى النقاش العام كل هذه الاعتبارات، ونكف عن حصر النقاش في الافق الذي رسم لمطالب الجيل "ز"، بسماتها التي ذكرتها أعلاه. علينا ان نسهم جميعا في ادراك المجرى الحقيقي للأمور:

صناع الثورات التي سميت بعدد من الالوان، لا تهمهم لا مطالبنا ولا مصداقية احتجاجات جيلنا "ز"، ولا عدد القتلى الذين قد يسقطون خلالها لا قدر الله. وحتى إذا لم يكن هنالك قتلى فإنهم سيحاولون ايجادهم بكل الطرق. لأن الدم هو القربان الذي يقبله اله الغضب. وما حصل في القليعة قدر وايت عميرة (وهما مركزان صغيران اختيرا بعناية من يعرف ماذا يفعل، لانهما قليلا الحراسة).

كل ما يهم صناع ثورات الألوان هو تدمير قدرتنا على المقاومة وعلى التحكم في مستقبلنا.

لذلك علينا ايضا ان نقر بشجاعة ودون مزايدة أن الدولة لم تلجأ أبدا الى استعمال وسائل تفريق المظاهرات المعروفة والتي يستعملها الغربيون أنفسهم، من كلاب مدربة، وخراطيم مياه وقنابل مسيلة للدموع ورصاص مطاطي وصعق كهربائي، وأن مظاهر الاحتكاكات التي حصلت في اليوم الأول كانت في حدود المعقول، ولا ينبغي الانسياق وراء توصيفها بأنها همجية او قمعية. وعلينا أن نقول إن التوقيفات التي حصلت كانت ايضا ضرورية لجمع المعطيات الأولية والمعلومات عن متظاهرين يريدون ان يحتلوا الشارع العام ويمارسوا حقهم في الاحتجاج السلمي به، وفي الأن نفسه لا يريدون ان يتحملوا مسؤولية اسمية عن ممارستهم لهذا الحق. يريدون ان يخرجوا الى العالم الواقعي وفي الآن نفسه ان يحتفظوا بالمجهولية التي يوفرها لهم العالم الافتراضي.

علينا ان نعترف بأن من التجني والمبالغة ان نقول ان ما جرى اعتقالات. هذا إفساد وتمييع للغة النقاش العمومي لا يساعد على حصد مزايا الحوار الجاد والمسؤول بقدر ما يخدم تهيئة الجو لبداية التدخل الاجنبي.

وبالمناسبة، فان مما لا شك فيه ان الكثيرين منا لاحظوا صباح الجمعة صدور بيان لمنظمات غير حكومية دولية بعناوين مشبوهة.

ينبغي علينا ان نساعد في الوقوف في وجه هذه المزاعم، وان نقر باحترافية اجهزة مكافحة الشغب. وأن ننوه بكون الدولة قد ظلت يقظة ولم تسقط في الفخ الذي يحاول المتربصون ان يسقطوها فيه.

ومن جهة أخرى، ففي الوقت الذي يتم فيه الإعداد لحرب ضارية لمنع المغرب من استعادة مكانته الأفريقية، نرى جارتنا كعادتها مع الأسف تتحرك بغباء في هذه الحرب ضد المغرب. وهي حرب ستؤدي الى طحنها هي الأخرى في نهاية المطاف، إذا لم تنتبه قبل فوات الأوان.

Tiznit24


ذ.محمد حفيظ

أسبوع من احتجاجات "جيل "Zحين يصبح الأمن المتحدث الوحيد باسم الدولة

بعد انتهاء تظاهرات الجمعة، يكون قد مر أسبوع من احتجاجات شباب "جيل Z". كانت أيام هذا الأسبوع حافلة بأحداث لم يسبق أن عاشها هذا الجيل باعتباره طرفا فاعلا فيها، تفكيرا ومبادرة وتنفيذا.

جيل انطلق من تواصل افتراضي إلى فعل ميداني، ونقل حضوره من غرف الدردشة إلى فضاءات الشارع. عشنا، طيلة هذا الأسبوع، يوما بيوم وساعة بساعة مع "جيل Z". ولذلك، يستحق أن نطلق عليه "أسبوع جيل Z".

ظل البعض يتساءل من يكون هؤلاء الذين دعوا إلى النزول إلى الشارع ونزلوا بالفعل؟ الآن، بعد مرور أسبوع، أصبح لهؤلاء وجود ميداني؛ انتقلوا من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل. أعلنوا عن وجودهم من خلال التظاهرات التي نظموها، في شمال المغرب وجنوبه وفي شرقه وغربه، ومن خلال الشعارات التي صدحت بها حناجرهم وأبدعوا فيها، ومن خلال المواقف التي صرحوا بها لوسائل الإعلام في وقفاتهم، ومن خلال المطالب، سواء تلك التي أعلنوا عنها في البداية، أو تلك التي قدموها في رسالتهم إلى الملك. هكذا قدم "جيل "Zنفسه للمجتمع طيلة أسبوع.

ورغم هذه المسافة الزمنية القصيرة جدا، يمكن التساؤل عن منجزات هذا الأسبوع. ما الذي حققه "جيل "Zبعد سبعة أيام من التظاهر والاحتجاج ورفع المطالب؟

قد يبدو هذا السؤال سابقا لأوانه، بالنظر إلى قصر المدة الزمنية التي لا تتجاوز سبعة أيام. ولكن، مع ذلك يمكن أن نرصد بعض الإنجازات التي لا تتعلق بالمطالب المرفوعة من قِبَل الشباب، وإنما بالسياق الذي خلقته وأصبح يؤطر الجو العام بالمغرب.

أول إنجاز هو الأمل الذي زرعه هؤلاء الشباب في المجتمع. لقد ظهر "جيل "Zاليوم ليُسلح المغاربة بمختلف أجيالهم بالأمل في المستقبل. احتل، بتظاهراته وشعاراته، الصدارة في اهتمام المواطنين. وغطى، بتصريحاته ومواقفه، على ما كان يُتداول على الهواتف والمنصات الإلكترونية. وطَرح جدولَ أعمالٍ جديدا يُعيد النظر في تمثل الدولة لما كان يعتبر أولويات أو إنجازات كبرى. وهذا لوحده إنجاز يستحق عليه هؤلاء الشباب كل التحية والتقدير.

الإنجاز الثاني الذي حققه "جيل "Z، وهو لم يتجاوز بعد أسبوعه الأول، هو أنه كشف بالملموس وعلى أرض الواقع، خلافا لما ظل كثيرون يحاولون ترسيخه في الأذهان، أن من يدبرون شؤون المغاربة بعيدون عن واقعهم، سواء في تفاعلهم، إذا تفاعلوا، أو في عدم تفاعلهم إذا صمتوا. وتعاملهم مع شباب "جيل "Zخلال هذا الأسبوع يقدم الدليل على هذا البعد، بل الجهل.

لقد كشف "جيل "Zأن هؤلاء المدبرين يجهلون المغرب، حين يجهلون جيلا بكامله. هم ليسوا فقط لا يعرفون كيف يتواصلون مع هذا الجيل، حتى نتحدث عن "أزمة تواصل"، بل إنهم أثبتوا أنهم يجهلونه جهلا تاما. وسأكتفي، هنا، بأربعة أمثلة عشناها خلال سبعة أيام:

1. التعامل الأمني: تعامل السلطات الأمنية مع تظاهرات شباب "جيل "Z، خاصة في الأيام الأربعة الأولى، يقدم دليلا على عدم معرفة المكلفين بأمننا بهذا الجيل. فحين نقارن بين التعامل العنيف الذي نهجته العناصر الأمنية خلال الأيام الأربعة الأولى وذلك الذي اعتمدته في الأيام الثلاثة الأخيرة حين التزمت بعدم التدخل، يتبين أن العناصر الأمنية أساءت التصرف في التعامل الأول مع احتجاجات شباب "جيل "Z، وأن مسؤوليها الذين كانوا وراء التعليمات أخطأوا "التقدير الأمني". ولا ينبغي أن نستبعد هذا التعامل عن الظروف المحيطة بالأحداث المؤلمة التي شهدتها بعض المدن. ولا يكفي، بخصوص التفاعل مع تلك الأحداث، إصدار بلاغ يقدم رواية واحدة، بل إن خطورة ما وقع وما ترتب عنه من خسائر في الأرواح بمقتل ثلاثة أشخاص، وتداول فيديوهات تظهر استعمال الرصاص في الشارع العام، يقتضي إجراء تحقيق في الأحداث بهدف تقصي الحقائق كاملة.

2. الصمت الحكومي: إن اختيار الحكومة الصمت المطبق أمام الحركة الاحتجاجية والمطلبية التي أطلقها "جيل "Zدليل آخر على ضعفها. أول رد فعل رسمي يصدر عن الحكومة كان في اليوم السادس، من خلال ما قرأه رئيسها عند افتتاح مجلس الحكومة صباح يوم الخميس 02 أكتوبر 2025. وحتى حين اضطرت إلى التكلم، بعد مرور خمسة أيام، ظهر أنها لا تعرف المخاطَبين الذين تريد أن تخاطبهم؛ فقد أرسلت كلاما لا يُقَدِّم، ولكنه يُؤخر، كلام أخطأ وِجهتَه عندما استعمل لغة خارج الزمان والمكان، ولا معنى لها لدى هذا الجيل الذي لا يستسيغ أسلوب "الإنشاء" الذي لا ينشئ شيئا على أرض الواقع. ولذلك، كان طبيعيا أن يطالب شباب "جيل "Zبرحيل هذه الحكومة؛ فطريقة تفاعلها مع احتجاجه في بيانها اليتيم، بعد عدم تفاعلها، تقدم الدليل على أنها ليست مؤهلة لمعالجة المشاكل التي من أجلها خرج إلى الشارع.

3. غياب الأحزاب: غابت أغلب الأحزاب والتزمت الصمت. فباستثناء عدد قليل جدا من الأحزاب التي عبرت في بيانات وتصريحات عن مواقف مما يجري ونددت بتعامل السلطات الأمنية، فإن أغلب الأحزاب، التي توصف بالكبرى وتهيمن على مقاعد البرلمان وعلى مناصب المسؤولية على رأس عدد من المؤسسات الدستورية وغير الدستورية، ظلت تتفرج على ما يجري في الشارع؛ لا موقف ولا بيان، وأكدت بالتالي انفصالها عن الواقع، بل وعن السياسة. وهذا يأتي ليؤكد صواب موقف "جيل "Zمن الأحزاب السياسية ومن السياسيين. وهو في الواقع موقف من النموذج السائد للأحزاب السياسية، وليس من السياسة في حد ذاتها.

4. شرود الإعلام العمومي: الإعلام العمومي كان في حالة شرود. والتحق به جزء كبير من الإعلام الخاص الذي لم يكن فقط في حالة شرود بل في حالة شذوذ، بالنظر إلى الوظيفة التي من أجلها وجد الإعلام. إن الفضل في متابعة ما جرى عند انطلاق التظاهرات يعود إلى بعض الصحف الإلكترونية وإلى هواتف المتظاهرين التي كان بعضها يُنتزع من أصحابها من طرف عناصر الأمن. وحين يتعطل الإعلام العمومي، ومعه الإعلام الخاص، عن متابعة ما يغلي به الشارع المغربي طيلة أسبوع، وتقتصر عمليات المتابعة والإخبار على بعض الصحف الإلكترونية المغربية والمنصات الرقمية، وعلى وسائل إعلام أجنبية، فإن ذلك يفقد أسباب وجوده.

فجأة، وعلى حين غرة، تنتبه وسائل الإعلام العمومي، وفي اليوم السابع، إلى أن ما يجري في الشارع المغربي يستحق المتابعة والتحليل.

وهذا دليل آخر على أن هذا الإعلام يخضع للتحكم، ويُمنع من أداء وظائفه الأساسية بسبب ارتهانه لـ"سياسة الزر" التي تتحكم فيها السلطة. والحال أن الإعلام الخاضع للتحكم والتوجيه لن يجدي أمام ما تتيحه المنصات الرقمية من إمكانات واسعة للتواصل والإخبار والحوار والنقاش؛ وهي المنصات التي يُحْسن شباب "جيل Z" استخدامها والتعامل معها بذكاء ومهارة، ومن رحمها وُلِدت فكرة النزول إلى الشارع التي أعلنت عن ميلاد "حركة جيل "Zفي المغرب. وهذا يؤكد أن "سياسة الزر" التي يُساس بها الإعلام الرسمي، بفرعيه العمومي والخاص، لم تعد تنفع، والأمر نفسه بالنسبة إلى "المؤثرين" الذين تأكد أنهم لا يؤثرون لا في العالم الافتراضي ولا في العالم الواقعي.

لقد كشفت احتجاجات "جيل "Zعن متحدث وحيد باسم الدولة. فطيلة أيام الاحتجاج التي صمتت فيها الحكومة، وغابت الأحزاب، وشرَد الإعلام بفرعيه العمومي والخاص، كان المتحدث الوحيد باسم الدولة هو الأمن. ولعل أكبر خطر يهدد الدولة والمجتمع، اليوم أو بعد اليوم، هو أن تصمت السياسة ويتكلم الأمن.


نادية عطية.

اعترف اني تفاجأت، و من المبكر جدا ان تكون لي قراءة لما يحدث ، لكن هذه فقط بعض الملاحظات

1- اثارني كلام احد المحتجين:" احنا ما عدنا لا نقابة لا حزب لي يدافعوا علينا ..حنا فهمنا و وعينا من خلال الانستغرام و التيكتوك وخرجنا نطالبو بحقوقنا.".هذا شباب يتشكل وعيه في العالم الرقمي ..هذا شباب انتماؤه الاول للعالم الرقمي. هذا شباب اول ما يفعله حين يريد جوابا عن اي سؤال هو اللجوء لهاتفه وهذا شباب يصدق ما تقوله له الشاشة اكثر من اي شيء آخر...لا جل ذلك و مع كثرة الفيديوهات والمعلومات والرسائل فهو ليس لديه صبر، و يريد الجواب الأن وهنا. كما ان انفتاحه على العالم يجعله يرغب بما يشبه العالم، ويحكم على الاشياء انطلاقا من العالم.

2- اسباب الاحتجاج والاحتقان هي نفسها و الشباب كان دائما من يبدا الاحتجاج سواء في السبعينات او الآن ..لكن طبعا المشكل ليس جيليا والحل أيضا لا يمكن ان يكون جيليا ...

3- هذا الجيل ليس جيلا متجانسا حتى نتحدث عنه ككتلة واحدة ..فطالب مهندس او طبيب له تكوين عال واحتك بالغرب وله امل ان تكون بلاده افضل وله مشاريع كبرى في دماغه تحتاج لمناخ و لبيئة مناسبة ليس هو طالب في الجامعة حيث المستقبل مجهول او عاطل او مهدور يعيش في قرية مهمشة او حي مهمش في المدينة يختلف جذريا عن العالم الذي يطل عليه من هاتفه ...

لكن المشترك كما قلت هو ان الشاشة هي ما يشكل وعيه وانحيازاته التي قد يكون عمرها دقائق او ساعات او ايام لتنقلب فجأة ..و من فضلكم انا لا انتقص منه لكنني فقط اتحدث عن آليات الهيمنة المتطورة جدا، ولانني ازعم انني منذ مدة حاولت ان ابحث في تأثير العالم الرقمي والتكنولوجيا ..و مثلا مفكر مختص مثل برنار ستيغلر تنبأ بان الجيل الرقمي متوجه نحو اليمننة (من اليمين) و متوجه نحو العنف الذي يبرره ويفسره الانفصال عن الواقع ...

4- يمكن ان نميز هذه التناقضات و الاختلافات، من خرجوا في اليوم الاول انيقون و يتحدثون بلغة انيقة، كما ان نقاشات الديسكورد يشارك فيها ذوو تعليم عال وموظفين شباب، فنانين و مغنين بل حتى زبدة الطلبة المهندسين و الاطباء في الخارج، هؤلاء تجدهم مثاليين قليلا و يعتقدون ان ما يرونه منطقيا لابد ان يتحقق، لكن يجب الاعتراف ان اهم مكسب هو اهتمامهم بالبلد و بالسياسة بعد ان كنا نحسبهم غائبين .. وستكون هذه تجربة جد مهمة مهما كان مصيرها ..الفئة الثانية، فئة المهدورين الغاضبين جدا والحاقدين، هؤلاء من انفجروا ليذكرونا بمغرب السرعتين، ولا غرابة ان يحدث هذا في الاحياء المهمشة و في المدن البعيدة و ليس في الرباط وكازا ..

5- من حيث الميولات الايديولوجية، هي خليط من ثقافة سائدة فستجد من يهاجم نبيلة منيب مع ان خروجها في اليوم الثاني يحسب لها، فقط لانها رئيسة حزب، وهذا ارث من الحراكات السابقة، كما قد تجد من يهاجم رشيد عشعاشي بوصفه بالكافر و الملحد، و قد تجد في المطالب ليبرالية على اشتراكية و اسلامية و مطالب فردية ايضا ..المشترك هو انك تشعر ببعض الافتخار والتقدير لذواتهم حتى انهم يرددون حنا كندافعوا عليكم ، كندافعولكم على حقوقكم ..الانتماء هو لجماعتهم الشبابية التي من الصعب الانفصال عنها مهما حصل ومن الصعب عدم الانضباط لقراراتها مع ان التردد والسجال واضح..التارجح في المطالب قد يكون بسبب هذا الخليط وعدم التجانس وقد يكون لعفوية الحركة وعدم نضجها او قد يكون لاسباب اخرى..

6- في النهاية كلمة للقنوات الغربية ولاخواننا المشارقة الذين لا يعرفون المغرب نخبرهم، نحن في المغرب الشلح يتزوج الدكالية والصحراوي يتزوج التطوانية والريفي يتزوج الفاسية و كولشي مخلط ..و ليس هناك طوائف او عشائر بالشكل المشرقي، صحيح مجتمعنا مركب لكن بشكل مختلف..ايضا اسلاميونا مختلفون و نقول للأخت توكل كرمان و للقنوات الامارتية، بنكيران خرج يدعو لوقف الاحتجاجات ..و جماعة العدل والاحسان نطقت متأخرة ...و المغرب ليس جمهورية من جمهوريات الموز ..

الفساد البنيوي بين منطق السلطة وصرخة الشارع:
حين تتقاطع خيبات العدالة مع غضب الشعبي

في خضمّ ما يعرفه المغرب من احتقان اجتماعي متصاعد واحتجاجاتٍ عارمة تمتد من الشمال إلى الجنوب، تتقاطع الأصوات الغاضبة مع شهادات فاعلين وحقوقيين يحذرون من عمق الأزمة التي تمس كيان الدولة ومؤسساتها.

هذه القراءة تستند إلى مداخلة منشورة على موقع فيسبوك للأستاذ محمد الغلوسي، المحامي بهيئة مراكش ورئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام، وهي مداخلة أثارت نقاشاً واسعاً حول بنية الفساد المتجذرة في دواليب الحكم والإدارة، وما ترتب عنها من انعكاسات خطيرة على معيش المواطن، سواء من حيث الاقتصاد أو الخدمات الإدارية أو مظاهر الظلم والمتابعات الصورية التي تنخر جسد العدالة.

في مداخلته القوية، فضح الأستاذ الغلوسي ما سماه "الازدواجية المؤسسية"، حين تتغول السلطة التنفيذية على القضاء عبر تدخل وزارة العدل في صلاحيات النيابة العامة، وهو ما يعيدنا إلى ما قبل دستور 2011 الذي نصّ على استقلال السلطة القضائية.

لقد صار القضاء – في بعض الملفات – رهيناً لحسابات سياسية واعتبارات ظرفية، تُجمَّد فيها الملفات الكبرى، ويُفلت منها المتنفذون، في حين يُتابَع الضعفاء والمتطوعون لكشف الفساد، في مفارقةٍ تضرب مبدأ العدالة في الصميم.

الفساد، كما وصفه الغلوسي، لم يعد انحرافاً شخصياً أو سلوكاً عرضياً، بل تحوّل إلى بنية متغلغلة في السياسة والاقتصاد والثقافة.

فقد أصبحت الرشوة والريع والتلاعب في الصفقات العمومية أدواتٍ لضبط النخب وإسكات الأصوات الحرة، حتى صار الفساد وسيلة لإدارة الولاءات وعرقلة الإصلاحات.

وتتجلى مظاهره في ملفات العقار، والصيد البحري، والسياحة، والفلاحة، والتعمير، حيث تُفوت أراضٍ عمومية وتُمنح امتيازات بملايين الدراهم تحت غطاء الاستثمار، دون أثرٍ ملموسٍ على التنمية المحلية.

حين نقرأ البلاغ الملكي الأخير عقب المجلس الوزاري حول "إعادة تكوين القطيع وفق معايير مهنية وموضوعية"، ندرك أن الخطاب الملكي نفسه يشير إلى غياب الشفافية والمهنية في تدبير الدعم العمومي.

غير أن ما يُعلن في القصر يُفرّغ على أرض الواقع من محتواه، إذ تستمر الحكومة في نهج سياساتٍ تُكرّس الفوارق وتُعيد إنتاج الامتيازات، حتى باتت العدالة الاجتماعية شعاراً بلا تطبيق.

المواطن الذي لم يحتفل بعيد الأضحى ليس عالةً على الدولة، بل ضحية اختلالاتٍ متراكمة في توزيع الثروة وتدبير الموارد، ضحية منظومة تُحصّن الفاسد وتُحاصر الشريف.

الغلوسي وصف الوضع بدقة حين قال إن الناس فقدوا الثقة في كل المؤسسات.

ذلك لأن المواطن يرى المفسد في منصب، والمبلّغ عن الفساد في قفص الاتهام، والصحفي في قاعة المحكمة، والجمعيات في مرمى التضييق.

لقد أصبح الإحباط المجتمعي مرضاً مزمناً، نتيجة غياب العدالة المتوازنة، وهي العدالة التي تميز بين الوزير والمواطن، وتمنح الكرامة درجاتٍ وفئاتٍ.

من هنا نفهم أن الاحتجاجات التي تعمّ البلاد ليست ضد الأسعار فقط، بل ضد منطق التمييز في الكرامة والحق.

أخطر ما كشفته المداخلة هو أن شبكات الفساد لم تعد تختبئ، بل أصبحت تُشرّع لنفسها من داخل البرلمان.

فقد تم – حسب الغلوسي – تجميد تجريم الإثراء غير المشروع، وإقبار اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد، بل وتكبيل النيابة العامة في ملاحقة المتورطين في جرائم المال العام، حتى لا تتحرك إلا بعد تقارير رسمية تصدر عن أجهزةٍ تابعةٍ لنفس السلطة المتهمة بالفساد.

إنه انقلاب هادئ على روح الدستور، يهدف إلى تحييد المجتمع والقضاء من معركة النزاهة.

نداء إلى جلالة الملك

اليوم، ومع تزايد الغضب الشعبي واتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع، يبدو أن تدخل جلالة الملك بات ضرورةً وطنية، ليس فقط كضامنٍ لاستقلال السلط، بل كحامٍ لكرامة المواطنين.

إن المغاربة الذين يخرجون إلى الشارع لا يبحثون عن صراع، بل عن عدالةٍ تُعيد الثقة في المؤسسات.

هم يرفعون صوتهم باسم الدستور الذي يقول إن "جميع المغاربة سواء أمام القانون"، ويرجون من جلالته أن يُفعّل بصرامة مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في أعلى مستوياته، دون استثناء أو تمييز.

يا صاحب الجلالة،

إن الفساد اليوم ليس ملفاً إدارياً، بل جرحٌ في روح الوطن، لا يندمل إلا بإرادة حقيقية تضع حداً لزمن الإفلات من العقاب، وتعيد للدولة وجهها الأخلاقي الذي آمن به المغاربة منذ قرون.

ما تعيشه البلاد من احتقان اجتماعي ليس سوى انعكاسٍ لفسادٍ بنيويٍّ متجذرٍ في مفاصل الإدارة والسياسة.

فمن دون عدالةٍ توازن بين الحقوق والواجبات، ومن دون محاسبةٍ تردع الفساد مهما علا شأن أصحابه، سيظل الشارعُ مرآةَ الخيبة، وستظل الدولةُ تُناور على حافة السقوط في اللامشروعية.

لحسن المرابطي

انفجار الاحتجاجات الاجتماعية في المغرب (آخرها الاحتجاجات الشبابية):
الأسباب السياسية الحلول المنتظرة تحليل مفصل و موثق.



المهدي العلوي

ChatGPT a dit :

أولًا: ما الذي يجري الآن؟ (الصورة الراهنة)

منذ 27 سبتمبر 2025 تصاعدت احتجاجات شبابية واسعة النطاق في مدن كبرى وصغرى (الرباط، الدار البيضاء، وجدة، إنزكان، تزنيت، أيت عميرة...)، تقودها أساسًا قاعدة رقمية لا مركزية تُعرّف نفسها باسم GenZ 212 عبر تيك توك وديسكورد وإنستغرام. في 30 سبتمبر وثّقت وسائل إعلام إصابة متظاهر في وجدة بعد اصطدامه بسيارة شرطة، مع تسجيل عشرات الاعتقالات وأعمال عنف متبادلة وحرق ممتلكات في بعض النقاط الساخنة.

Reuters+2APNews+2

جوهر المطالب كما عكسته الشعارات والتغطيات: تحسين التعليم والصحة والخدمات الأساسية، وفرص الشغل للشباب، وشفافية الإنفاق العام—مع انتقادات لتضخم كلفة التحضيرات لكأس العالم 2030 مقابل ضعف الخدمات الاجتماعية.

AP News+1

ثانيًا: المظاهر/الخصائص المميِّزة للحركة

رقمنة التنظيم ولامركزيته: تعبئة سريعة عبر ديسكورد وتيك توك (انضمامات بعشرات الآلاف) دون قيادة حزبية تقليدية معلنة.

Le Monde.fr

انتشار جغرافي متنوع: من الحواضر إلى المدن المتوسطة والصغرى (إنزكان/أيت باها/تزنيت/تمارة/وجدة...).

Reuters+1

تذبذب السِّلمية والعنف الموضعي: مسيرات وهتافات تقابلها في بعض النقاط رشق بالحجارة وحرق آليات وردّ أمني بالهراوات وتوقيفات.

Reuters+1

خطاب اجتماعي جامع: التركيز على المدرسة والمستشفى وفرص الشغل والعدالة المجالية، مع مسافة واضحة عن الأحزاب والتيارات.

Le Monde.fr

ثالثًا: الأسباب العميقة (السياسية-الاجتماعية-الاقتصادية)

أ) ضغوط معيشية وهيكلية لسوق الشغل

بطالة الشباب ما تزال مرتفعة جدًا (حوالي 35–37% للفئة 15–24 في 2025؛ وترتفع لدى الحاملين لشهادات عليا وتفاوت بين الجهات).

Morocco World News+2

Ecofin Agency+2

رغم تراجع التضخم إلى 0.3–0.5% في يوليو/أغسطس 2025، إلا أن أسعار الغذاء وتقلبات الكلفة ظلت تضغط على الأسر محدودة الدخل، ما يُبقي الإحساس بالغلاء حيًا.

Morocco World News+2

Trading Economics+2

ب) أزمات خدمات عمومية وثقة مؤسسية

تراكم اختلالات التعليم والصحة (إضرابات، توتر مع النقابات، والإحساس ببطء الإصلاح الموعود منذ اتفاقات 2023)، مع جولة إضرابات وتجاذبات جديدة في سبتمبر 2025.

Yabiladi+3

Education International+3

Hespress+3

فجوة التوقعات: وُعود الإصلاح والتشغيل والعدالة المجالية تقابلها على الأرض سرعة أكبر في مشاريع البنية الكبرى والتهيؤ للمونديال مقارنة بوتيرة تحسين المدرسة والمستشفى المحليَّين؛ ما يغذّي سردية "أولويات إنفاق غير متوازنة".

AP News+1

ج) تحولات الأجيال والتعبئة الرقمية

شباب الجيل Z يمتلك أدوات تنظيم وخطاب سريع الانتشار خارج وسطاء السياسة التقليديين، ويُفضِّل آليات الضغط المباشر على قنوات المشاركة الحزبية الكلاسيكية. (استنتاج تحليلي مدعوم بتقارير تصف اتساع قنوات ديسكورد والتيك توك ورفض الاصطفاف الحزبي).

Le Monde.fr

رابعًا: المخاطر إذا استمر الانسداد

دوامة عنف/عنف مضاد تُضعف شرعية المؤسسات وتزيد الكلفة الاقتصادية (أضرار ممتلكات/استثمارات/سياحة/ثقة).

Reuters+1

تسييس متوتر من قِبل فاعلين يحاولون ركوب الموجة، ما قد يُفقد الحركة استقلاليتها ويُفاقم الاستقطاب.

Le Monde.fr

هشاشة سوق العمل: استمرار بطالة الشباب العالية قد يحوّل الاحتجاج الدوري إلى حالة بنيوية.

Morocco World News

خامسًا: ما الذي يمكن فعله الآن؟ (حزمة حلول عملية زمنية)

1- إجراءات فورية لخفض التوتر (أفق 2–6 أسابيع

مساءلة شفافة عن أحداث العنف وإصابة وجدة بإشراف هيئات مستقلة (مجلس حقوق الإنسان/النيابة)، ونشر خلاصة التحقيق للرأي العام. هذا يحدّ من روايات التعتيم ويعيد الثقة.

AP News+1

قواعد اشتباك محدثة للأمن في التجمعات (كاميرات كتفية، تصعيد تدريجي، مناطق عازلة)، مع قنوات تبليغ لأي تجاوزات. (ممارسة دولية موصى بها؛ تسندها الحاجة التي أبرزتها الوقائع الأخيرة).

AP News

آلية حوار مُعلنة زمنًا ومخرجات: منصة رسمية-مدنية تشمل ممثلين منتخبين، نقابات التعليم والصحة، وخبراء شباب/رقميين، مع جدول أعمال محدد (تعليم-صحة-شغل). أول موجز تقدُّم خلال 30 يومًا.

Le Monde.fr

-2إعادة توجيه الإنفاق الاجتماعي (أفق 3–9 أشهر

ميثاق شفافية مونديال 2030: نشر تفصيلي ربع سنوي لكلف المشاريع ومصادر تمويلها، وربط نسبة (حد أدنى 30%) من وفورات/عوائد الاستثمارات الرياضية ببرامج تحسين المدرسة والمستشفى المحليَّين في العمالات المضيفة. (يعالج أصل الشكوى حول أولويات الإنفاق).

AP News+1

حزمة تعليم-صحة سريعة الأثر:

تقليص الاكتظاظ عبر توظيف موجّه ومرن وإعطاء أولوية للمناطق الهشة.

تسريع تنفيذ التزامات 2023 مع النقابات (ساعات العمل، التعويضات، إطار الترقي)

Education International+1

موازنة صحية محلية لشراء تجهيزات أساسية (طوارئ/أشعة/تحاليل) عبر مساطر مبسطة محليًا.

3- تشغيل الشباب: من الوعود إلى العقود (أفق 6–18 شهرًا

تحويل إصلاح ANAPEC المُعلن إلى نتائج قابلة للقياس:

عقود تعلم/ Apprenticeship ممولة جزئيًا (6–12 شهرًا) مع تحفيز ضريبي للمقاولات.

مؤشرات علنية: عدد المستفيدين شهريًّا، نسب الإدماج بعد 6 أشهر، وتوزيع جهوي.

Ecofin Agency

برنامج خدمات محلية للشباب (صيانة مدارس/مراكز صحية، تشجير، رقمنة أرشيف جماعي) بعقود مؤقتة تُموَّل من شراكة دولة-جماعات-قطاع خاص، مع تدريب عملي وشهادة كفاءة. (يرتبط بالعدالة المجالية ويخلق وظائف قريبة من الساكنة).

4- إدماج الجيل الرقمي في صنع السياسات (مسار مستمر)

مجالس شبابية رقمية على مستوى الجهات تُنظِّم استشارات عبر ديسكورد/منصات وطنية، وتُرفع توصياتها ربع سنويًّا للبرلمان والحكومة.

موازنات تشاركية على مستوى الجماعات الحضرية الكبرى (5–10% من الاستثمار السنوي) تُصوَّت مشاريعها عبر منصات مفتوحة.
(أدوات أثبتت نجاعتها دوليًا في تخفيف التوتر وإعادة الثقة).

5- عدالة وسيادة قانون

مراجعة ملفات الموقوفين بسرعة مع تغليب بدائل الاعتقال عند الجرائم غير العنيفة، وتيسير المساعدة القانونية. هذا يحفظ السلم الاجتماعي ويُعطي إشارة طمأنة.

Reuters+1

سادسًا: كيف نقيس النجاح؟ (لوحة مؤشرات مبسَّطة)

خفض بطالة الشباب بمقدار 3 نقاط مئوية خلال 12 شهرًا الأولى على الأقل.

Morocco World News

تنفيذ بنود التعليم محل الخلاف بنسبة ≥70% خلال 9 أشهر، مع نشر تقارير امتثال فصلية.

Barlaman Today

تحسين رضا المستفيدين عن خدمات المستشفى/المدرسة (استطلاعات ربع سنوية رقمية).

شفافية الإنفاق الرياضي-الاجتماعي: نشر بيانات ربع سنوية ومراجعة خارجية مستقلة.

AP News

ملاحظات ختامية

الاحتجاجات الراهنة ليست حدثًا عابرًا بقدر ما هي نتيجة تراكم اختلالات في سوق الشغل والخدمات وثقة الأجيال—فاقمتها فجوة السرديات حول أولويات الإنفاق. معالجة الجذور تتطلب مزيجًا متزامنًا من التهدئة الحقوقية السريعة، وإصلاحات اجتماعية ملموسة قصيرة الأجل، ومسار تشاركي يمكّن الشباب رقميًا ومؤسسيًا.

Le Monde.fr

الشباب بين عزوف مستمر ومبادرات فاعلة لإحياء الثقة بالسياسة

عرف المشهد السياسي المغربي في السنوات الأخيرة عزوفا متزايدا لدى فئة الشباب عن الانخراط في الحياة السياسية، سواء من خلال المشاركة في الانتخابات أو الالتحاق بالأحزاب. ظاهرة تثير تساؤلات عميقة حول مستقبل الديمقراطية في البلاد، بالنظر إلى أن الشباب يشكلون نسبة مهمة من المجتمع، وغيابهم عن الفعل السياسي يعني إفراغ الساحة من طاقات التجديد والتغيير. ويرى العديد من المراقبين أن هذا العزوف يعكس فجوة متنامية بين الشباب والأحزاب السياسية، التي فشلت في احتضان تطلعاتهم أو تمكينهم من مواقع القرار. فبرامج معظم الأحزاب لا تستجيب لقضاياهم الحقيقية، وتغلب عليها الصراعات الداخلية والمصالح الضيقة، ما يجعل الشباب يشعرون بالتهميش وبأن صوتهم غير مسموع داخل هذه الهياكل.

إلى جانب ذلك، ساهمت الخيبات المتراكمة والوعود الانتخابية غير المنجزة في تغذية شعور الإحباط وفقدان الثقة في جدوى المشاركة السياسية. فالكثير من الشباب يعتقدون أن السياسة لم تعد وسيلة للتغيير بقدر ما تحولت إلى مجال للمنافع الشخصية وتقاسم النفوذ. ويعد الفساد السياسي أحد أبرز الأسباب التي عمقت هذا النفور، إذ يرى الشباب أن انتشار الفساد وغياب الشفافية داخل المؤسسات يقوضان مصداقية العملية السياسية، ويجعلان من الانتخابات مجرد طقس شكلي لا ينعكس على حياتهم اليومية.

نتيجة لذلك، تراجع حضور الشباب في المشهد السياسي أدى إلى ضعف التنوع والتجديد داخل النخب، وإلى استمرار نفس الوجوه والسياسات التي لا تواكب تحولات المجتمع ولا تلبي انتظارات الأجيال الجديدة. وهو ما يجعل من استعادة ثقة الشباب في العمل السياسي تحديا حقيقيا أمام الدولة والأحزاب مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وفي خضم التحضيرات المبكرة للانتخابات التشريعية لسنة 2026، وما يواكبها من مشاورات تقودها وزارة الداخلية مع الأحزاب السياسية، كشف تقرير حديث للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، تحت عنوان "وضعية حقوق الشباب في المغرب"، عن استمرار ضعف مشاركة الشباب في الحياة السياسية، سواء من حيث التسجيل في اللوائح الانتخابية أو الحضور داخل المؤسسات المنتخبة وقيادات الأحزاب.

وأوضح التقرير، الذي أنجز بمناسبة اليوم العالمي للشباب (12 غشت)، أن محور المشاركة السياسية يكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى السياق الانتخابي المقبل، مشيرا إلى أن العزوف السياسي في صفوف الشباب أصبح ظاهرة مقلقة، تعكس تراجع الثقة في المؤسسات وقدرتها على تمثيل تطلعات هذه الفئة.

وبحسب معطيات التقرير، فإن نسبة الشباب المسجلين في اللوائح الانتخابية شهدت تراجعا مستمرا؛ إذ بلغت 30% سنة 2011 بفعل حراك تلك المرحلة، قبل أن تنخفض إلى 25% سنة 2016، و27% سنة 2021، لتتراجع مجددا إلى 20% فقط في مارس 2024. واعتبرت العصبة أن هذه الأرقام تكشف وجود "حاجز بنيوي" يحول دون اندماج الشباب في الممارسة الديمقراطية.

كما أشار التقرير إلى أن ضعف حضور الشباب في المؤسسات المنتخبة يعد نتيجة طبيعية لما تعرفه الساحة السياسية من صراعات ضيقة واستغلال انتخابي، جعلت من هذه الفئة وقودا للمنافسات الحزبية بدل أن تكون قوة فاعلة في تجديد النخب وتعزيز الثقة الديمقراطية.

وفي ظل تصاعد النقاش حول عزوف الشباب عن



المشاركة السياسية، تكشف شهادات عدد من الفاعلين الشباب بجهة بني ملال خنيفرة عن صورة مركبة للواقع السياسي الراهن. فبين من يرى أن غياب الثقة في الأحزاب والمنتخبين هو السبب الرئيس، ومن يعتبر أن القرارات الحاسمة تتخذ خارج المؤسسات المنتخبة، يبرز أيضا رأي آخر يؤكد أن الشباب لم يعزف عن السياسة بقدر ما اختار ممارستها خارج الإطارات الحزبية التقليدية، من خلال الإبداع، والعمل الجمعوي، والمبادرات الرقمية. هذه الأصوات، على اختلاف مواقفها، تتقاطع حول قناعة واحدة مفادها أن إصلاح النظام السياسي وتحرير الفضاءات الشبابية والمدنية يشكلان شرطا أساسيا لإعادة بناء الثقة وتحفيز المشاركة المواطنة الفاعلة.

في سياق البحث حول عزوف الشباب عن المشاركة السياسية بجهة بني ملال خنيفرة، ربطت جريدة ملفات تادلة الاتصال بعدد من الشباب الناشطين سياسيا واجتماعيا وثقافيا لاستجلاء دوافعهم وآلياتهم للتفاعل مع الواقع السياسي المحلي. من بين هؤلاء عبد العزيز التوبي، شاب في مطلع الثلاثينيات من عمره، حاصل على شهادة الإجازة في الاقتصاد والتدبير، ويعمل أستاذا للتعليم الأولي، ينحدر من جماعة تيزي نسلي بإقليم بني ملال. في حديثه للجريدة، يلخص بمرارة موقف جيل كامل من الشباب المغربي الذي اختار الابتعاد عن صناديق الاقتراع، بعدما فقد ثقته في جدوى العملية السياسية كما تمارس اليوم.

يقول عبد العزيز "نرفض أن نكون شهود زور على مسرحية انتخابية تتكرر كل خمس سنوات بوجوه مختلفة ومنطق واحد مهترئ. اللعبة محسومة، وصندوق الاقتراع لا يغير شيئا حين تكون السلطة الحقيقية خارج إرادة الناس". بالنسبة له، العزوف ليس لا مبالاة، بل موقف واع من واقع سياسي مغلق.

ويرى التوبي أن المؤسسات السياسية في المغرب، وخصوصا في جهة بني ملال خنيفرة، لا تمثل تطلعات الشباب بقدر ما تخدم مصالح فئات نافذة، "لشباب هنا مهمش في كل شيء: لا تعليم جيد، لا صحة، لا شغل، فقط وعود انتخابية موسمية تنتهي بإغلاق الصناديق"، يقول بحسرة. أما عن إحساسه بقيمة صوته في العملية السياسية، فيؤكد: "حين تبنى اللعبة على الولاءات لا على الكفاءة، يصبح صوتي مجرد رقم في معادلة فارغة". ويضيف أن البرامج الحزبية بعيدة كل البعد عن واقع الشباب، إذ لا تلامس قضاياهم اليومية كالفقر، البطالة، أو حتى الهجرة واليأس المنتشر في صفوفهم.

ويعتبر عبد العزيز أن العزوف نتيجة مركبة من فقدان الثقة والإقصاء وغياب الأفق. "كيف نثق في نخبة لم تعرف يوما معاناة الطوابير في المستشفيات أو عطالة الخريجين؟ عزوفنا ليس انهزاما، بل مقاومة صامتة ضد العبث" وفق تعبيره. ويضيف أن برامج الأحزاب ليست سوى أوراق مكررة، تكتب بعقلية بيروقراطية ولا تعكس نبض الشارع. هي أشبه بوعود استهلاكية موسمية. لا تتحدث عن الفقر، ولا عن الهجرة، ولا عن الانتحارات، ولا عن الغضب المكبوت في صدور الشباب.

ويشير إلى أن العائق الأكبر أمام ممارسة الشباب لحقوقهم السياسية هو الإحساس بالعجز، "التعليم لا يشجع على التفكير، والإعلام لا يفتح نقاشا حقيقيا، والمجتمع يربي على الخوف والطاعة لا على النقد والحلم" يقول عبد العزيز. أما عن الحلول، فيرى أن الخروج من هذا المأزق لن يتحقق بالدعوات الموسمية إلى التصويت، بل عبر إعادة بناء مشروع وطني يرد الاعتبار للسياسة ويعيد الثقة في الدولة. يقول "نريد دستورا ديمقراطيا فعليا، وتوزيعا عادلا للثروة، ومؤسسات تؤمن بأن الشباب ليسوا عبئا، بل طاقة تغيير". ويختم عبد العزيز حديثه بكلمات تختزل وجع جيله :"لسنا ضد السياسة، بل ضد هذه السياسة. لسنا ضد المشاركة، بل ضد المشاركة في العبث. تعبنا من الانتظار، ونؤمن أن التغيير الحقيقي لا يأتي من صناديق مغلقة، بل من وعي مفتوح".

وبينما يعكس عبد العزيز التوبي شعور الإحباط واليأس لدى جزء من الشباب نتيجة فقدان الثقة في النخبة السياسية والهيمنة التقليدية على السلطة، يقدم مروان قاسي نموذجا مختلفا، حيث تحول من المقاطعة إلى المبادرة الفعلية. يوضح هذا التباين أن العزوف عن المشاركة ليس بالضرورة ناتجا عن لا مبالاة، بل قد يكون محفزا للانخراط النشط حين يختبر الشباب الواقع السياسي عن قرب ويكتشف الفجوة بين الوعود والواقع. مبادرات مثل "تنسيق شبابي" التي أطلقها مروان تبرز إمكانية تحويل الإحباط إلى فعل إيجابي يسعى لإعادة تمثيل الشباب في المشهد المحلي، مؤكدا أن المشاركة الواعية يمكن أن تكون أداة للتغيير والتصحيح، على عكس المشاركة الشكلية التي يشكو منها جيل التوبي.

مروان قاسي، شاب من مدينة أزيلال، كان لسنوات طويلة من بين أولئك الذين يختارون مقاطعة الانتخابات عن قناعة، رغم تسجيله في اللوائح الانتخابية. لكنه يعترف أن شيئا ما تغير في تجربته الأخيرة. يقول: "عندما رأيت مستوى المنتخبين في المجلس الجماعي، أدركت أن الابتعاد عن السياسة لا يغير شيئا، بل يترك الساحة فارغة لغير المؤهلين". تلك القناعة الجديدة كانت الشرارة التي دفعته إلى إطلاق مبادرة "تنسيق شبابي" على موقع فايسبوك، والتي لاقت تفاعلا واسعا من شباب المدينة. بالنسبة له، المشاركة لم تعد خيارا هامشيا، بل ضرورة لإزاحة نخب فقدت الصلة بالواقع المحلي.

يرى مروان أن غياب الثقة في الأحزاب والنخب السياسية، إضافة إلى ضعف التواصل مع الشباب، هي الأسباب الأساسية للعزوف عن المشاركة. فالأحزاب، كما يقول، "لا تعتبر الشباب فئة مؤثرة في العملية الانتخابية، ولذلك تغيب البرامج التي تستهدفهم فعليا".

ويؤمن بأن الشباب يمثلون قوة انتخابية قادرة على قلب موازين المشهد السياسي إذا ما قرروا المشاركة، لأنهم – على حد قوله – لا يخضعون بسهولة لأساليب الاستمالة أو شراء الأصوات، كما يحدث مع فئات أخرى. لكنه في الوقت نفسه ينتقد البرامج الموجهة لهم، التي يصفها بأنها "مجرد إضافات تجميلية في الحملات الانتخابية، دون أي التزام فعلي بتنفيذها".

ويضيف مروان قاسي، أن المشكل ليس في عزوف الشباب فقط، بل في بنية الأحزاب نفسها، التي ما تزال تتحكم فيها نخب مسنة بعقلية تقليدية، لا تفهم حاجات الجيل الجديد ولا تتقن لغته. ويؤكد: "الأحزاب ترفض التجديد، ولا تتيح للشباب مواقع القرار داخل هياكلها". أما عن الحلول، فيرى أن الطريق نحو استعادة الثقة يبدأ بـ ترشيح فئات شابة قريبة من هموم الشباب ومجتمعهم المحلي، واعتماد لغة بسيطة وواقعية في التواصل. كما يشدد على ضرورة محاربة الفساد السياسي، ومحاسبة النخب المتورطة، وضمان الشفافية والديمقراطية في العملية الانتخابية.

في حين يبرز مروان قاسي تجربة انتقلت من المقاطعة إلى المبادرة العملية، تظهر شهادة سمية أيت زهرا منظورا مكملا، يسلط الضوء على العوامل البنيوية والسياسية التي تدفع الشباب إلى العزوف عن المشاركة. فهي تقدم قراءة أعمق للأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعيق تمثيل الشباب، مؤكدة أن التحديات لا تكمن فقط في مستوى النخب، بل تشمل غياب برامج ملموسة وتوزيع غير عادل للفرص والموارد، ما يحول المشاركة السياسية إلى خيار مؤجل في انتظار إصلاحات حقيقية تعكس تطلعاتهم.

سمية أيت زهرا، شاعرة وكاتبة مجازة في الدراسات القانونية، من جماعة تامدة نومرصيد بإقليم أزيلال والبالغة من العمر 23 سنة، ناشطة ومتابعة لقضايا الشباب، تحدثت لـ "ملفات تادلة" عن أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في جهة بني ملال خنيفرة.

وقالت سمية: "عدم المشاركة في الانتخابات بالنسبة إلي ليس رفضا تقليديا، بل موقف نابع من وعي بالواقع السياسي. فالأيديولوجية السائدة تميل إلى تهميش المجتمع المدني وتصوير أصوات المواطنين كأرقام عابرة تقاس وتباع بلا قيمة حقيقية. لست ضد الانتخابات كآلية، لكن الأفضل أن تتحقق على الأرض برامج ومبادرات ملموسة تلبي مطالب المواطنين، لا أن تظل مجرد إجراءات مؤقتة تختفي بانتهاء يوم التصويت. هذا الواقع يدفع المثقفين والواعين إلى الانتظار، في انتظار نسخة حقيقية من السياسة تمثل فعلا تطلعاتهم".

وأضافت أن المؤسسات السياسية تبذل جهودا لتحقيق التنمية، إلا أن "الاهتمام بتطلعات الشباب لا يزال محدودا، مع ضرورة ضمان توزيع عادل للفرص والموارد بين مختلف القطاعات، خصوصا في جهة بني ملال خنيفرة، بما يسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة".

واستعرضت سمية التحديات اليومية للشباب، مشيرة إلى أن "برامج الأحزاب السياسية تضع أهدافا معقولة لكنها لا تطبق بشكل كامل. وفي ظل الوضع الراهن، يعاني الشاب المغربي أثناء الدراسة والتنقل، خاصة أبناء أزيلال التي تفتقر إلى جامعة قريبة. كما تواجه الشباب صعوبات في الحصول على فرص شغل، سواء للحاصلين على شهادات عليا أو أصحاب الكفاءات، ما يحول تحقيق طموحاتهم إلى أوهام، بينما يظل البحث عن العيش الكريم أولوية يومية".

وعن أسباب العزوف عن المشاركة السياسية، قالت: "لا يرتبط الأمر بانعدام الثقة في النخبة السياسية فقط، بل يشمل عوامل أخرى، أبرزها تكرار الوعود الكاذبة كل خمس سنوات دون إحداث تغييرات ملموسة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى سعي بعض النخبة لتحقيق مصالحها الشخصية بعد الترشيح، بدل الوفاء بمطالب الساكنة كما ورد في برامجهم الانتخابية".

وأكدت أن أبرز التحديات التي تواجه الشباب في ممارسة حقوقهم السياسية تتلخص في عدم تكافؤ الفرص نتيجة غياب معايير واضحة تحدد آفاقهم الفكرية ومهاراتهم، وربط الكفاءة بالعمر ما يحصر تأسيس النخبة السياسية في فئة الكبار، إضافة إلى عدم التفرقة بين الحقوق المشروعة والأهداف والطموحات الشخصية، وهو ما يدفع بالشباب أحيانا إلى البحث عن فرص في الخارج حيث يمكنهم ممارسة حقوقهم وتقدير مهاراتهم .واختتمت سمية حديثها بالتأكيد على أن "الشباب اليوم، مستفيدين من الخبرات والدروس المستخلصة من الاحتجاجات والمظاهرات التي شهدها المغرب، قادرون على تأسيس حزب سياسي جديد يعكس أهدافهم وتطلعاتهم نحو المستقبل، في نسخة مثالية تضم أبرز الكفاءات الموثوقة والقادرة على تحقيق التغيير."

عمر طويل

تتمة ص 18

"حين يسدل القرار الستار على حلم الشباب: شهادات عليا بلا عمل وغربة داخل الوطن"

في قلب الواقع الاجتماعي المغربي، تواجه فئة واسعة من الشباب الحاصلين على شهادات عليا معضلة مركبة تجمع بين البطالة المزمنة، قرارات إدارية مجحفة، وضغوط نفسية واجتماعية متواصلة. قصص عبد الغفور مزيان والمهدي هشامي وأمال ومصطفى الحبيبي، تجسد هذه المعاناة اليومية، حيث يصبح الحلم بمهنة التدريس – الذي يفترض أن يكون جسرا نحو الاستقرار المهني والاجتماعي – محاصرا بالقرارات المفاجئة مثل تسقيف السن عند 30 سنة، ما يحرم الشباب من حقهم المشروع في ولوج الوظيفة العمومية على أساس الكفاءة والاستحقاق. بين صعوبات الحياة الجامعية، المعاناة المعيشية، والغربة داخل الوطن، تتكشف أمامنا صورة لشباب يعيش الإحباط والانتظار، ويصارع عقبات إدارية وقانونية تهدد مستقبله، بينما تتزايد التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تثقل كاهله وتطرح علامات استفهام حول جدوى العدالة وتكافؤ الفرص في المغرب.

عبد الغفور مزيان، البالغ من العمر 34 سنة، يحمل إجازة في الدراسات الأساسية شعبة الفلسفة من جامعة سيدي محمد بن عبدالله بفاس، بالإضافة إلى الإجازة المهنية من المدرسة العليا للأساتذة بمارتيل (2016) ضمن البرنامج الحكومي "10 آلاف إطار"، منذ تخرجه وحتى سنة 2022، ليعيش حالة البطالة المستمرة، فشلت كل جهوده في إيجاد عمل يناسب مؤهلاته. لم يثنه ذلك عن المثابرة، فواصل الدراسة والتحق بسلك الماستر حتى حصل على شهادته في 2025. ومع ذلك، يظل حلمه في العمل مستحيل المنال، ما يعكس صعوبة إدماج الشباب الحاملين للشهادات العليا في سوق الشغل، والضغط النفسي والاجتماعي الذي يرافق هذا الانتظار الطويل.

شكل قرار تسقيف سن الترشح لمباريات التعليم في 30 سنة، الذي اعتمدته وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة قبل سنوات صدمة مزدوجة، يقول عبد الغفور: "قرار مجحف وصعب وغير مسؤول. إنه غير قانوني ويقتل الحلم ويقفل الأبواب أمام فئة عمرية تجاوزت الثلاثين". بالنسبة له ولزملائه من حاملي شهادة الإجازة في الفلسفة، كان التعليم – سواء على مستوى الابتدائي أو الثانوي – الباب الوحيد للاندماج في سوق الشغل، وهو اليوم مغلق بالقرارات الإدارية والمذكرات الوزارية التي يصفها بـ"اللاعقلانية".

يشير عبد الغفور في حديثه لـ "ملفات تادلة" إلى أن هذه القرارات لا تؤثر فقط على مساره الشخصي، بل على المجتمع ككل: "يتم منع أبناء الشعب من ولوج الوظيفة العمومية، بينما تتحول سنوات الدراسة والجهد المبذول إلى انتظار بلا أفق، وعيش في وهم ومستقبل مجهول". تجربته اليومية، الممتدة بين الدراسة الطويلة والبطالة المستمرة، تعكس الضغط النفسي والاجتماعي الذي يعيشه كثير من الشباب الحاملين للشهادات العليا في المغرب، حيث يصبح الطموح مجرد حلم مؤجل، والأمل محاصرا بين الحواجز الإدارية والقيود القانونية.

بالنسبة لعبد الغفور، لم يعد الحلم مجرد طموح، فقد كان من الطبيعي بعد الحصول على الإجازة أن يلتحق بمهنة التعليم ويمارسها، لكن "الحلم تهشم"، كما يقول، ليصبح الاستمرار في الحلم في المغرب أمرا صعبا، خاصة في ظل قرارات بعض المسؤولين الذين يصفهم بالبرجوازيين، والذين لا يلتفتون إلى الفئات الاجتماعية الأخرى، ويحددون مصير عدد كبير من شباب البلاد بجرة قلم. كما يشدد عبد الغفور على أن مهنة التعليم ليست مجرد وظيفة، بل قناة لنقل القيم، والمعرفة، والأخلاق، وتربية الأجيال التي تمثل عماد المستقبل. ويؤكد أن الولوج لمهنة التدريس يجب أن يظل مفتوحا أمام الجميع، وأن القرار الذي أغلق هذا الباب



"كسر الأحلام والمستقبل، وجعل الأبواب تُسد في وجه الشباب".

تعيش فئة الشباب هذه حالة نفسية صعبة، "متاهات مستمرة، وغياب الوجهة، وفقدان شعور الانتماء للوطن"، يقول عبد الغفور. فهو يشعر بالغربة رغم أنه في بلده، حيث تلغى برامجه الحكومية وتحرم فئته من أي أفق مهني. ويضيف أن صعوبة شرح الحالة النفسية التي يعيشها الشباب الحاصلون على شهادات الإجازة في الفلسفة كبيرة، فهم يواجهون القلق والاضطراب، ويشعرون بعدم الانتماء إلى الأسرة أو المجتمع المحيط بهم، ويعيشون حالة انعزال نفسي مستمر، إلى جانب نظرة المجتمع التي غالبا ما تراهم "معطلين"، مما يزيد من الضغط النفسي والاكتئاب.

ويصف عبد الغفور قرار تحديد شرط السن بأنه غير قانوني وغير أخلاقي وسلطوي بامتياز، مبني على معايير رأسمالية، ومتجاهل للوضعية الاقتصادية والاجتماعية للشباب في البوادي، الذين يعيشون ظروفا صعبة ويحاولون دعم أسرهم. ويرى أن هذا القرار يعكس تلاعبا بمصير الشباب، ويغلق أبواب الفرص أمامهم، بينما يعطى لآخرين مزايا لا ترتبط بالكفاءة، بل بمعايير لا أساس لها سوى المحسوبية والامتيازات الاجتماعية. ويشير عبد الغفور إلى أن قرار منعهم من ولوج التعليم "حطم نفسيا"، وجعلهم يشعرون بالعجز، خصوصا في ظل مقارنة مستمرة بين الشباب الذين حصلوا على الوظائف وبين غيرهم ممن تغلق في وجوههم الأبواب. ويؤكد أن حقهم الطبيعي هو التقدم لمباريات التعليم حتى سن الخامسة والأربعين، وأن حلم التدريس رغم كونه قديما، لا يزال قائما، لكن الشباب باتوا يبحثون أيضا عن الاستقرار المادي، والولوج إلى أي مجال مهني آخر يتيح لهم كسب عيش كريم، بعيدا عن التقييد والظلم الإداري.

عبد الغفور، الذي أنهى دراسة الماستر واجتاز امتحان الشفوي لولوج تكوين الدكتوراه، لا يزال يسعى لتحقيق حلمه في التدريس الجامعي، مؤكدا أن الأمل ما زال قائما "طالما نحن أحياء ونسعى"، لكنه يحذر من أن أي منع جديد من المسؤولين سيكون ضربة قاسية أخرى. ويشير إلى أن تحقيق هذا الحلم يحتاج إلى دعم، لا سيما وأنه ينحدر من بيئة قروية محدودة ثقافيا ومعرفيا، حيث قلة التوجيه والمساندة تجعل الطالب يتحمل مسؤولية مساره الأكاديمي بنفسه، في سن صغيرة، دون وجود أطر إرشادية أو دعم كاف من الأسرة أو المجتمع.

ويعتبر عبد الغفور شرط السن الذي فرض على مباريات التعليم "مجحفا بحق الشباب العاطل"، مؤكدا أن الشغل يجب أن يكون من أولويات الدولة، التي تحترم الإنسان وتهتم بالشباب باعتبارهم عماد المستقبل. ويرى أن الاحتجاجات الأخيرة للشباب يجب أن تركز على قضية البطالة، فمع وجود أكثر من أربعة ملايين عاطل عن العمل، فإن مناقشة قطاعات التعليم والصحة قبل معالجة قضية الشغل "مهزلة".

ويشير إلى أن هذه القطاعات تعاني أساسا من خصاص مهول في الموارد البشرية والأطر، حيث يوجد، على سبيل المثال، مدير واحد مسؤول عن إدارة ثانويات عديدة في إقليم تاونات الذي ينحدر منه، ما يعكس هشاشة التسيير ونقص الإمكانيات.

ويضيف عبد الغفور أن تطبيق شرط السن وإقصاء حملة الشهادات من الولوج لمهنة التعليم يعمق مأساة الشباب، حتى عندما لا يكون التدريس هو الهدف الوحيد لهم. ويؤكد أن البطالة في المغرب مشكلة هيكلية تنخر الشباب، وأن تحقيق الاستقرار المادي والاجتماعي يجب أن يكون أولوية، لا سيما للفئة الحاملة للشواهد العليا الأدبية والتقنية. وعلى الرغم من محاولات التنسيقية التي أنشأها رفقة زملائه للتواصل مع الأحزاب السياسية، لم يتم تحقيق أي نتيجة، في حين ينص قانون الوظيفة العمومية على إمكانية اجتياز المباريات حتى سن 45 عاما.

ويختم عبد الغفور بالقول إنه يأمل من الوزير الحالي مراجعة هذا القرار، لما له من أثر كبير على عدد من الشباب العاطل عن العمل، الذين يطمحون إلى حياة مستقرة اقتصاديا واجتماعيا، مؤكدا أن مستقبل هؤلاء الشباب مرتبط ارتباطا وثيقا بفرص العمل وإمكانات الولوج للوظيفة العمومية.

يشعر عبد الغفور بالغربة داخل وطنه، ويصف الوضع بأنه يعكس إحباطا متراكما للشباب الحاصلين على الشهادات العليا، خصوصا في ظل غياب الدعم الفعلي من النقابات التعليمية، التي يرى أنها تعمل لمصالحها الخاصة ولم تقدم أي حلول حقيقية للشغيلة، فكيف للحاصلين على الشهادات العليا العاطلين أن يجدوا متنفسا؟

ويعتبر عبد الغفور أن مسألة تحديد السن لاجتياز مباريات التعليم "مجحفة ولا أساس لها"، إذ لا يمكن اعتبار من بلغ 30 أو حتى 40 عاما شيخا، فالشباب يقاس بالعقل والطموح وليس بالسن، ولا يجوز لأي مسؤول أن يفرض سلطته لتحديد مصير الآخرين أو إقصائهم من الفرص. ويؤكد على ضرورة تكافؤ الفرص، وأن يكون امتحان اجتياز المباريات شفافا ونزيها، يخضع لمعايير الكفاءة بعيدا عن المحسوبية، بحيث يحصل كل ناجح على حقه وينقذ نفسه ويرفع له القبعة.

ويصف عبد الغفور المعاناة النفسية التي يعيشها بالقول إن "اللغة لا تكفي للتعبير عما نختبره من قلق ومتاهات وعذاب"، إذ منذ حصوله على الإجازة عام 2015 وهو يعيش حالة بطالة متواصلة، ما يترك أثرا نفسيا عميقا، بين الإحباط والاكتئاب أحيانا، خاصة عند مواجهة مستقبل مجهول وملغوم. ويشير إلى أن هذا الوضع يدفع البعض للتفكير في الهجرة غير الشرعية بحثا عن فرصة، بينما يجد نفسه عاجزا عن بناء استقرار أسري، ويظل مثقلا بالمسؤولية تجاه أسرته، في ظل تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة.

تروي تجربة عبد الغفور الجامعية قصة كفاح متواصل منذ بداية التسجيل في جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس عام 2011. فقد قضى سنتين في الحي الجامعي قبل أن يصدر قرار هدمه، ما دفعه للبحث عن سكن مستأجر وسط ظروف معيشية صعبة ومكلفة، حيث اضطر هو وزملاؤه إلى استئجار شقة جماعية سبعة أشخاص معا لتخفيف أعباء الكراء. ويؤكد عبد الغفور أن هذه التجربة ليست استثنائية، بل تعكس واقعا يعيشه عدد كبير من شباب المغرب، خصوصا الطلبة القادمين من المناطق القروية، الذين يواجهون صعوبات مضاعفة في الحصول على سكن ملائم، وتأمين مستلزمات الحياة اليومية، مع الحرص على استكمال الدراسة وتحقيق الشهادة الجامعية. ويضيف أن المنحة الدراسية كانت عاملا مساعدا، لكنها لم تكن كافية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، ما جعل الحصول على الشهادة هدفا أصعب من مجرد اجتياز الامتحانات، بل معركة يومية مع الظروف القاسية المحيطة بالطلبة.

ويختتم عبد الغفور شهادته بالإشارة إلى أن هذه المرحلة من حياته، رغم الكفاح الكبير، كانت "مؤلمة قليلا"، لكنها شكلت درسا مهما في الصبر والمثابرة، وتجربة تنطبق على العديد من الشباب المغربي الذين يسعون للتعليم العالي في بيئات غير ميسرة، ويواجهون تحديات إضافية قبل الوصول إلى سوق الشغل.

تتقاطع تجربة عبد الغفور مع مسار أمال المنحدرة من مدينة الفقيه بن صالح في معاناة مشتركة تمزج بين الإرهاق الجسدي والضغط النفسي، لكنها تظل محفوفة بالعزيمة والإصرار على الاستمرار رغم كل الصعاب. فكلاهما يواجه عقبات تتجاوز حدود الدراسة إلى تحديات حياتية يومية. في صمت صباحات مدينة الفقيه بن صالح، تبدأ أمال يومها برحلة طويلة نحو بني ملال، حيث مقاعد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة السلطان مولاي سليمان، لتتابع دراستها في شعبة اللغة العربية، بعد انقطاع دام 15 سنة منذ السنة الأولى من البكالوريا. متزوجة وأم لثلاثة أبناء، تحمل على كتفيها مسؤوليات الأسرة، وتقاوم صعوبات التنقل بالحافلة أو الطاكسي، لكنها لم تفقد شغفها بالدراسة ولا حبها للتعليم الذي لطالما اعتبرته "مهنة شريفة وسامية تبنى بها الأجيال".

حلم أمال في ولوج مهنة التعليم لم يتوقف عند حدود الشهادة الجامعية. منذ حصولها على البكالوريا الحرة سنة 2020، سجلت في الجامعة بثقة وإصرار، مؤمنة بأن الاجتهاد سيجعلها من بين المحظوظين الذين سيحصلون على مكان وسط المدارس لتعليم الأطفال وإيصال المعرفة كما تعلمت. لكن فرحة التقدم نحو حلمها اصطدمت بقرار حكومي مفاجئ سقف عمره الحياة المهنية أمامها، قرار جمد أحلامها وأوقف مسيرتها الجامعية لحظة واحدة، تاركا أثرا عميقا من الصدمة والإحباط.

لم تنهزم أمال أمام هذا الواقع، وجدت لنفسها متنفسا في التعليم الأولي، حيث عملت منذ ست سنوات، مستثمرة كل شغفها ومهاراتها، محققة تقدما ملحوظا في التكوين المستمر، ملمة بجميع البيداغوجيات الحديثة، وبمستوى كفاءة يجعلها نموذجا للأطر التعليمية المتميزة. تقول بصوت واثق: "قد تكون الأحلام المؤجلة صعبة، لكن التعليم الأولي منحني فرصة لأشعل شغفي بالمهنة وأواصل العطاء."

واعتبرت أمال، ومعها حملة الشهادات العليا، قرار تسقيف السن لولوج مهنة التعليم عائقا مباشرا أمام حقهم المشروع في الولوج إلى مهنة التعليم، مشيرة أن مطالبهم واضحة ومحددة وهي إلغاء قيود السن ومنح جميع المؤهلين فرصة اجتياز المباريات على أساس الكفاءة والاستحقاق، بعيدا عن أي اعتبارات عمرية تعيق مسارهم المهني. تؤكد أمال: "نحن نطالب بحق طبيعي وفرصة عادلة لإثبات كفاءتنا وشغفنا بالتدريس." ويشير زملاؤها إلى أن القرار يحدد مصير حياتهم المهنية ومستقبلهم، ويجب مراجعته بشكل عاجل قبل أن تُهدر المزيد من الطاقات والآمال.

هذا الواقع الذي تعيشه أمال في مدينة الفقيه بن صالح، يجد صدى مماثلا لدى مئات من الشباب العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا في ربوع المغرب، مثل مصطفى الذي ينحدر من مركز أزيلال. فكلاهما يواجه صعوبة الوصول إلى مهنة التعليم بسبب قرارات تسقيف السن، رغم مؤهلاتهم العالية والتزامهم المستمر بالتكوين والتطوير المهني.

في أزقة مدينة أزيلال الصغيرة، حيث يختلط برد الجبال ببرودة الانتظار، يجلس "مصطفى" – أحد الشباب الحاصلين على شهادة الإجازة – على مقعد خشبي أمام مقهى شعبي يطل على الساحة المركزية. بين يديه ملف مهترئ يضم نسخا من سيرته الذاتية وشهاداته الجامعية، يقول بصوت متعب: "تعبنا من الانتظار... كل يوم نصحو على أمل جديد وننام على خيبة قديمة."

مصطفى، البالغ من العمر 36 عاما، أكمل مساره الدراسي بتخصص الجغرافيا عام 2018، قبل أن يواصل تعليمه في شعبة علم الاجتماع عام 2025، سعيا لفهم أعمق للتفاعلات المجتمعية والقضايا الاجتماعية في مجتمعه المحلي. ومع ذلك، تواجهه اليوم معضلة كبرى: تجاوز سن الثلاثين جعل من الصعب عليه الولوج إلى مهنة التعليم، ما زاد من معاناته أمام البطالة الطويلة رغم مؤهلاته الأكاديمية العالية. مصطفى، ابن أسرة متوسطة الحال، أنهى دراسته الجامعية في بني ملال وعاد إلى مسقط رأسه محملا بالطموحات. كان يحلم أن يجد عملا في التدريس أو في إحدى الإدارات، لكن السنوات مرت ثقيلة دون أن يطرق أحد بابه. "لم أتخيل يوما أن الشهادة التي تعبت من أجلها ستتحول إلى عبء، إلى شيء يذكرني كل صباح بأن جهدي ذهب سدى."

في مدينة مثل أزيلال، حيث تغيب المصانع وتندر فرص الشغل، يصبح الأمل في التوظيف أشبه بانتظار قطار لا يصل. يقول مصطفى بأسى: "نعيش معاناة مركبة، ليست فقط مادية، بل نفسية واجتماعية أيضا. العائلة تنتظر منك أن تساعد، والمجتمع ينظر إليك كفاشل، وأنت بين هذا وذاك تحاول فقط أن تظل متماسكا". وبعد سنوات طويلة من الدراسة والسهر والكد، كان الأمل كبيرا في أن تفتح الشهادة الجامعية بابا نحو مستقبل أفضل، لكن الواقع في أزيلال كان أقسى من التوقعات. يقول مصطفى بمرارة: "للأسف، بعد كل هذا الجهد، نجد أنفسنا نحمل شهادة لا تفتح أمامنا أي باب. كثيرون منا باتوا يشعرون أن الشهادة تحولت إلى وصمة، تذكرنا بفشل السياسات العمومية في إدماج الشباب بدل أن تكون وسيلة للترقي الاجتماعي."

تتمة ص 18

عمر طويل

(تتمة) "حين يسدل القرار الستار على حلم الشباب: شهادات عليا بلا عمل وغربة داخل الوطن"

في هذه المدينة الجبلية التي تضيق بفرص العمل، تحول الحلم إلى عبء ثقيل. فكل وثيقة جامعية مؤطرة بإطار جميل على جدار البيت، لم تعد تثير الفخر كما كانت يوم تسلمها صاحبها، بل أصبحت تثير الحزن والأسئلة الصامتة. وبين النظرات المحبطة للأهل وواقع البطالة الممتد، تختزل هذه الكلمات مأساة جيل كامل، آمن بأن التعليم هو الطريق نحو الكرامة، ليجد نفسه في نهاية المطاف واقفا على حافة الانتظار، يحمل شهادة لا تعني شيئا في سوق مغلق أمام الكفاءات الشابة. لا شيء يترك في النفس ندوبا عميقة مثل الانتظار الطويل دون أفق. في مدينة أزيلال، حيث يتحول الزمن إلى خصم قاس بالنسبة للشباب الحاملين لشهادات جامعية، يعيشون سنوات من البطالة التي لا تنتهي. يقول مصطفى بصوت مبحوح من التعب: "البطالة الطويلة تترك أثرا عميقا في النفوس... كثير من الشباب أصبحوا يعانون من الإحباط والاكتئاب وفقدان الثقة في المستقبل."

في كل بيت تقريبا، حكاية معلقة بين الرجاء واليأس. أسر تحاول أن تخفي قلقها بابتسامات متعبة، وآباء يتظاهرون بالثبات أمام أبنائهم، بينما يعتصرهم العجز في الداخل. وراء كل شهادة جامعية حكاية، ووراء كل خريج عاطل رواية من الألم والصبر. يقول مصطفى في حديثه ل"ملفات تادلة" بصوت تختلط فيه المرارة بالإصرار: "من بيننا من حصل على الإجازة منذ أكثر من عشر سنوات ولم يجد فرصة عمل واحدة." عشر سنوات من الانتظار، من طرق الأبواب الموصدة، لكن بدون جدوى، يسترسل المتحدث ويشير أن كثيرون من الشباب من حملة الشهادات المعطلين، حملوا حقائبهم وغادروا نحو المدن الكبرى، بحثا عن فرصة، بعضهم وجد نفسه في المهن الهامشية؛ بائع متجول، عامل موسمي، أو حارس بسيط... وهي وظائف لا علاقة لها بما درسوه، لكنها تضمن الحد الأدنى من البقاء.

وبخصوص تفاعل السلطات المحلية والجهوية مع مطالب المعطلين بأزيلال، يؤكد مصطفى أن "تفاعلها محدود جدا. في الغالب نقابل بالصمت أو الوعود المؤجلة. هناك تواصل شكلي دون نتائج ملموسة". كما يطالب بأن يتم التعامل مع ملف هذه الفئة بجدية أكثر، بعيدا عن المقاربة الأمنية أو الخطاب المؤقت. ويضيف مصطفى أن السلطات يبدو أنها تنظر إلى ملف المعطلين بأزيلال كحراك احتجاجي عابر، بينما في الواقع هو ملف اجتماعي بنيوي يرتبط بالتنمية والعدالة المجالية، يقول "نحن لا نطلب المستحيل، بل حقنا في الشغل والكرامة كما ينص عليه الدستور".

في كل وقفة احتجاجية، يرفع الشباب المعطلون في أزيلال شعارات تختصر حلمهم البسيط: "نريد مبادرات فعلية، لا وعودا مؤجلة." فبعد سنوات من البطالة والانتظار، لم يعد الصبر مجديا أمام واقع يغلق الأبواب في وجه الكفاءات المحلية. يقول مصطفى بنبرة يغلبها الإصرار: "نحن ننتظر برامج إدماج حقيقية تراعي خصوصيات الإقليم، لا نسخا جاهزة من سياسات وضعت في مكاتب الرباط." بالنسبة لمصطفى ورفاقه، الحل ليس في مناصب مؤقتة أو مشاريع موسمية، بل في خلق فرص عمل مستدامة تستثمر في قدراتهم وتستجيب لحاجيات المنطقة. فهم يؤمنون أن أزيلال، رغم هشاشتها الاقتصادية، قادرة على أن تكون نموذجا في التنمية المحلية إذا تم الاستثمار في طاقاتها البشرية ومواردها الطبيعية.

وفي سياق متصل، يرى شباب أزيلال المعطلين احتجاجات "جيل زيد" التي تجتاح شوارع المدن المغربية، ليس مجرد حركات عابرة أو نزوات مراهقة سياسية، بل تجسيدا لاحتقان اجتماعي بلغ مداه. يقول مصطفى بهدوء يحمل غضبا دفينا: "جيل اليوم لم يعد يقبل الانتظار. لم يعد يؤمن بوعود تكتب على الورق وتمحى بانتهاء الحملات الانتخابية." كما أن احتجاجات شباب "جيل زيد" ليست معزولة عن السياق الوطني، بل جزء من موجة أوسع تعبر عن واقع مشترك يعيشه جيل كامل في مختلف جهات المغرب. يضيف المتحدث: "مطالبنا في أزيلال هي نفسها مطالب الشباب في الرباط أو الدار البيضاء أو طنجة: الشغل، الكرامة، والعدالة الاجتماعية."

معاناة المهدي هشامي، الحاصل على مسار أكاديمي متميز، تتقاطع بشكل كبير مع تجارب شباب أزيلال المعطلين مثل مصطفى، الذين رغم كفاءتهم ومؤهلاتهم العالية، يجدون أنفسهم محاصرين بقرارات إدارية مفاجئة تحد من فرصهم في الولوج إلى مهنة التعليم. فكلا الطرفين يواجهان واقعا مؤلما، حيث تتحول سنوات الدراسة والاجتهاد إلى انتظار طويل بلا أفق، ويصبح الحلم بالاستقرار المهني مجرد وهم يزداد صعوبة مع مرور الوقت، ما يبرز مأساة الشباب الحاصلين على شهادات عليا في المغرب ويؤكد على الحاجة الملحة لمراجعة سياسات تسقيف السن وتفعيل تكافؤ الفرص.

المهدي، البالغ من العمر 33 سنة، حاصل على مسار أكاديمي متميز شمل كلية العلوم تخصص فيزياء وكيمياء، ثم المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بالمحمدية تخصص رياضيات ومعلوميات، قبل أن يلتحق بالمدرسة العليا للأساتذة تخصص فيزياء وكيمياء. إلا أن حلمه في ممارسة مهنة التدريس اصطدم بقرار حكومي مفاجئ، يقضي بتسقيف السن عند 30 سنة للولوج إلى مهنة التعليم، وهو القرار الذي صدر بعد شهر واحد فقط من تعيين الحكومة الجديدة.

يصف المهدي هذا القرار في حديثه ل "ملفات تادلة" بأنه "صاعقة" أحدثت شعورا عميقا بالاستنكار والغضب والظلم، مؤكدا أنه قرار إدارِي متسرع، لا يستند إلى أي أسس قانونية أو دستورية، ويضع حاجزا أمام الشباب الجامعي، محرما عليهم حقهم المشروع في ولوج مهنة التدريس على أساس الاستحقاق والكفاءة وتكافؤ الفرص، وهي قيم منصوص عليها في دستور المملكة والنظام الأساسي للوظيفة العمومية.

ويضيف المهدي: "كيف يعقل أن أقصى من ولوج مهنة التدريس، رغم أنني خريج المدرسة العليا للأساتذة دفعة 2024 وحاصل على مراتب مشرفة، فقط لأنني تجاوزت بداية الثلاثينيات؟"، مؤكدا أن القرار يمثل ظلما صارخا واعتداء على الحقوق، وتمييزا واضحا ضد فئة من شباب الوطن الذين يسعون إلى بناء مستقبلهم الأكاديمي والمهني.

يشير المهدي هشامي ورفاقه من الشباب الحاصلين على شهادات عليا إلى أن الحكومة الحالية، التي أقرت وأصرت على تطبيق قرار تسقيف السن عند 30 سنة للولوج إلى مهنة التدريس، تتحمل اليوم المسؤولية الكاملة عن توتير المناخ الاجتماعي وتهديد السلم الاجتماعي. فقد شهد قطاع التعليم إضرابات متكررة استمرت لأشهر، وتعطيلا لمسار طلبة الطب لأكثر من سنة، إلى جانب فضائح في تدبير الصفقات، تضارب المصالح، وإلغاء عيد الأضحى، إضافة إلى ملفات دعم المواشي والفراقشية، ما كشف عمق أزمة الحكامة والفساد.

ويؤكد هؤلاء الشباب أنهم مارسوا حقهم في الاحتجاج السلمي أمام البرلمان بأسلوب حضاري ومسؤول، مطالبين بمراجعة هذا القرار الظالم، دون أن يجدوا أي تجاوب، بل واجهوا محاولاتهم تقديم عرائض إلكترونية موجهة إلى رئيس الحكومة بعوائق متعمدة في بوابة العرائض، مما حرَمهم من ممارسة حقهم الدستوري في تقديم الملتمسات والعرائض التشريعية.

ويضيف المهدي أنهم أنجزوا مذكرة تفصيلية وكونوا لجنة لمتابعة الملف، إلا أن ما لمسوه من تضييق وتحايل ومماطلة يعمق قناعتهم بأن الحكومة الحالية فقدت البوصلة السياسية والأخلاقية. وفي ظل هذه المعاناة، لم يعد أمامهم سوى الرهان على تدخل الملك لإقالة الحكومة أو على وعي الشعب المغربي الذي سيقول كلمته عبر صناديق الاقتراع، ليطوي صفحة مرحلة اتسمت بالفساد والقرارات الارتجالية، ويعيد للوطن قيم العدالة والكرامة والمساواة التي يستحقها أبناؤه.

ويطالب الشباب العاطل عن العمل من حملة الشهادات العليا بإلغاء قرار تسقيف السن لولوج مباريات التعليم، ومنح كل الحاصلين على الشهادات الجامعية فرصة الترشح على أساس الكفاءة والاستحقاق، بعيدا عن أي اعتبارات عمرية أو محسوبيات. كما يشددون على ضرورة إقرار برامج إدماج حقيقية توفر فرص عمل مستدامة، تراعي خصوصيات المناطق القروية والحضرية، وتضمن للشباب العيش الكريم وتخفف من معاناتهم الاقتصادية والاجتماعية. ويرى هؤلاء الشباب أن حقهم في العمل لا يقتصر على المصلحة الفردية، بل يرتبط بالاستقرار الأسري والمجتمعي، ويشكل عاملاً أساسياً في تعزيز التنمية المحلية والوطنية.

(تتمة) الشباب بين عزوف مستمر ومبادرات فاعلة لإحياء الثقة بالسياسة

عبد الصمد أيت بوسالم، أستاذ شاب بالتعليم الابتدائي بجهة بني ملال، يرى أن أزمة المشاركة السياسية لدى الشباب ليست ناتجة عن اللامبالاة، بل عن فقدان الثقة في المشهد الحزبي برمته. يقول "انعدام الثقة في الأحزاب، وغياب الديمقراطية داخلها، وانتشار الفساد السياسي، هي الأسباب الجوهرية التي جعلت الشباب يبتعدون عن العمل السياسي". في نظره، تحولت السياسة في المغرب إلى مجال للمصالح الضيقة والصراعات الشخصية بدل أن تكون وسيلة لخدمة الصالح العام. وهو ما جعلها – كما يقول – مرادفة للفساد في نظر الكثيرين، "حين تصبح السياسة طريقا للمنفعة لا للمسؤولية، فمن الطبيعي أن يعزف عنها الشباب". ومع ذلك، يؤمن عبد الصمد أن صوت الشباب لا يزال قادرا على إحداث الفرق. يوضح قائلا: "السياسة ليست فاسدة في جوهرها، بل الفاسد هو من يمارسها. إذا شارك الشباب بوعي ومسؤولية، يمكنهم تصحيح المفاهيم الخاطئة وإعادة الاعتبار للعمل السياسي النزيه".

وعن البرامج الحزبية في الجهة، ينتقد عبد الصمد ما يسميه التمييز الإيجابي لفئة محدودة من الشباب أصحاب النفوذ، مشيرا إلى أن "الأحزاب تركز على دعم حاملي المشاريع القادرين على التمويل، وتهمش البقية، مما يزيد من الشعور بالإقصاء". ويربط المتحدث عزوف فئته عن المشاركة السياسية بالعوامل البنيوية والاقتصادية والاجتماعية، معتبرا أن الفساد والبطالة وضعف العدالة الاجتماعية كلها تغذي الإحباط وتقلل الإيمان بجدوى التغيير.

أما عن المعيقات المباشرة، فيشير المتحدث إلى الرقابة المفروضة على الفضاء الرقمي، والقمع الميداني، وغياب التنسيق المركزي بين المبادرات الشبابية، وهي عوامل يرى أنها تكبح أي محاولة لتنظيم حركة سياسية شبابية مستقلة وفاعلة. وختم ايت بوسالم حديثه برؤية إصلاحية واضحة: "الطريق نحو استعادة الثقة يبدأ بتجديد الخطاب السياسي، وإشراك الشباب في مراكز القرار، ودعم برامج التكوين والتأطير السياسي. فالتغيير لن يحدث ما لم نؤمن بالشباب كقوة اقتراح لا كرقم انتخابي" وفق تعبيره.

وتنطلق شهادة هشام أزرو، نائب الكاتب المحلي لفيدرالية اليسار الديمقراطي بأزيلال، لتكمل رؤية عبد الصمد، مؤكداً أن عزوف الشباب عن المشاركة السياسية ليس ظرفياً، بل نتاج تراكمات مرتبطة بغياب التواصل الفعّال مع الفاعلين الحزبيين، واستحواذ نخب تقليدية على المشهد السياسي، فضلاً عن ضعف الالتزام بتنفيذ البرامج والوعود الانتخابية.

هشام أزرو، نائب الكاتب المحلي لفيدرالية اليسار الديمقراطي بفرع أزيلال، يرى أن العزوف الشبابي عن السياسة ليس وليد اللحظة، بل نتيجة تراكمات متعددة مرتبطة بواقع الممارسة السياسية وفقدان الثقة في الفاعلين الحزبيين .ويؤكد هشام في حديثه للجريدة أن "من أهم العوامل التي تجعل الشباب يقاطعون العملية الانتخابية، أولا غياب فاعل سياسي قادر على إقناع الشباب بالتواصل الجاد والمسؤول، وثانيا إغراق الحقل الحزبي بالأعيان الذين لا يرون في العمل السياسي سوى وسيلة لتنمية ثرواتهم عبر المجالس المنتخبة وعلاقاتهم بالمسؤولين، وثالثا عدم التزام المنتخبين بتنفيذ برامجهم ووعودهم الانتخابية".

ويؤكد المتحدث أن المؤسسات السياسية في مجملها لم تعد تعكس تطلعات المواطنين، سواء الشباب منهم أو الفئات الأكبر سنا، موضحا أن عددا من المنتخبين ينشغلون بخدمة مصالح شخصية ضيقة بدل الانكباب على هموم الساكنة وقضاياها الحقيقية، وهو ما ينعكس – برأيه – سلباً على ثقة المواطنين في العمل السياسي ومردودية المجالس المنتخبة.

واعتبر أزرو أن البيئة السياسية في المغرب تحد من شعور المواطن بفاعلية صوته في التغيير، مفسرا ذلك بكون القرارات الاستراتيجية الكبرى تُتخذ خارج نطاق المؤسسات المنتخبة، بينما تبقى الصلاحيات المحدودة الممنوحة لهذه المؤسسات معطلة أو غير مستثمرة كما ينبغي، مما يعمق – في رأيه – إحساس المواطنين بالعجز وفقدان الثقة في جدوى المشاركة السياسية. ونبه نائب الكاتب المحلي لفيدرالية اليسار بفرع أزيلال، إلى أن الإشكال لا يكمن في غياب البرامج السياسية، بل في غياب الالتزام بتنفيذها بعد الوصول إلى مواقع المسؤولية، موضحا أن بعض الأحزاب تقدّم برامج تبدو معقولة وتعالج فعلا قضايا الشباب، غير أن الممارسة الواقعية داخل المجالس المنتخبة تكشف عن انفصال تام بين الخطاب والواقع. ويضيف أن تشابه البرامج الانتخابية بين مختلف الأحزاب يعكس قناعة ضمنية بعدم نية تطبيقها على أرض الواقع، مما يُسهم في تآكل ثقة الشباب بالعملية السياسية برمتها.

وأكد المتحدث أنه لا يتفق مع الطرح القائل بعزوف الشباب عن السياسة بشكل عام، موضحاً أن الشباب المغربي يمارس السياسة بطرق مختلفة وغير تقليدية، سواء من خلال مجموعات الالتراس الرياضية أو أغاني الراب أو الحركات الشبابية التي تعبّر عن مواقفها تجاه قضايا مجتمعية وسياسية. ويرى أن هذا الانخراط يبرهن على وعي سياسي متجذر لدى الجيل الجديد، حتى وإن كان خارج الإطار الحزبي الرسمي.

ويضيف أزرو أن العزوف الحقيقي يطال العمل الحزبي المنظم، مرجعا ذلك إلى غياب تمثيلية حقيقية للشباب داخل الأحزاب، وعدم ترجمة هذه الأخيرة لتطلعاتهم على أرض الواقع، فضلا عن استمرار احتكار الشيوخ لمراكز القرار داخل التنظيمات الحزبية، ما يجعل المشاركة الحزبية بالنسبة للكثير من الشباب غير مجدية وغير محفزة. وبحسب المتحدث، فإن من أهم العوامل التي عمّقت فجوة الشباب مع العمل السياسي المنظم هو تراجع أدوار المؤسسات التربوية والثقافية التي كانت تُسهم في تكوين وتأهيل الشباب لممارسة حقوقهم السياسية والمدنية. ويضيف أن غياب هذه الفضاءات جعل الأجيال الجديدة تفتقد مساحات للنقاش والتعبير والانخراط الجماعي، ما أثّر بشكل واضح على وعيها السياسي. كما يشير إلى أن تغير نمط تفكير الشباب الحالي، مقارنة بالأجيال السابقة، جعله أكثر نقدا واستقلالية وأقل ثقة في الوسائط التقليدية كالهيئات الحزبية والنقابية.

وشدد نائب الكاتب المحلي لفيدرالية اليسار بفرع أزيلال، على أن إصلاح النظام السياسي ضرورة ملحة لمواكبة تطلعات الشباب، مقترحا إعادة الاعتبار للمؤسسات الشبابية والحزبية والنقابية، ومنحها الحرية في تدبير شؤونها الداخلية بما يضمن تنشئة سياسية سليمة للشباب وتأهيله لممارسة حقوقه. كما يرى أن إصلاح النظام الانتخابي يشكل خطوة محورية، عبر وضع مؤسسة مستقلة تُشرف على تنظيم الانتخابات ومراقبة جميع مراحلها، وهو ما من شأنه أن يُحقق انتخابات حرة ونزيهة تمنح المواطن شعوراً حقيقياً بملكية القرار وقدرته على المشاركة الفعلية في تدبير شؤون وطنه ومجتمعه المحلي.

عمرطويل

الدكتور إسماعيل حمودي – أستاذ العلوم السياسية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس – في حوار مع ملفات تادلة:

القدرات التكتيكية لجيلZ أكبر من قدراته الاستراتيجية.. وحكومة تتكلم لغة المال و"البزنس" لن تفهم لغته


الدكتور إسماعيل حمودي

س- انفجرت منذ نهاية شتنبر الماضي احتجاجات دعت لها الحركة الشبابية "جيل Z"، وهي حركة، إن شئتم، خارج النسق السياسي التقليدي، هذا النوع من الحركات ليس جديدا على المغرب، فقد عرف التاريخ السياسي هذه الأشكال التنظيمية من الحركات السرية، بتنوع مشاربها الإيديولوجية، وصولا إلى حركة 20 فبراير، إلى أي مدى تساعدنا قراءة التاريخ السياسي للمغرب الحديث على فهم أسباب وخلفيات ظهور هذه الحركات؟ وما هي أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الحركة وسابقاتها؟

ج- لا شك أن الاحتجاجات ليست ممارسة جديدة في السياق المغربي. وكما أشرتم في السؤال، يمكن التمييز بين مراحل في تاريخ الاحتجاجات بالمغرب.

أولا، احتجاجات كانت أقرب ما تكون إلى تمرد سياسي ضد النظام السياسي، تفجرت في سياق الصراع حول السلطة بين الملكية وقوى المعارضة السياسية، ويمكن الإشارة هنا إلى أحداث 1965 و1981 و1984 و1990. في كل تلك المحطات، لم يكن التمرد من أجل مطالب اجتماعية مثلا، بل في سياق الصراع حول السلطة بين نظام الملك الحسن الثاني وقوى المعارضة السياسية.

ثانيا، احتجاجات اجتماعية ضد سياسات النظام وليس ضد النظام نفسه، ميّزت مرحلة ما بعد منتصف التسعينيات، وقادتها حركات اجتماعية مثل الحركات النسائية والحقوقية والأمازيغية والإسلامية، وكان الهدف منها الإصلاح السياسي والدستوري، ولعل المكتسبات السياسية والحقوقية في نهاية عهد الملك الحسن الثاني، ثم في بداية عهد الملك محمد السادس، هي ثمرة هذا التوافق الذي حصل وما أفضى إليه من إصلاحات مؤسساتية وقانونية. ويمكن القول إن احتجاجات حركة 20 فبراير تندرج ضمن هذا الأفق، أي المطالبة بالإصلاح الدستوري والسياسي.

ثالثا، احتجاجات جيل Z، التي تبدو مختلفة نسبيا عما سبق، فالمحتجون من جيل رقمي، غير مسيّس بالمعنى الحزبي، ومطالبه اجتماعية بالأساس، إذ يلح في شعاراته ومطالبه على فعالية ونجاعة السياسات العمومية للحكومة، ويدعو إلى تفعيل الدستور والقوانين الموجودة وليس إلى وضع دستور جديد. صحيح أن بعض شعارات (جيل Z) مقتبسة من حركة 20 فبراير مثل "ارحل أخنوش"، وشعار "حرية، عدالة، كرامة اجتماعية"، لكنها تتأسس على وعي حاد بالتفاوتات الاجتماعية والمجالية، وبمغرب يسير بسرعتين؛ مغرب قادر على إنجاز ملاعب رياضية بمعايير عالمية في ظرف 14 شهرا وذات إمكانات مرتفعة، في مقابل مغرب منسي بدون مستشفيات عمومية وبدون تعليم ذي جودة، وهي مفارقة لا شك أنها وراء احتجاجات جيل Z.

س- تعاملت الحكومة مع تحرك شباب "جيل Z" في البداية بمنطق التجاهل، أثناء إطلاق دعوات التظاهر، ثم بمقاربة القمع في الشارع، ثم بمقاربة التساهل ومحاولة الاحتواء. وبررت سلوكها إما بعدم معرفة من يقف وراء الدعوات، أو بعدم وجود مخاطب تحاوره؛ وبينما التزمت الصمت، طيلة 4 أيام، تقدم المشهد الفاعل الأمني سواء من خلال قرارات المنع، أو التدخلات العنيفة، أو من خلال بلاغات النيابة العامة، كيف تفسرون هذه الانتظارية التي طبعت أداء الحكومة إلى أن انفجرت الأوضاع أمنيا في عدة مناطق؟

ج- أظن أن السلطات العمومية لم تتجاهل الدعوات إلى الاحتجاج، لكن أرجح أنها فوجئت بحجم الاستجابة لها، إذ تظاهر الشباب في 11 مدينة مغربية، في يوم واحد وتوقيت واحد. وهذا شيء جديد بالنسبة للاحتجاجات في المغرب. ولعل عنصر المفاجأة قد دفع السلطات إلى البحث عن صيغ لاستعادة "التوازن مع الشارع"، لأن حجم الاحتجاج كان أكبر من الإمكانات البشرية للأجهزة الأمنية المكلفة قانونيا بتدبير الاحتجاجات السلمية، أي رجال السلطة وأجهزة الشرطة والدرك والقوات المساعدة.

أتصور أنه من أجل استعادة التوازن مع الشارع، لجأت السلطات المذكورة إلى صيغ اختلفت من مدينة إلى أخرى، حسب الإمكانات البشرية واللوجيستيكية المتوفرة لدى الأجهزة المعنية بفض الاحتجاج. ومن تم فقد لاحظنا سلوكات متباينة، ضمنها بعض التجاوزات خصوصا من قبل بعض عناصر الأجهزة غير المدربة على تدبير الاحتجاجات السلمية، مثل القوات المساعدة وأعوان السلطة. وعليه، من الصعب الحديث عن مقاربة قمعية شاملة، لأننا لاحظنا أيضا أن فض الاحتجاجات كان عبر الاحتكاك الجسدي المباشر فقط، وبدون استعمال الوسائل الخاصة بذلك، مثل العصي المطاطية للشرطة أو خراطيم المياه أو القنابل المسيلة للدموع وغيرها، فلم يثبت استعمال هاته الوسائل في أي مدينة شهدت احتجاجات الشباب. صحيح أن عدد التوقيفات في حق المحتجين كان مرتفعا، لكن لنلاحظ بالمقارنة أن عدد الاعتقالات كان منخفضا. ففي الرباط مثلا، تم توقيف 27 شخصا في اليوم الأول، أطلق سراح 24 منهم. وهذا يكشف في تقديري عن رغبة الشرطة القضائية في التعرف على هؤلاء الشباب، أي إعداد قاعدة بيانات حولهم، ثم إطلاق سراح كل من لم يثبت في حقهم أي فعل مخالف للقانون يبرر اعتقالهم.

وعموما، فقد غابت الحكومة فعلا عن الصورة في الأيام الأولى للاحتجاجات، وهو دليل ارتباك إزاء ما حصل، وهو الفراغ الذي ملأته قوات الأمن، أو ملئ من قبل بعض رموز المعارضة. وهذا يعود ربما إلى طبيعة هذه الحكومة، التي تتكون من وزراء أغلبهم رجال أعمال أو تكنوقراط، ممن تعوزهم الخبرة السياسية اللازمة في مثل هذه المحطات.

س- يشكل جيل Z القاعدة الأساسية للداعين للتظاهر وللمستجيبين له، وهو الجيل الذي كانت الدولة تبحث عن استراتيجية للوصول إليه، باعتباره خزانا انتخابيا متهما بعدم المبالاة والانسحاب من الحياة السياسية، بينما يظهر الآن أنه مهتم بشكل جاد، إن اتفقتم أنه جيل يحاول إعادة صياغة العلاقة بينه وبين الدولة، ما هي طبيعة هذه العلاقة؟ وإلى أي مدى نحن بصدد تغير فعلي في أنماط المشاركة السياسية في المغرب؟

ج- من سمات جيل Z في العالم كله، أنه جيل رقمي. ولد في سياق الثورة الرقمية، ما أتاح له الانفتاح على العالم. وفي حالة المغرب، فنحن إزاء جيل رقمي منفتح على العالم، لكنه مشدود إلى واقعه في النهاية من خلال الأسرة والمدرسة والشارع، ما يجعله جيلا تفتح وعيه مبكرا على احتجاجات حركة 20 فبراير وما سمي بـ "الربيع العربي"، وبالتالي على النقاش السياسي والحقوقي حول الحريات والكرامة والعدالة الاجتماعية. وهو نقاش ميّز حكم الملك محمد السادس.

جيل بهذا الكسب، لا شك أنه يعاين ويقارن واقعه المغربي بالعالم المتقدم من حوله، ولا شك أن ذلك قد ولّد لديه طموحات وانتظارات أكبر من واقعه. ويبدو لي أن تلك الانتظارات قد تعرضت لإحباطات متكررة في السنوات الأخيرة، جرّاء ارتفاع نسب البطالة والتضخم، وارتفاع الأسعار، وتردي الخدمات العمومية في التعليم والصحة. وهو وضع اقتصادي تكتوي به أسر هؤلاء الشباب، علما أن البطالة مثلا في صفوف خريجي التعليم العالي تناهز 20 في المائة، بل تناهز 24 في المائة في صفوف خريجي مدارس التكوين المهني.

لذلك، أظن أن اتساع المفارقة بين الانتظارات وضعف السياسيات العمومية للحكومة وراء الإحباط لدى الشباب، علما أن الإحباط لدى هذا الجيل قد تعمق أكثر في السنتين الأخيرتين بفعل المقارنة بين قدرة الدولة على إنجاز مشاريع كبرى من طراز عالمي في ظرف وجيز وبأموال ضخمة استعدادا لكأس العالم 2030، وبين ضعف الحكومة في تعبئة التمويل للنهوض بالخدمات العمومية، ما أدى إلى مزيد من التردي في قطاعات الصحة والتعليم أساسا.

في هذا السياق، يمكن القول إن الاحتجاجات الأخيرة تعكس وعيا سياسيا لدى جيل Z جرّاء الإحباط إزاء السياسات الحكومية، علما أن الاحتجاج هو شكل من أشكال الممارسة السياسية. لكن لا ندري كيف ستتطور هذه الممارسة مستقبلا. لأنه بالمقارنة مع شباب 20 فبراير مثلا، لاحظنا أنهم لم ينخرطوا بكثافة في الأحزاب القائمة، ولم يؤسسوا حزبا جديدا. ولذلك من السابق لأوانه، توقع كيف سيتصرف جيل Z في المستقبل.

س- في كتابها "جيل Z.. تحرير الرغبة في التعلم"، ترسم بريجيت برو، الباحثة في علم النفس التربوي ملامح هذا الجيل، بحلول "المصلحة الشخصية" محل "المصلحة العامة"، والتسيس عبر القيم بدل التسيس عبر الأطر التقليدية في ظل انهيار البنى السياسية التقليدية، ورفض الهيمنة "الأبوية" للسلطة، برأيكم إلى أي مدى يمكن دمج هذه القيم في أنساق سياسية تبني سياقا جماعيا مجتمعيا فعالا؟

ج- أظن أن الاعتماد على أطروحة بريجيت برو غير كافية لفهم احتجاجات جيل Z في السياق المغربي، خصوصا وأن الكتاب الذي أشرت إليه يعالج العلاقة بين هذا الجيل الرقمي ومؤسسات التعليم، وكيف أن الرقمنة والتحولات القيمية الناتجة عنها تدفع به إلى رفض الطرق التقليدية في التعليم لأنها لا تستجيب لحاجاته النفسية والمعرفية. إنه جيل متحرر، لكنه برغماتي نفعي أيضا. ففي كثير من البلدان، يبدي جيل Z قدرة لافتة على التكيف مع البنى السلطوية. لذلك ينبغي التعامل مع بعض الاستنتاجات بحذر، مع وضع المسافة المعرفية اللازمة.

وفي سياقنا المغربي، لا يتعلق الأمر، كما هو واضح من خلال الشعارات والمطالب المرفوعة بجيل يبحث عن المعنى في المدرسة والحياة العامة، بل بحراك سياسي واجتماعي رافض للسياسات العمومية، لكونها تعمق من التفاوتات المجالية والاجتماعية، ويحمل المسؤولية في ذلك للحكومة القائمة برئاسة عزيز أخنوش. فمن خلال المطالب المرفوعة تبدو طموحات هذا الجيل منخفضة السقف مقارنة مع تصوراتنا المسبقة عنه، بأنه جيل رقمي منفتح على العالم المتقدم. وإذا كانت الاحتجاجات شكل من أشكال الممارسة السياسية، فقد أظهر هذا الجيل أن قدراته التكتيكية أكبر من قدراته الاستراتيجية، بمعنى أن قدرته على الحشد والتعبئة الرقمية قوية، لكن قدرته على بناء التحالفات والصمود من أجل الحفاظ على الزخم الشعبي اللازم لأي تغيير سياسي تبدو أقل بكثير. وهي مفارقات تؤكد انفصال هذا الجيل نسبيا عن الأطر التقليدية بما هي أحزاب ونقابات ومجتمع مدني، ومن تم ضعف وعيه بتعقيدات الواقع مقارنة بسيولة الفضاء الافتراضي. ومن نتائج الانفصال عن الواقع، أن قدراته على تغيير موازين القوى في الواقع السياسي والمؤسساتي تظل محدودة، على الرغم من الزخم الواسع لاحتجاجاته. وبعبارة أخرى، إن كانت التطبيقات الرقمية ساعدت في حشد وتعبئة الجماهير الغفيرة، إلا أن غياب البنية التحتية المؤسسية والقيادة الموحدة، يحد من قدرة الفعل الاحتجاجي على الاستمرار، ويجعله عرضة للخطر بمجرد تراجع الزخم الأولي.

س- تتحدث الباحثة بريجيت برو، في نفس الكتاب، عن نفور هذا الجيل من الشكل الهرمي للسلطة وميله إلى الأشكال الأفقية للتنظيم، وهذا يظهر من خلال طرق اتخاذ هؤلاء الشباب للقرارات، عبر التصويت على منصة "ديسكورد"، رغم الإشكالات التي تطرحها هذه الطريقة، برأيكم، كيف يمكن للبنية السياسية المغربية أن تستوعب هذا الجيل؟

ج- أظن أن قواعد الفضاء الرقمي تختلف جوهريا عن قواعد الواقع المادي. إذا كان الفضاء الرقمي يجعل السلطة مشتتة وموزعة بشكل أفقي بين الشباب، كما أشرتم في السؤال، فإن السلطة في الواقع المادي موجودة ومنتشرة في كل مكان، كما يقول مشيل فوكو، لأنها ليست أداة فقط بل علاقات قوة موزعة في المجتمع. لكن هذا الطرح يحتاج إلى تدقيق. لنسأل: متى تكون السلطة أفقية في الفضاء الافتراضي؟ أظن حين يكون هذا الفضاء مجالا للمشاركة والتبادل الرمزي على أساس مبدأ الخيارات المفتوحة، وحيث لا تكون السلطة بالمعنى الضيق طرفا في النقاش، كما هو الحال بالنسبة للاحتجاجات. ينبغي الحذر والتنسيب دائما، لأن الحديث عن تنظيم أفقي قد يكون وهما فقط، وربما لا وجود لتنظيم أفقي، لأن التنظيم يقتضي سلطة ولو رمزية، وهذه الأخيرة لا وجود لها خارج المنطق العمودي لحد الآن.

دعني أستحضر أطروحة الباحثة الأمريكية من أصل تركي، زينت توفيقجي، حول "تويتر والغاز المسيل للدموع"، خصوصا حين أشارت إلى الدور غير المرئي كذلك للأنظمة ولشركات التكنولوجيا في وادي السيليكون وقدراتها على التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي، وتضخيم الخطابات المتطرفة، ومن تم تشكيل الخطاب العام، بل تنبهنا توفيقجي إلى مسألة غاية في الأهمية حين تطرح السؤال البديهي التالي: من يتحكم في المجال العام الرقمي؟ لأنه في كثير من الحالات تحولت الاحتجاجات مثل تلك التي يقودها جيل Zإلى هبّة فاشلة. ففي احتجاجات "الربيع العربي"، لاحظنا كيف تبدأ التعبئة الرقمية حرة وذات زخم كبير، لكن ما إن يشتبك المحتجون بالسلطة، حتى تبدأ الأمور في الانفلات من بين أيديهم. وفي تطبيق "ديسكورد" بالنسبة لجيل Zالمغربي، لاحظنا في الأيام الأخيرة أشكالا مختلفة من السلطة العمودية، بعدما شعر "مسيّرو صفحة GenZ212أن الأمور تكاد تنفلت من بين أيديهم في غرف الدردشات الصوتية. وفي الأخير أعلنوا صراحة عن وقف احتجاجاتهم بحجة "أن المرحلة تتطلب تنظيما أدق وتنسيقا أقوى في المرحلة المقبلة"، ومعلوم أن التنظيم يقتضي توزيعا للسلطة بشكل عمودي. وعليه، أتوقع أن الفضاء الافتراضي لم يعد خارج سيطرة منطق السلطة التقليدي أيضا، بعدما تحول إلى مصدر تهديد لميزان القوى والمصالح في الواقع المادي، وهذا مما ينبغي أن تدركه الأجيال الصاعدة، خصوصا في ظل استمرارية وفاعلية البنيات التقليدية للنظام الديمقراطي، وغياب أي بديل مقنع لها حتى الآن

س- انطلقت احتجاجات "حركة جيل Z" تحت شعارات إصلاح التعليم والصحة، ومحاربة الفساد، لكنها بدأت تتجه نحو مطالب سياسية ضمنها ما يتوافق مع دستور 2011 ومنها ما يستدعي منطقا عتيقا ومتجاوزا، هذه المنهجية تعاكس ما اعتدنا عليه في حركات سابقة تضع مطالبها وتلخصها في شعارات، كيف تقرأون هذه المنهجية؟ وكيف تحللون تطور المطالب والسقف الذي يمكن أن تطاله؟

ج- أظن أن حركة جيل Z اتسمت بالعفوية، وربما تفاجأت بحجم الاستجابة لدعواتها بالاحتجاج ابتداء من 27 شتنبر الماضي. والدليل على ذلك، ارتباكها وعدم الانتظام في أدائها. ففي البداية رفعت مطالب اجتماعية تتعلق بالصحة والتعليم ومحاربة الفساد، لكن لاحقا فوجئ الرأي العام بمطالب غير ذات معنى، مثل حل الأحزاب والحكومة والبرلمان، وعقد جلسة لمحاسبة المفسدين يترأسها الملك؟! لاحقا، ظهرت وثائق أفضل، تعبر عن تفاعل إيجابي لهؤلاء الشباب إزاء الانتقادات التي توجه إليهم. لكن حتى الآن، تدور كل المطالب حول تحسين نجاعة السياسات العمومية، ومن تم باستقالة الحكومة بدعوى أنها فاشلة ويجب أن ترحل. أرى أن قوة وحجم الاحتجاجات لا تتناسب مع المطالب المرفوعة. علما أنها مطالب تعكس طموحات أقل لشباب جيل Z مقارنة مع طموحات شباب حركة 20 فبراير مثلا.

تتمة ص 20

أجرى الحوار: خالد أبورقية

الإعلام العمومي واحتجاجات جيل"Z" : تحول حقيقي أم تمثيل سياسي؟



أحمد بوز

فجأة وجدنا الإعلام العمومي، ومعه جزء من الإعلام الخاص، يستفيق على وقع احتجاجات جيل "Z"، فيتحول بين عشية وضحاها إلى منصة مفتوحة للنقاش العام، ويكثف برامجه وحواراته وتحقيقاته، بل ويحرج بعض ضيوفه الرسميين بأسئلة غير مألوفة.

للوهلة الأولى قد يبدو الأمر وكأننا أمام انفتاح إعلامي جديد، لكن التدقيق في المشهد يكشف أننا إزاء لحظة ظرفية أقرب إلى التمثيل السياسي منها إلى تحول حقيقي في وظيفة الإعلام. والسؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح: ما الذي كان يمنع هذا الإعلام من أن يكون صوتا لهذه القضايا قبل أن يشتعل الشارع؟ ولماذا لا يتحرك إلا تحت ضغط الاحتجاج؟

يصعب قراءة هذا الانخراط المفاجئ بمعزل عن منطق التوجيه من الأعلى، الذي ظل يحكم علاقة الإعلام العمومي بالدولة. فالإعلام الذي صمت طويلا أمام الأزمات البنيوية التي يعرفها المغرب . من التعليم والصحة إلى التشغيل والعدالة الاجتماعية . لا يمكن أن يصبح بين عشية وضحاها إعلاما نقديا "مستقلا" ما لم ترفع القيود عنه. لذلك، يبدو المشهد أقرب إلى حملة ظرفية هدفها امتصاص الغضب الشعبي واحتواؤه، أكثر مما هو خطوة باتجاه بناء نقاش عمومي دائم حول جذور الأزمة الاجتماعية والسياسية.



لا أحد ينكر أن المغرب يتوفر على صحافيين أكفاء يمتلكون القدرة على إدارة نقاشات جادة. وهذا يظهر بوضوح عندما تتاح لبعضهم الفرصة للالتحاق بقنوات أجنبية توفر لهم مناخ حرية أكبر، لكن المعضلة تكمن في السقف التحريري المفروض عليهم، والذي يدفع كثيرين إلى ممارسة نوع من الرقابة الذاتية، والاكتفاء بما هو مسموح، بدل ممارسة حقهم وواجبهم في طرح الأسئلة المزعجة. فالصحافي في نهاية المطاف ليس مجرد موظف لدى المؤسسات، بل هو فاعل مجتمعي ومسؤول أمام الرأي العام. ولكي يستعيد الإعلام هذا الدور، يحتاج الصحافيون إلى قدر من الجرأة المهنية للتحرر من هذه القيود، والتمسك بمبدأ أن وظيفتهم الأولى هي خدمة المجتمع لا السلطة.

ومع ذلك، يبقى لافتا أن الإعلام العمومي بدأ يفسح المجال أمام أصوات شابة تعبر بجرأة عن هموم جيلها. وهذا يعيد إلى الأذهان لحظة 20 فبراير، حين ظهرت لأول مرة على شاشات الإعلام العمومي وجوه من المعارضة، بينها حتى من يحسبون على تيارات راديكالية، دون أن يسقط السقف أو تتهاوى المؤسسات. هذا يطرح سؤالا عميقا: هل نحن بحاجة دائما إلى احتجاجات في الشارع حتى يتذكر الإعلام العمومي أن دوره ليس الترويج للشعارات الرسمية وتلميع الصورة، بل طرح الأسئلة الجوهرية ومساءلة السلطة عن مسؤولياتها؟

إن الاقتصار على التحرك في لحظات الأزمات يجعل الإعلام أقرب إلى أداة لتدبير الأزمات منه إلى سلطة رابعة حقيقية. ففي مثل هذه اللحظات، يبدو الإعلام وكأنه يلعب دور المعارضة، يخاطب الدولة بحدة غير معهودة، لكن هذه الحدة تظل ظرفية، مرتبطة بزخم الاحتجاج، وسرعان ما تنطفئ بانطفاء الشارع. هذا السلوك يعمق أزمة الثقة بين المواطن والإعلام، لأنه يرسخ صورة وسائط مرتبطة بميزان القوة في الساحة أكثر مما هي مرتبطة بدورها كمؤسسات للتنوير والمساءلة.

لذلك، فإن المطلوب اليوم ليس أن يتقمص الإعلام العمومي أدوار المعارضة بشكل ظرفي أو موسمي، بل أن يباشر مراجعة عميقة لوظيفته الأساسية، فيتحول إلى فضاء دائم للنقاش العمومي يعكس التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويمنح المواطنين صوتا دائما وليس ظرفيا. كما ينبغي أن يوسع دائرة ضيوفه ومحاوريه على أساس كفاءتهم وصلتهم الفعلية بالموضوع قيد النقاش، ومعرفتهم الدقيقة به، بعيدا عن منطق الولاءات والصداقات الضيقة الذي يحول بعض البرامج الحوارية إلى فضاءات مغلقة ومكرورة، لأن بناء الثقة مع الجمهور يمر عبر الانفتاح على تنوع الرأي وجرأة السؤال، لا عبر الاكتفاء بالموالين والأصدقاء.

لذلك، فإن المطلوب اليوم ليس أن يتقمص الإعلام العمومي أدوار المعارضة بشكل موسمي، بل أن يقوم بمراجعة عميقة لوظيفته، بحيث يتحول إلى فضاء دائم للنقاش العمومي، يعكس التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويمنح المواطنين صوتا دائما، لا ظرفيا. فالإعلام القوي والمستقل ليس ترفا، بل هو شرط من شروط بناء عقد اجتماعي جديد يقوم على الشفافية والمساءلة والثقة.

جيل ز : تمرين على المتاح



د. عبد الهادي الحلحولي

هي تمرين على المتاح -سياسيا ومجتمعيا- في ممارسة حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي يؤكد أن الوعي بالمسؤولية المجتمعية حصنا تتوارثه الأجيال في مغرب يلح بناته وأبنائه على حماية حقهم في مواطنة كاملة قادرة على معاودة الأمل في غد أفضل حيث الأمة تعادل الأنا الجمعي وحيث الفرد مورد من موارد الحياة.

نحن أمام إعادة إنتاج حركية مجتمعية تتوق لعيش كريم يتوافق وأطروحة المصير المشترك التي أمنت الوحدة من مخاطر دورة الأزمات السياسية والاقتصادية التي عاشها المغرب منذ على الأقل منتصف القرن 16.

غير أن الفارق اليوم، أن جيل Z يرتب معركته النضالية في بوثقة معرفية (cognitive) وبمسافة زمنية ونفسية لا تتعدى في شعاراتها أقرانه من المتمرسين على "المثاقفة الرقمية"، سواء على المستوى الوطني (حركة 20 فبراير 2011) أم العالمي (موجة الديناميات الشبابية الاحتجاجية التي بدأت في سيرلانكا في 2022، وامتدت بعدها في بعض دول جنوب شرق آسيا وتمتد حاليا في مدغشقر ودول أخرى بأوروبا وأمريكا اللاتينية) وهو يملك في ذلك مساحات رقمية تسعفه في تصريف جرأة مترفعة على طقوس التكليف في مساءلة ممارسة السلطة وعلة السمو الاعتباري للمدبر العمومي (بما فيها الانتداب الانتخابي/ شرعية الديمقراطية التمثيلية).

وهو ينظر إلى المطلبية الاحتجاجية بمنظور غير فئوي بمعناه المحصور في الحاجة المعللة لتشكل المجموعة المحتجة، إذ الحاجة إلى بروزه في المشهد العمومي متعددة الأبعاد تتوق إلى الحرية والكرامة والتغيير وتحقيق عدالة اجتماعية ذات قيمة في مختلف مسارات إنتاج التنمية، وتمتحن قدرة المؤسسات على تأمين فعلي للحقوق الأساسية.

وهنا يبدو التمرين مستعصيا على الكفايات التأطيرية والتواصلية للمؤسسات العمومية التي تعيش أزمة حيلة على حل لغز التناقضات التي يعيشه مغرب يشهد دينامية اقتصادية مضطردة غير متكافئة من حيث التوزيع المجالي للعائدات، وهو ما يؤدي إلى أزمة أمن اجتماعي يزيد من مخاطره ضعف الولوجية للخدمات الاجتماعية الأساسية وعدم قدرة المرفق العام على تأمينها بشكل يتناسب وما يطرحه الخطاب الإصلاحي من أهداف وشعارات.

بالمحصلة، أعتقد أن المطلبية الشبابية الراهنة ومعاندتها لما درجت عليها "البرتوكولات" المؤسساتية في تدبير الأزمات الاجتماعية يستلزم تحيين مصفوفة قراءة السلوك الشبابي تنقل غاية التفاوض حول حلول الأزمة من احتواء المطالب إلى استيعابها بوصفها شحنة من المشاعر المتمردة على السلطوية المفتقرة لأسباب الاعتبار السياسي والمجتمعي.

نحن أمام وعي جيلي جديد سمته المميزة معاندة المسارات المعيارية للتنخيب حيث التصنيف المقولي لإطارات الانتماء التنظيمي (أحزاب، نقابات، جمعيات، هيئات منظمة بقانون...) شرط للاعتراف بالحق في التفاوض على منزلة في قيادة التغيير.

في جملة، الفرق بين ما نشهده اليوم من دينامية احتجاجية شبابية (جيل Z وبين ما سبقها من ديناميات (حركة 20 فبراير أساسا) أنها تقاوم بشكل عفوي تكتيكات الاحتواء السياسي والتنصيف الفئوي الذي يجعلها سوسيولوجيا مجرد كلمة منزوعة الأفق النخبوي في مجتمع يحرص على استدعاء تراتبية الحظوة المبنية إما على التقدير العمري، وإما على التقدير الواجب لحرمة "السلطة الاعتبارية للولاية العمومية".

(تتمة) **الدكتور إسماعيل حمودي ☐ أستاذ العلوم السياسية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس - في حوار مع ملفات تادلة:**

القدرات التكتيكية لجيل Z أكبر من قدراته الاستراتيجية.. وحكومة تتكلم لغة المال و"البزنس" لن تفهم لغته

س- ظهرت حركة "جيل Z" في سياق يتميز بتجريف الحقل السياسي المدني، حزبيا وجمعويا، وتردي مستوى النقاش السياسي، بينما دعت الحكومة هؤلاء الشباب إلى الحوار عبر المؤسسات، ما رأيكم في الدعوة التي وجهتها الحكومة، وإلى أي مدى تستحضر خصوصيات هذا الجيل؟

ج- لا شك أن هذه الاحتجاجات تجاوزت الحكومة وأربكتها، لأنها لم تكن تتوقعها، وهي التي صرّح رئيسها قبل شهر منها أن "كل المغاربة فرحانين". في اعتقادي، لدينا حكومة تلاحقها لعنة انتخابات مشكوك في نزاهتها، وتجعل مشروعيتها السياسية ناقصة. أو كما وصفها عالم السياسة المغربي، عبد الله ساعف، "حكومة التبزنيس"، عززت علاقاتها وتحالفاتها مع رجال المال والأعمال، ولوبيات القطاع الخاص، وذوي المال المحلي من الأعيان، وفي الوقت نفسه حاولت شراء صمت الطبقة الوسطى بالزيادة في أجور الموظفين، لكنها أهملت البقية، من طبقات شعبية مسحوقة، وأجيال صاعدة. وعليه، من الصعب جدا على حكومة تتكلم لغة المال و"البزنس" أن تفهم لغة الأجيال الرقمية الصاعدة. هذا الذي يبدو حتى الآن.

س- ارتباطا بالسؤال السابق، إلى أي مدى يمكن لظهور هذه الحركة أن يرفع من مستوى النقاش السياسي، وما هي درجة التأقلم المطلوبة من المؤسسات الحزبية كي تقدم عرضا جاذبا ومقنعا؟

ج- بالفعل، لعل أقوى ما تحقق من وراء احتجاجات جيل Z هو تكسير حالة الجمود في النقاش السياسي. كانت الدولة تشعر بأنها قوية وممسكة بكل خيوط اللعبة، منذ نجاحها في تدبير أزمة كورونا ثم فرض إرادتها كاملة في انتخابات 2021، وأيضا خلال زلزال الحوز. في كل تلك المحطات والأزمات، ظهرت الحاجة أكثر إلى الدولة، وهو ما ملأته بنجاح نسبي. عبد الحي المودن يحلل المرحلة الراهنة منذ أزمة كورونا من خلال مفهوم "الدولة الفعالة"، أي القادرة على الفعل والإنجاز بفعالية. بينما وصف عبد الله ساعف تلك المرحلة بالقول إنها اتسمت بارتفاع حجم الطلب على الدولة، ووظف مصطلح "الدولة القوية". وعليه، أظن أن ارتفاع الطلب على الدولة، دفعها إلى ملء كل الفراغات والمساحات، من خلال مشاريع هيكلية كبرى، وقد أضعف ذلك بقية الفاعلين والوسطاء بينها وبين المجتمع. ويبدو لي أن الدولة فوجئت بدورها بالاحتجاجات الأخيرة، لأنها كشفت لها عن هوة سحيقة بينها وبين المجتمع. دولة تفكر في مشاريع عالمية وتقدم نفسها قوة إقليمية، بينما شعبها يعاني جرّاء النقص في الصحة والتعليم والشغل. ولاستدراك الفجوة القائمة، لا بد من إعادة الاعتبار للأحزاب والنقابات والمجتمع المدني، بأن ترفع يدها عن النقاش العمومي في الإعلام، وعن بقية الفاعلين.

أجرى الحوار: خالد أبورقية

أكديطال



شركة أكديطال وتوسعها على حساب الصحة العمومية وأموال الشعب

في السنوات الأخيرة، برزت مجموعة "أكديطال" كأكبر فاعل في القطاع الصحي الخاص بالمغرب، مستفيدة من استثمارات ضخمة، دعم مؤسسات عمومية، وتغطية إعلامية احتفالية. لكن هذا التوسع السريع يطرح تساؤلات جوهرية حول الحق في العلاج، مستقبل المستشفيات العمومية، وأخلاقيات تدبير الصحة في بلد يعاني من خصاص مهول في الموارد الطبية والبشرية.

- أولًا: النشأة والتوسع التجاري

تأسست أكديطال سنة 2011 على يد الدكتور رشدي طالب، طبيب مختص في التخدير والإنعاش. الاسم مشتق من دمج اسمي عائلتي المؤسسين: "أكْديم" و"طالب". بدأت بمصحة واحدة في الدار البيضاء، ثم اعتمدت استراتيجية توسع ذكية بين 2018 و2019، حيث افتتحت أربع مؤسسات جديدة، لتصل بحلول 2025 إلى 36 منشأة صحية في 21 مدينة، وتخطط لبلوغ 54 منشأة في 30 مدينة بحلول 2026.

الشركة تقدم خدمات متعددة تشمل الجراحة، الأورام، القلب، التوليد، والتصوير الطبي، واستفادت من إدراجها في بورصة الدار البيضاء سنة 2022 تحت رمز التداول AKT، مما مكنها من جذب استثمارات تفوق 4.5 مليار درهم.

- ثانيًا: من يملك أكديطال؟ قراءة في المساهمين

وفقًا للتقارير المالية لسنة 2024، يتوزع المساهمون الرئيسيون كما يلي:

الاسم / الكيان النسبة التقريبية الملاحظات

د. رشدي طالب ~30% المؤسس والرئيس المدير العام

~20% CDG Invest Growthفرع استثماري لصندوق الإيداع والتدبير (أموال عمومية)

صناديق استثمار خاصة غير معلن بدقة مغربية ودولية دخلت بعد الإدراج

مستثمرون خواص متنوع عبر البورصة بعد الطرح العام الأولي

المساهمون الرئيسيون في أكديطال

وفقًا للبيانات المالية المنشورة بعد إدراج الشركة في بورصة الدار البيضاء، فإن المساهمين الأساسيين هم:

الاسم / الكيان	النسبة التقريبية	الملاحظات
د. رشدي طالب	~30%	المؤسس والرئيس المدير العام
CDG Invest Growth	~20%	فرع استثماري لصندوق الإيداع والتدبير
Private Equity Funds	غير معلن بدقة	تشمل صناديق مغربية ودولية دخلت بعد الإدراج
مستثمرون خواص	متنوع	عبر البورصة بعد الطرح العام الأولي
مؤسسات مالية مغربية	غير محددة	بنوك وشركات تأمين تمتلك حصصا صغيرة

مؤسسات مالية مغربية غير محددة بنوك وشركات تأمين تمتلك حصصًا صغيرة

كما تمتلك المجموعة شركات تابعة مثل Akdital Immo(العقار)، Akdital Services(الدعم اللوجستي)، Akdital Holding(الإدارة الاستراتيجية)، و Akdital International(التوسع الخارجي).

- ثالثًا: رقم المعاملات والنمو المالي

بلغ رقم معاملات أكديطال سنة 2024 حوالي 2.9 مليار درهم، منها:

936 مليون درهم في الربع الأخير (بزيادة 61% عن 2023.)

298 مليون درهم من المنشآت الجديدة.

619 مليون درهم من منشآت 2022–2023.

127 مليون درهم من العيادات التاريخية (الدار البيضاء والجديدة).

هذا النمو المالي السريع يعكس نجاحًا تجاريًا، لكنه يثير تساؤلات حول مصادر التمويل، خاصة مساهمة صندوق الإيداع والتدبير (CDG)الذي يُفترض أن يخدم مصالح المواطنين لا الشركات الربحية.

- رابعًا: كيف غطت الصحافة توسع أكديطال؟

الخطاب الترويجي

العديد من المنابر الإعلامية، خاصة الإلكترونية، قدمت توسع أكديطال كـ"نجاح اقتصادي"، مع التركيز على:

عدد المصحات الجديدة.

إدراج الشركة في البورصة.

مساهمتها في "تحسين العرض الصحي".

استخدمت لغة تسويقية مثل "ريادة وطنية"، "أكبر مجموعة صحية خاصة"، "استثمارات ضخمة"، متجاهلة الأسئلة الأخلاقية حول خوصصة الصحة. كما استفادت أكديطال من حملات دعائية رغم أن القانون المغربي (131.13) يمنع الدعاية الطبية المباشرة.

الخطاب النقدي

بالمقابل، ظهرت مقالات نقدية محدودة، مثل تلك المنشورة في الصحيفة، التي وصفت أكديطال بـ"غول تجارة المرض"، وطرحت تساؤلات حول:

استغلال الثغرات القانونية.

تفويت الأصول العمومية تحت مسمى "التمويلات المبتكرة".

تراجع القطاع العام مقابل صعود القطاع المؤدى عنه.

غياب المنافسة الحقيقية في السوق الصحي.

هذا التباين يعكس أزمة في وظيفة الإعلام بين الترويج والمساءلة.

- خامسًا: الحق في العلاج بين النص الدستوري والواقع

ينص الفصل 31 من الدستور المغربي على أن الدولة تعمل على "تيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من العلاج والعناية الصحية". لكن الواقع يكشف عن انتهاك بنيوي لهذا الحق، بسبب:

- ضعف الميزانية المخصصة للصحة (أقل من 5%).
- تفاوت جهوي صارخ في توزيع الخدمات.
- غياب آليات فعالة للمساءلة والمراقبة.

- - سادسًا: أزمة المستشفيات العمومية

- المجال مظاهر الأزمة

التجهيزات نقص حاد في السكانير، الحاضنات، أجهزة التخدير، غياب الصيانة الدورية

الأطر الطبية أقل من 4 أطباء لكل 10 آلاف نسمة، مقابل توصية منظمة الصحة العالمية بـ23

الأجور أجور غير محفزة، تدفع الأطباء للهجرة أو العمل في القطاع الخاص

التمريض خصاص مهول في المرضين، خاصة في المناطق النائية



التموين فساد في توزيع الأدوية، إجبار المرضى على اقتناء مستلزمات من صيدليات معينة

الفواتير غياب الشفافية، تضخيم التكاليف، تحويل المرضى نحو القطاع الخاص

تقرير المركز المغربي لحقوق الإنسان (2025) وصف المستشفيات العمومية بأنها "فضاءات للمعاناة بدل العلاج".

- سابعًا: البعد الأخلاقي والرقابي

الخلل الأخلاقي

تحويل الصحة إلى سلعة بدل كونها حقًا إنسانيًا.

استغلال الفقر والجهل لفرض خدمات مدفوعة.

غياب الحماية القانونية للمرضى في حالات الاستعجال.

- غياب الرقابة

لا توجد هيئة مستقلة لمراقبة الفواتير أو جودة الخدمات.

الجماعات المحلية تفتقر إلى الكفاءة والشفافية.

بعض المصحات الخاصة تستفيد من تحويلات غير قانونية لمعدات ومرضى من القطاع العام.

- الخاتمة

إن توسع أكديطال، رغم نجاحه التجاري، يكشف عن خلل عميق في السياسات الصحية المغربية، حيث تُستثمر أموال عمومية في مشاريع ربحية، بينما تعاني المستشفيات العمومية من الإهمال والخصاص. المطلوب اليوم ليس فقط مساءلة هذا النموذج، بل فتح نقاش وطني حول أخلاقيات الصحة، دور الإعلام، وآليات الرقابة، من أجل ضمان الحق في العلاج كمبدأ دستوري لا كشعار تجاري.

إدريس الجراري / 04 10 2025

الصحة في المغرب: نحو شراكة ناجعة بين القطاعين العمومي والخاص في مستوى تحديات المرحلة



بقلم الدكتور رشدي طالب، الرئيس المدير العام لمجموعة أكديطال (AKDITALI)

تجسد الكلمة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في افتتاح الدورة التشريعية للبرلمان المغربي، والتي أكد فيها جلالته على أن المملكة المغربية تشق طريقًا آمنًا نحو عدالة اجتماعية ومجالية أوسع، جوهر الرهان الصحي اليوم؛ إذ أن المنظومة الصحية مطالبة اليوم بالتوفيق بين الإنصاف وسرعة الإنجاز والنجاعة المؤسسية، وأن تعيد بناء الثقة بين أطرافها على أساس المصلحة العامة.

على هذه الخلفية، يمر قطاع الصحة في المغرب بمرحلة اضطراب ممتدة؛ منظومة مجهدة لا تحكمها محدودية الموارد وحدها، بل يثقلها أيضا تراجع منسوب الثقة بين مكوناتها. فالقطاع العمومي، الضامن للخدمة الشاملة، يرزح تحت ضغط ديمغرافي متسارع وتوقعات متنامية للجودة؛ فيما رسّخ القطاع الخاص مكانته حلقةً أساسية في العرض الوطني، لكنه كثيرا ما ينظَر إليه بريبة، كمنافس لا كشريك - رغم إسهامه الفعلي في توسيع التغطية ورفع نوعية الرعاية. وفوق ذلك، أثبتت تجربة الجائحة أن الحواجز تسقط حين تواجه البلاد المحنة؛ إذ اشتغل العمومي والخصوصي كتفا بكتف لإنقاذ الأرواح، ما يوفّر أساسًا عمليًا لمرحلة جديدة عنوانها التكامل المعلن في خدمة الصالح العام.

أما على صعيد الموارد البشرية، فيضم المغرب اليوم نحو 32 ألف طبيب مزاول، وهو رقم ما يزال دون العتبة الموصى بها دوليا. ورغم الجهود الكبيرة في التكوين -بمتوسط 2100-2200 طبيب جديد سنويا مع استهداف 5000 ابتداء من 2026- تفقد المنظومة كل عام مئات الأطباء بفعل الهجرة نحو أنظمة أكثر جاذبية. ومن ثم، يتضح أن الإشكال ليس كميا فقط؛ بل هو بنيوي ومعنوي أيضا، ويستلزم إعادة بناء شروط الثقة كي يبقى المهنيون وينخرطوا ويؤمنوا بوعد منظومة وطنية ناجعة وعادلة.

تجاوز ثنائية التضاد العقيمة والعمل جنبا إلى جنب

وانطلاقا من هذه المعطيات، لم يعد مجديا حصر النقاش في ثنائية مبسطة: عمومي يحمل عبء الصالح العام، وخصوصي محكوم بمنطق الربح. فالتقدم، كما ترسمه الرؤية الملكية، يقوم على التعاون والتكامل والسرعة في الإنجاز؛ ولا ينبغي للصحة أن تكون استثناء. صحيح أن بعض ممارسات القطاع الخاص غذّت الشكوك—كغموض التسعير أو الانتشار غير المنظم وضعف التواصل—لكن اختزال القطاع في هذه الاختلالات مجافٍ للواقع. في المقابل، ساهم الفاعلون الخواص على الأرض في رفع جودة الخدمات وتوسيع العرض الترابي.

وفي هذا السياق، تجسد مجموعة أكديطال (Akdital)هذا المسار: أكثر من 4500 سرير موزعة عبر التراب الوطني، ونحو 10 آلاف متعاون يقارب 80% منهم فئة دون الأربعين، مع حضور فعال في جهات بعيدة عن المراكز الطبية الكبرى. مؤسسات الداخلة و كلميم و الرشيدية و الناضور مثال على أن الصحة الخاصة يمكن أن تكون رافعة للتماسك الوطني كما هي رافعة للاستثمار. وعليه، ليست الغاية استبدال نموذج بآخر، بل حشد مكامن القوة: دولة استراتيجية ضامنة للإنصاف، وقطاع خاص مسؤول ومبتكر يوفر المرونة والخبرة والقرب. هذا التصور براغماتي محوره مصلحة المريض، لا الدفاع عن حدود مؤسسية.

التحدي البشري: المحافظة على الكفاءات وتكوينها وتثمينها

وبالانتقال إلى لب المسألة، لا تقوم أي منظومة صحية بغير رأسمالها البشري. هجرة الكفاءات الطبية نزيف صامت يهدد على المدى البعيد السيادة الصحية. ولمواجهة ذلك، يلزم بناء بيئة مهنية مرنة تتكامل فيها التكوين والبحث والممارسة السريرية، بدل دفع الأطباء للاختيار بين وظيفة عمومية مقننة وقطاع خاص موصد. ومن هنا، تبرز قيمة الشراكات بين الجامعات والمؤسسات الصحية الخاصة لتجديد نماذج التعليم السريري والتكوين المستمر، مع تيسير الجسور المهنية كي تتداول الكفاءات وتتلاقح وتتقوى اللحمة المهنية الوطنية.

وفي المحصلة العملية، تُوجّه هذه القناعة عملَ أكديطال: فرق شابة، متوازنة النوع، ومنحدرة من مختلف الجهات، تجسد جيلا جديدا من المهنيين المرتبطين ببلدهم. مسؤوليتنا أن نوفر لهم شروط ممارسة تجمع بين الصرامة الطبية والاعتراف المهني والرسوخ الإنساني. فاستبقاء الطبيب يعني منحه أسباب الأمل وفرص التطور، لا مجرد منصب.

إعادة بناء الميثاق العمومي-الخصوصي: زمن الشجاعة الجماعية

استنادا إلى ما سبق، ما دام التشخيص معروفا، فإن ساعة إعادة التأسيس قد دقت. المطلوب سياسات سريعة، عادلة مجاليا واجتماعيا، تقيم بنتائجها الملموسة. وعليه، تبدو مناظرات وطنية للصحة خطوة لازمة تجمع كل الفاعلين—المؤسسات العمومية، المهنيين، النقابات، المستثمرين، جمعيات المرضى، والجماعات الترابية—حول طاولة واحدة لبناء ميثاق عمومي-خاص مجدد. الهدف ليس تبادل الاتهامات، بل إعادة صوغ التكاملات وفتح الملفات الحساسة بشجاعة: مكانة طبيب القطاع العام، شفافية التسعير، خريطة البنيات والتجهيزات، وأُطُر التخطيط الصحي. والمبتغى، رؤية مشتركة تتقدم فيها أخلاقيات الرعاية على الأنانيات الفئوية.

وبالنسبة إلى القطاع الخاص، لا يطلب امتيازا؛ بل اعترافا به شريكا كاملا منخرطا في الجهد الوطني. وفي أكديطال، خطنا واضح: أن نكون جزءا من الحل، لا جزءا من المشكلة. وبالتالي، تبقى الغاية بسيطة: جعل الصحة ورشا للوحدة الوطنية لا ساحة للاصطدام.

ختاما، حين يدعو جلالة الملك إلى السرعة، فإنه يدعو إلى المسؤولية؛ وحين يتحدث عن العدالة المجالية، فإنه يحث على التعاون؛ وحين يذكر النجاعة، فإنه يطلب النتائج. على هذا النهج تأتي مبادرتنا: نبني، إلى جانب الدولة، منظومة صحية مغربية عصرية متضامنة تليق بطموح المملكة.

مجموعة اكديطال

فريق رجاء بني ملال يكتفي بالتعادل في ميدانه أمام فريق الاتحاد الإسلامي الوجدي



اكتفى فريق رجاء بني ملال بنتيجة التعادل السلبي (0-0) أمام ضيفه الاتحاد الإسلامي الوجدي، في اللقاء الذي جمعهما يوم الأحد 12 أكتوبر 2025، على أرضية الملعب البلدي ببني ملال، دون أن يتمكن أي من الفريقين من هز الشباك، وذلك في ثالث جولات البطولة الوطنية الاحترافية في قسمها الثاني.

المباراة اتسمت بالندية والتكافؤ طيلة أطوارها، حيث تبادل الطرفان السيطرة وخلق بعض الفرص المحدودة، غير أن غياب الفعالية الهجومية واللمسة الأخيرة حال دون ترجمتها إلى أهداف، لينتهي اللقاء بنتيجة بيضاء لا تخدم كثيرا مصالح الفريقين.

ورغم التحسن النسبي في أداء كتيبة رجاء بني ملال مقارنة ببداية الموسم، إلا أن الجماهير المحلية أبدت خيبة أملها بعد استمرار غياب الانتصارات، خاصة وأن الفريق لم يحقق سوى نقطة واحدة من أصل ثلاث مباريات، عقب هزيمتين متتاليتين في الجولتين الماضيتين.

وتأمل الجماهير الملالية أن يتمكن الطاقم التقني الجديد من إيجاد الانسجام المطلوب داخل المجموعة، وتصحيح الأخطاء التي رافقت الأداء في المباريات السابقة، من أجل إعادة الفريق إلى سكة النتائج الإيجابية واستعادة مكانته ضمن كوكبة الأندية الطامحة إلى الصعود.

محمد لغريب

فريق رجاء دمنات يحسم ديربي الإقليم أمام جمعية تاكلفت

نجح فريق رجاء دمنات في تحقيق فوز ثمين على ضيفه جمعية تاكلفت بنتيجة هدفين دون رد، في المباراة التي جمعت بينهما يوم الأحد 12 أكتوبر 2025، ضمن منافسات الجولة الرابعة من بطولة القسم الوطني الثاني هواة – شطر الجنوب.

اللقاء الذي وصف بأنه ديربي الإقليم بامتياز، شهد منذ بدايته تنافسا قويا بين الفريقين، غير أن الكفة مالت لصالح الفريق الدمناتي الذي دخل المباراة بعزيمة واضحة لتحقيق انتصاره الثاني تواليا، معتمدا على انسجام خطوطه الثلاثة والضغط المتواصل على دفاع الخصم.

وجاء الهدف الأول عن طريق يوسف شوقي في الدقيقة 68 بعد هجمة منظمة أنهاها بتسديدة مركزة داخل الشباك، قبل أن يضيف رضى رحيم الهدف الثاني من ضربة جزاء في الدقيقة 72، ليحسم اللقاء لصالح الرجاء الذي أكد تفوقه وأحقيته بالنقاط الثلاث.



وشهدت المواجهة حضورا جماهيريا صنع أجواء مميزة، حيث لم تتوقف تشجيعات أنصار الفريقين طيلة أطوار اللقاء، مما أضفى على الديربي نكهة خاصة من الحماس والروح الرياضية، رغم بعض التوتر الذي ميز الدقائق الأخيرة.

وبهذا الفوز، يواصل رجاء دمنات صحوته في البطولة، مؤكدا رغبته في المنافسة بقوة على المراتب المتقدمة، فيما سيعمل فريق تاكلفت على تصحيح أخطائه والعودة بنتائج إيجابية في الجولات القادمة.

عمر طويل

فريق اتحاد أبي الجعد يفرض التعادل على فريق شباب المسيرة ويواصل انطلاقته الإيجابية



عاد فريق اتحاد أبي الجعد بنتيجة ثمينة من العيون بعدما انتزع تعادلاً بدون أهداف (0-0) أمام مضيفه شباب المسيرة، في المباراة التي جمعتهما يوم الأحد 12 أكتوبر 2025، على أرضية ملعب مولاي رشيد، لحساب الجولة الثالثة من البطولة الاحترافية إنوي – القسم الثاني.

وعرفت المواجهة ندية كبيرة بين الطرفين، حيث دخل شباب المسيرة مدعومًا بجماهيره وعاملي الأرض والرغبة في تحقيق أول انتصار له هذا الموسم، فيما خاض اتحاد أبي الجعد اللقاء بثقة أكبر بعد بدايته الجيدة في البطولة، باحثًا عن نتيجة إيجابية تعزز مساره.

اتسم الشوط الأول بصراع تكتيكي محتدم في وسط الميدان، مع أفضلية نسبية للفريق الصحراوي الذي حاول الوصول إلى مرمى الضيوف عبر تمريرات طويلة وبناء هجومي من الأطراف، غير أن التنظيم الدفاعي المتقن لاتحاد أبي الجعد والجاهزية الذهنية للاعبيه أفشل أغلب المحاولات.

في المقابل، اعتمد الفريق الجعدي على المرتدات السريعة واستغلال المساحات خلف دفاع شباب المسيرة، لكنه افتقد للنجاعة الهجومية في اللمسة الأخيرة لتنتهي الجولة الأولى على إيقاع البياض.

ومع بداية الشوط الثاني، كثف شباب المسيرة ضغطه الهجومي بإجراء تغييرات لتعزيز الخط الأمامي، إلا أن اتحاد أبي الجعد واصل انضباطه الدفاعي ونجح في إغلاق المنافذ بفضل تماسك خطوطه وتألق حارسه. وكاد الفريق الضيف أن يخطف نقاط المباراة في أكثر من مناسبة، لولا التسرع وعدم التركيز أمام المرمى.

وبهذه النتيجة، يواصل اتحاد أبي الجعد بدايته الجيدة هذا الموسم بتحقيقه نقطة مهمة خارج القواعد، أكد من خلالها صلابته الدفاعية وتوازنه التكتيكي، فيما يستمر شباب المسيرة في البحث عن أول انتصار له لتصحيح مساره في البطولة

حمزة المتقي

400 عداء وعداءة شاركوا في أطلس ماراتون بأيت بوكماز



احتضنت منطقة أيت بوكماز بإقليم أزيلال، نهاية هذا الأسبوع، فعاليات النسخة الثالثة من "أطلس ماراتون"، وهي تظاهرة رياضية وسياحية تسعى إلى النهوض بالتنمية المستدامة بالمناطق الجبلية.

وشهدت هذه النسخة، المنظمة تحت شعار "السياحة المستدامة، نتيجة المنطق التصاعدي في النهوض بالمجالات المحلية"، مشاركة أزيد من 400 عداء وعداءة من جنسيات مختلفة، تنافسوا في سباقات جرت وسط مناظر خلابة بوادي أيت بوكماز، المعروف بـ"وادي السعادة"، في أجواء احتفالية جمعت بين الرياضة والطبيعة والثقافة المحلية.

ويهدف هذا الحدث الرياضي، الذي تنظمه جمعية أطلس ماراتون، بشراكة مع المجلس الجهوي للسياحة بني ملال – خنيفرة، وبدعم من المكتب الوطني المغربي للسياحة، إلى إبراز المؤهلات الطبيعية والسياحية التي تزخر بها منطقة الأطلس الكبير، وتثمين المنتجات المحلية عبر إشراك التعاونيات والفاعلين المحليين في التنظيم؛ بما يجعل من الرياضة رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتسعى هذه المبادرة إلى جعل "أطلس ماراتون" تقليدا سنويا يسهم في تثمين المؤهلات الجبلية للمملكة، وتكريس قيم التعاون والتضامن، في انسجام تام مع التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تقليص الفوارق المجالية وتحقيق العدالة الترابية والتنمية المستدامة.

فريق أولمبيك خريبكة ينهزم أمام فريق الوداد الرياضي السرغيني



انهزم فريق أولمبيك خريبكة لكرة القدم بهدف دون رد في مباراة الجولة الثالثة من بطولة القسم الوطني هواة، وذلك أمام مضيفه على أرضية الملعب البلدي فريق الوداد الرياضي السرغيني يوم 11 أكتوبر 2025.

ووقع فريق الوداد الرياضي السرغيني هدف الفوز خلال الجولة الأولى، واستمات في الدفاع حتى صافرة النهاية بالرغم من النقص العددي خلال الجولة الثانية، ليتجرع فريق أولمبيك خريبكة أول هزيمة في بطولة هذا الموسم.

العصبة الجهوية لبني ملال-خنيفرة تنظم لقاءً تكوينياً لفائدة أندية كرة القدم بالقاعة

في إطار برنامجها السنوي للتكوين المستمر، نظّمت العصبة الجهوية بني ملال–خنيفرة لكرة القدم، يوم الخميس 09 أكتوبر 2025، لقاءً تكوينياً لفائدة الأندية المنضوية تحت لوائها في مجال كرة القدم داخل القاعة، وذلك بمقر العصبة بمدينة بني ملال.

وقد أشرف على تأطير هذا اللقاء الخبير المغربي في التحكيم سعيد النزوري، المحاضر المعتمد لدى الفيفا والاتحاد الإفريقي لكرة القدم (الكاف)، حيث تم خلاله تسليط الضوء على آخر المستجدات القانونية والتحكيمية الخاصة بلعبة الفوتصال، مع التركيز على التعديلات الحديثة التي طرأت على قوانين اللعبة وآليات تطبيقها.



كما شكل اللقاء مناسبة لفتح نقاش تفاعلي بين الأطر التقنية وممثلي الأندية المشاركة، حول عدد من الإشكالات التحكيمية المرتبطة بالممارسة داخل المنافسات الجهوية، بالإضافة إلى تبادل الخبرات ووجهات النظر بما يسهم في رفع مستوى الأداء التقني والتحكيمي داخل جهة بني ملال–خنيفرة.

وأكدت العصبة الجهوية في ختام اللقاء حرصها على مواصلة برامج التكوين لفائدة الأندية والحكام والمدربين، وذلك بهدف تحديث طرق العمل وتطوير كرة القدم داخل القاعة بالجهة، انسجاماً مع التوجه العام للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

حمزة المتقي



Le Co-développement dans les relations Maroc-Afrique: Positionnement Est – Ouest

OUJABAIR Abdessamad

« le Royaume du Maroc est pleinement disposé à faire avancé résolument notre partenariat et à lui conférer un contenu concret et tangible, et ce, en parfait accord et en synergie avec les importants acquis et les avancés significatifs que nous avons réalisé avec plusieurs Etats africains frères, dans le cadre de la coopération Sud-Sud, surtout dans les domaines liés au développement humain, au partage des connaissances, et de savoir-faire, à la formation universitaire et au secteur de l'agriculture, de la santé, de l'eau et de l'énergie. A cela s'ajoute la réalisation des projets productifs destinés à améliorer les conditions de vie des populations dans les milieux urbains et rural, ainsi que la dynamisation des échanges économiques, commerciaux et d'investissement. A cet égard, nous sommes attachés à l'intensification des projets et des programmes inscrit dans le cadre d'une coopération tripartite Maroc-Afrique, en association avec les bailleurs de fonds, Etats et institutions confondues. »

La question liée à la protection de l'environnement et à la préservation des équilibres écologiques constituent un autre enjeu majeur de l'humanité.

L'intérêt du sujet réside dans la recherche d'une nouvelle vision de coopération exemplaire sud-sud, basée sur un Co-développement pérenne, harmonieux et égalitaire, instituée dans un accord liant le Maroc et l'Afrique subsaharienne, en s'appuyant sur un nouveau modèle de solidarité, qui met le citoyen au centre des intérêts maroco-africains, à travers, des politiques qui s'inscrivent dans le cadre du respect des droits de l'homme et des principes de la démocratie, de la paix et de la sécurité, comme ils sont édictés dans les conventions internationales.

Pour l'économiste Jean Jacques Gabas, la coopération internationale *« est certainement le sujet qui, au cours de la seconde moitié du XXe siècle, aura fait naître le plus d'espoir mais aussi le plus de déception. Cette coopération entre États, qui devait réduire les écarts de niveaux de vie, réduire les conflits, donner à chacun un accès à l'eau, à l'éducation, à la santé, à une nourriture décente, fixer des règles équitables pour tous les pays sur les plans monétaire et commercial en particulier, cette coopération se trouve, en ce début de XXIe siècle, face à ses échecs et donc à ses interrogations. »*[29]

Les actions de coopération internationale se sont globalement limitées à des considérations économiques. Pourtant, le succès n'a pas été toujours au rendez-vous : le manque de coordination, les différences culturelles et identitaires, les échéanciers irréalistes, les objectifs trop ambitieux, le manque de suivi et d'évaluation, sans compter les contraintes budgétaires et l'absence de gouvernance dans la mise en applications des chantiers projetés par les bailleurs de fonds ou édictés par les institutions de financement, ce qui montre que l'aide au développement mené par le haut, sur le plan de développement, ne produit pas les résultats que tout le monde aurait souhaité en vue de faire des ambitions affichés à travers les OMD une réalité.

Le développement durable est un nouveau paradigme, dans le langage politique et économique internationaux, auquel le Maroc a exprimé son engagement ; néanmoins la stratégie du Maroc repose, en plus, sur le développement humain durable suite à « la diversification des partenariats comme multiplicateurs des opportunités de Co-développement »[30] et la mise en place des approches de réponse, et non pas de riposte, aux nouveaux défis marqués par les phénomènes de migration et de changements climatiques et environnementaux.

Au niveau africain, la politique suivie depuis la fin des années cinquante est la traduction concrète des principes de liberté, de solidarité et de coopération qui constitue quelques-uns des principes fondamentaux de la politique étrangère du Maroc[31]. Cette politique a également pour objectif de nouer une solidarité en mettant en avant des politiques de bon accueil et d'intégration des émigrés et refugiés traduites par des stratégies permettant d'ancrer l'Afrique dans un cycle vertueux[32] marqué d'une part, par un aspect de paix et de sécurité, et d'autre part, par l'amélioration des conditions de vie des peuples africains.

Il s'agit d'une vision délibérée et déterminée qui marque l'engagement ferme du Royaume avec le continent. Il a fallu placer le continent au cœur des préoccupations internationales, à l'heure des défis socio-économiques et environnementaux.

Les multiplications des crises financières, alimentaires, écologiques ; mais aussi développementalistes, représentent une hypothèse caractérisée par le déclin du néolibéralisme, comme un seul modèle économique, ce qui montre le blocage du système actuel et nous amène à proposer une conception alternative de Co-développement basée sur une approche de solidarité et non de la répression.

Le rôle grandissant des principaux pays en développement dans le commerce, les finances, l'investissement et la gouvernance du monde, allié à la rapidité de leur croissance économique, réveillé l'intérêt pour la coopération sud-sud et stimulé le débat sur ses conséquences pour le développement de l'Afrique [33].

[29] JEAN-JACQUES Gabas, Nord-Sud : l'impossible coopération ?, Paris, Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.), «La Bibliothèque du citoyen», 2002, p. 7.

[30] Le troisième panel de la conférence internationale, ''le Maroc un modèle de développement'', organisée par le groupe du Matin, à l'occasion de la 17ème anniversaire de la fête du trône 2016.

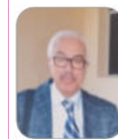
[31] MARFAING Laurance, WIPPEL Steffen, les relations à l'époque contemporaine, un espace en constante mutation, Editions KARTHALA et ZMO, 2004, P. 62.

[32] Selon Youssef Amrani, diplomate et homme politique marocain, chargé de mission au Cabinet royal depuis le 11 octobre 2013, ancien secrétaire générale de l'Union pour la Méditerranée.

[33] Le développement économique en Afrique, Rapport 2010, la coopération sud-sud : l'Afrique et les nouvelles forme de partenariat pour le développement, publication des nations unis, 2010, p.1.

Dr. OUJBAIR Abdessamad
Docteur en droit public
Et sciences politiques

Quand le message se perd entre : l'expéditeur et le récepteur (Réflexion sur la génération Z212, la communication et les fake news)



Abdelwahed CHAIR

Il y a longtemps, j'avais écrit un article sur la manière. dont le message change entre celui qui l'envoi et Celui qui le reçoit.

Je m'étais inspiré des travaux d'un certain schanon, qui analysant déjà les déformations de sens dans la Communication, Claude shanoun, mathématicien et ingénieur américain, fondateur de la théorise de l'information

shanon expliquait que toute communication suit un shéma simple:

Emetteur → Message → Canal → Récepteur, mais entre l'émetteur et le récepteur se glisse toujours un bruit - toute perturbation qui altère le message.

Ce bruit, autrefois limité aux malentendus humains, a aujourd'hui pris des formes numériques puissantes les messages de la génération Z212, sincères et vibrants, sont relayés sur les réseaux sociaux où chacun les interprète à travers ses propres filtres, émotionnels, idéologiques ou parfois malveillants.

Ainsi, un cri de vérité peut se transformer en rumeur, une revendication sincère peut devenir une fake news, et le sens initial se perd dans le tumulte.

Entre l'expéditeur et le récepteur, il n'y a plus seulement la distance physique ou temporelle :

Il y a les algorithmes, les interprétations biaisées, les montages et les manipulations, le message se fragmente, se transforme, se détourne - parfois au point de devenir son exact contraire.

Pourtant, si l'on sait écouter attentionnent, derrière le vacarme numérique, le souffle authentique de cette jeunesse reste perceptible:

Un désir sincère de parler, d'exister, et d'aimer ce pays avec lucidité et courage.

Le défi n'est plus seulement de s'exprimer, mais de préserver le message de sa propre déformation Dans ce rôle, journalistes, enseignants, intellectuels et citoyens ont une mission essentielle: rétablir le sens, démêler le vrai du faux, et faire barrage au bruit.

Car communiquer, au fond, c'est résister à la confusion,
veiller par la parole avant qu'elle ne soit défigurée.

Et peut-être que c'est là, dans cet effort de clarté,
que commence la véritable mission de la génération Z.


عائدون...